

شَهْرُ السَّعْدِ

الْمُسْتَعْمِلُ الْمُخْتَصِرُ الْمَعَانِي
فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تَأَلَّفَ
حَمَازَةُ الْحَقِيقِينَ مَسْرُودِينَ عَمْرَيْنِ عِزِّ اللَّهِ
سَعْدُ الدِّينِ الْقَنَازِي
المتوفى بمرقد في سنة ٧٩١ هـ

الْجُزْءُ الثَّانِي

مَفَقَّهٌ، وَهَسْبُهُ، وَفَعْلُهُ
وَأَضَافَ إِلَيْهِ تَطْبِيقَاتٍ وَتَرْمِيزَاتٍ تَوْضِعُ مَبَاحِثَهُ
فَضِيلَةُ الْأَسَازِ الْعَلَامَةِ
مُحَمَّدُ مُحَمَّدِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ

اعْتَنَى بِهِ
د. صَالِحُ رَاضِي الشَّيْرِي

دَارُ الظَّاهِرِيَّةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوَزُّعِ

شرح السَّعْدِ

للمسئمة مختصر المعاني
في علوم البلاغة

الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م
جميع الحقوق محفوظة

© فهرسة دار الظاهرية للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ٢٠١٨م

شرح السعد المسمى «مختصر المعاني في علم البلاغة»

الستفزازاني، سعد الدين (مؤلف)

محمد محيي الدين عبد الحميد (محقق)

صالح راضي الشمري (محقق)

١٤٦ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: 2-848-1-99966-978 (ج ٢)

رقم الإيداع: 1071-2017

لغة عربية - علوم البلاغة



الكويت - مدينة سعد العبدالله - الدائري السادس - ق 3 - م 28

Website : www.daradahriah.com

E-mail : daradahriah@gmail.com

(+965) 559221028 - (+965) 51155398 - (+965) 99627333

هذه الطبعة بإذن خاص من دار الطلائع للنشر والتوزيع - القاهرة

الموزعون المعتمدون

مكتبة الميمنة المدنية

(المدينة المنورة)

daralmimna@gmail.com

(+966) 558343947

أروقة للدراسات والنشر

(عمّان)

info@arwika.net

(+962) 64646163

دار التدمرية للنشر والتوزيع

(الرياض)

tadmoria@hotmail.com

(+966) 4925192

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أحوال المسند

دواعي ترك المسند:

أما ترك المسند من الكلام فلما مرَّ في بيان دواعي حذف المسند إليه كقوله: وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ (الرَّحْلُ): هو المنزل والمأوى، و(قِيَّار) اسم فرس أو جمل^(١) للشاعر، وهو ضابئ بن الحارث، كذا في الصحاح، ولفظ البيت خبر، ومعناه التحسُّر والتوجع؛ فالمسند إلى (قِيَّار) محذوف؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، مع ضيق المقام بسبب التوجع، والمحافظة على الوزن. ولا يجوز أن يكون (قِيَّار) عطفًا على محل اسم إنَّ و(غريب) خبراً عنهما؛ لامتناع العطف على محل اسم إنَّ قبل مضيِّ الخبر لفظاً أو تقديرًا، وأما إذا قَدَّرنا له خبراً محذوفاً فيجوز أن يكون هو عطفًا على محل اسم إنَّ؛ لأن الخبر مقدَّم تقديرًا، فلا يكون مثل: (إنَّ زيدا وعمرو ذاهبان)، بل مثل: (إنَّ زيدا وعمرو لذهابٌ) وهو جائز، ويجوز أن يكون (قِيَّار) مبتدأ، والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة إنَّ مع اسمها وخبرها.

ومن شواهد حذف المسند قولُ الشاعر:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ
فَقُولْهُ: (نحن) مبتدأ محذوف الخبر لما ذكرنا، أي: نحن بما عندنا راضون،

(١) ويقال: هو اسم غلام للشاعر.

فالمحذوف ههنا هو خبر الأول بقرينة الثاني، وفي البيت السابق بالعكس. ومن أمثلته، قولك: (زيد منطلق وعمرو) أي: وعمرو منطلق، فحذف للاحتراز عن العَبَثِ من غير ضيق المقام. ومن أمثلته أيضاً قولك: (خرجت فإذا زيد) أي: موجود أو حاضر، أو واقف، أو بالباب، أو ما أشبه ذلك، فحذف لما مرَّ مع اتباع الاستعمال؛ لأن (إذا) المفاجأة تدل على مُطْلَقِ الوجود، وقد ينضمُّ إليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج - في هذا المثال - المُشعر بأن المراد: فإذا زيد بالباب أو حاضر، أو نحو ذلك. ومن شواهد قول الشاعر:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًّا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا
أي: إِنَّ لَنَا فِي الدُّنْيَا حُلُولًا وَإِنَّ لَنَا عَنْهَا إِلَى الْآخِرَةِ ارْتِحَالًا، والمسافرون قد توغَّلُوا فِي الْمَاضِي، وَلَا رَجُوعَ لَهُمْ، وَنَحْنُ عَلَى إِثْرِهِمْ عَنْ قَرِيبٍ، فَحَذَفَ الْمُسْنَدَ الَّذِي هُوَ ظَرْفٌ قِطْعًا لِقَصْدِ الْإِخْتِصَارِ وَالْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ، أَعْنِي الْعَقْلَ، وَلِضَيْقِ الْمَقَامِ، أَعْنِي الْمَحَافِظَةَ عَلَى الشَّعْرِ، وَلَا تَبَاعَ الْإِسْتِعْمَالِ، لِأَطْرَادِ الْحَذْفِ فِي مِثْلِ: (إِنَّ مَا لَا وَإِنْ وَلَدًا).

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ١٠٠]، فقوله: (أنتم) ليس بمبتدأ؛ لأن (لو) إنما تدخل على الفعل، بل هو فاعل فعلٍ محذوف، والأصل: لو تملكون تملكون، فحذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر، ثم أبْدِلَ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، عَلَى مَا هُوَ الْقَانُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْعَامِلِ، فَالْمُسْنَدُ الْمَحْذُوفُ هَهُنَا فِعْلٌ، وَفِيهَا سَبَقَ اسْمٌ أَوْ جُمْلَةٌ.



وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]، يحتمل الأمرين: حذف المسند، والمسند إليه، أي: فصبرٌ جميل أجمل، أو فأمرى صبر جميل، ففي الحذف تكثير للفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين، بخلاف ما لو ذُكر فإنه يكون نصّاً في أحدهما.

ولا بد للحذف من قرينة دالة عليه ليفهم منه المعنى، كوقوع الكلام جواباً لسؤال، سواء أكان هذا السؤال محققاً أم كان مقدراً.

فمثال ما وقع جواباً لسؤال محقق قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أي: خلقهنَّ الله، فحذف المسند لأن هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جواباً عن سؤال محقق، والدليل على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله أنه جاء عند عدم الحذف كذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، وكقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿[يس: ٧٨ - ٧٩].

ومثال ما كان جواباً لسؤالٍ مقدّر قول ضرار بن نهشل يرثي يزيد بن

نهشل:

لَيْبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِّخُصُومَةٍ وَخُتْبِطٌ مَّا تُطِيعُ الطَّوَائِفُ
لما قال: (لَيْبِكَ يَزِيدُ) كأنه قيل: من يبكيه؟ فقال: (ضارع) أي: يبكيه ضارع، أي ذليل؛ لأنه كان ملجأً للأدلاء وعوناً للضعفاء، و(المختبَط): هو الذي يأتي إليك للمعروف من غير وسيلة، والإطاحة: الذهاب والإهلاك،

و(الطوائح): جمع مُطِيحة على غير القياس، كَلَوَاح جمع مُلْقِحة، و(مما) متعلق بمختبط، و(ما) مصدرية، أي: سائل من أجل إذهاب الوقائع مآله، أو يبيكي المقدّر، أي: يبيكي لأجل إهلاك المنايا يزيد.

والسرُّ في رُجْحان نحو: (ليُيك يزيّد ضارع) - مبنياً للمفعول - على نحو (ليُيك يزيّد ضارعُ) مبنياً للفاعل ناصباً ليزيد ورافعاً لضارع - ما يشتمل عليه من تكرير الإسناد بأن أَجْمَلَ أَوْ لا إجمالاً ثُمَّ فَصَّلَ ثانياً تفصيلاً: أما التفصيل فظاهر، وأما الإجمال فلأنه لما قيل (ليُيك) علم أن هناك باكياً يُسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لا بدّ له من فاعل محذوف أُقيم المفعول مقامه، ولا شك أن المتكرّر أوكدّ وأقوى، وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس. وفيه نكتة أخرى، وهي وقوع نحو: (يزيد) غير فضلة لكونه مسنداً إليه، لا مفعولاً كما في خلافه، ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة؛ لأن أول الكلام غير مُطْمَع في ذكره لإسناد الفعل إلى المفعول وتام الكلام به، بخلاف ما إذا بُنِيَ للفاعل فإنه مُطْمَع في ذكر الفاعل؛ إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه.

دواعي ذكر المسند:

وأما دواعي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه: من كون الذّكر هو الأصل مع عدم المقتضي للعدول عنه، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة، مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾، ومن التعريض بغباوة السامع، نحو: (محمد نبينا) في جواب من قال: مَنْ نبيكم؟ وغير ذلك، أو لأجل أن يتعيّن بذكر المسند كونه اسماً فيفيد الثبوت والدوام، أو فعلاً فيفيد التجدد والحدوث.



دواعي أفراد المسند:

وأما دواعي جعل المسند غير جملة فمنها: كونه غير سببي، مع عدم إفادة تَقْوِي الحكم؛ إذ لو كان سببياً نحو: (زيد قام أبوه)، أو مفيداً للتقوي نحو: (زيد قام) فهو جملة قطعاً، وأما نحو: (زيد قائم) فليس بمفيد للتقوي، بل هو قريب من (زيد قام) في ذلك، وقولنا: «مع عدم إفادة التَقْوِي» معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تَقْوِي الحكم، فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير، نحو: (عَرَفْتُ عَرَفْتُ)، أو بحرف التأكيد، نحو: (إِنَّ زَيْدًا عَارِفٌ)، أو نقول: إِنَّ تَقْوِي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص، نحو: (زيد قام).

فإن قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيداً للتقوي، ومع هذا لا يكون مفرداً، كقولنا: (أَنَا سَعَيْتُ فِي حَاجَتِكَ) و (رَجُلٌ جَاءَنِي) و (مَا أَنَا فَعَلْتُ (هذا) عند قصد التخصيص.

قلت: سلمنا أن ليس القصد في هذه الصور إلى التَقْوِي^(١)، لكن لا نُسَلِّم أنها لا تفيد التقوي، ضرورة حصول تكرر الإسناد الموجب للتقوي، ولو سُئِلَ فالمراد أن أفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى، ولا يلزم منه تحقق الأفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى.

(١) اعلم أولاً أن كون معنى من المعاني مقصوداً من الكلام يستدعي البتة أن يكون للكلام دلالة عليه، ولكن كون معنى من المعاني ليس مقصوداً من الكلام لا يستدعي أن لا يكون الكلام دالاً عليه؛ لجواز أن يكون الكلام دالاً على معنيين أحدهما مقصود والآخر غير مقصود، واعلم ثانياً أن قصد أحد معنيين للكلام لا يستلزم عدم قصد الآخر، وعلى هذا يجوز أن يكون التقوي مقصوداً مع قصد التخصيص.

ثم السببيُّ والفعليُّ من اصطلاحات «صاحب المفتاح»، حيث سَمَّى في قسم النحو الوصفَ بحال الشيء نحو: (رجلٌ كريمٌ) وصفاً فعلياً، والوصفَ بحال ما هو من سببه نحو: (رجلٌ كريمٌ أبوه) وصفاً سببياً، وسَمَّى في علم المعاني المسند في نحو: (زيد قام) مسنداً فعلياً، وفي نحو: (زيد قام أبوه) مسنداً سببياً، وفَسَّرَهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، فلهذا اكتفى الخطيب في بيان المسند السببي بالمثال، وقال: المراد بالسببي نحو: (زيد أبوه منطلق) وكذا (زيد انطلق أبوه)، ويمكن أن يُفسَّرَ المسند السببي بجملةٍ علَّقت على مبتدأٍ بعائد لا يكون مسنداً إليه في تلك الجملة، فيخرج عنه المسند في نحو: (زيد منطلق أبوه)، لأنه مفرد، وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، وفي نحو: (زيد قام) و (زيد هو قائم) لأن العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه نحو: (زيد أبوه قائم) و (زيد قام أبوه) و (زيد مررتُ به) و (زيد ضربتُ عمرًا في داره) و (زيد ضربته) ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خَبَرٌ مبتدأ ولا تُفيد التقوي، والعمدة في ذلك تتبع كلام السكاكي؛ لأننا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله.

دواعي الإتيان بالمسند فعلاً:

وأما دواعي كون المسندٍ فعلاً: فالقصد إلى تقييد المسند بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي والمستقبل والحال على أحصر وجهٍ مع إفادة التجدد. أما الزَّمان الماضي فهو: الزمان الذي قبلَ زمانك الذي أنت فيه. وأما الزَّمان المستقبل فهو: الزمان الذي يُترَقَّبُ وجوده بعدَ هذا الزمان. وأما الزَّمان الحال فهو: أجزاءٌ من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مُتَعاقِبَةٌ



من غير مُهله وتراخ، وهذا أمر عُرفي^(١)، وذلك لأنَّ الفعل دالٌّ بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدلُّ على ذلك، بخلاف الاسم، فإنه يدلُّ على الزمان بقرينة خارجية، كقولنا: (زيد قائمٌ، الآن، أو أمس، أو غداً)، ولهذا قلنا: «على أخصر وجه».

ولما كان التجدد لازماً للزمان؛ لكونه كمًّا غير قارٍّ الذاتِ أي: لا تجتمع أجزاؤه في الوجود، وكان الزمانُ -على ما عرفتَ- جزءاً من الفعل، كان الفعلُ مع إفادته التقييدَ بأحد الأزمنة الثلاثة مفيداً للتجدد، وإليه الإشارة بقولنا: «مع إفادة التجدد»، وذلك كقول طريف بن تميم العنبري:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ
(عكاز): هو مُتَسَوِّقٌ للعرب كانوا يجتمعون فيه، فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع، و(عريفهم) أي: القيمُّ بأمرهم الذي شُهر وعُرف بذلك، و(يتوسَّم) أي يصدر عنه تفرُّسُ الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة.

دواعي الإتيان بالمسند اسماً:

وأما دواعي كون المسند اسماً: إفادةُ عدم التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة، وإفادةُ عدم التجدد، وحينئذ يفيد الدوام والثبوت لأغراضٍ تتعلق بذلك، كقول النضر بن جؤية:

لَا يَأْلَفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقٌ

(١) المراد أن ما يعدُّه عُرف أهل اللغة حالاً فهو حال، وأن ذلك ليس مبنياً على التضييق الفلسفي، ألا ترى أنهم يعدون نحو: (زيد يصلي) دالاً على الحال، مع كونه في أثناء الصلاة فرغ منها شطر وبقي شطر.

(الصُّرَّة): ما يُجمع فيه الدراهم، يعني: أن الانطلاق من الصرة ثابتٌ للدراهم دائماً.

قال الشيخ «عبد القاهر»: موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء، من غير اقتضاء أنه يتجدد، ويحدث شيئاً فشيئاً^(١)، فلا تعرّض في (زيد منطلق) لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له، كما في (زيدٌ طويلٌ) و (عمرو قصير).

دواعي تقييد الفعل بمفعول أو نحوه:

وأما دواعي تقييد الفعل وما يُشبهه - من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما - بمفعول مطلق، أو مفعول به، أو مفعول فيه، أو مفعول له، أو مفعول معه، أو نحو ذلك: من الحال، والتمييز، والاستثناء، فمنها: تربية الفائدة؛ لأن الحكم كلما زاد خصوصاً زاد غرابةً، وكلما زاد غرابة زاد إفادة، كما يظهر بالنظر إلى قولنا: (شيءٌ ما موجودٌ) و (فلانُ ابن فلان حَفِظَ التوراة سنة كذا في بلد كذا). ومما ينبغي التنبيه له أن خبر كان - وإن يكن من مُشبهات المفعول - فالتقييد به ليس لتربية الفائدة؛ لعدم الفائدة بدونه، بل المقيد في نحو: (كان زيد منطلقاً) هو منطلقاً لا كان؛ لأن (منطلقاً) هو نفسُ المسند، و (كان) قيدٌ له؛ للدلالة على زمان النسبة، كما إذا قلت: (زيد منطلق في الزمان الماضي).

دواعي ترك تقييد الفعل:

وأما دواعي ترك التقييد: فلمانع من تربية الفائدة، مثل خوف انقضاء الفرصة، أو إرادة أن لا يَطَّلِعَ الحاضرون على زمان الفعل، أو مكانه، أو مفعوله، أو عدم العلم بالمقيّدات، أو نحو ذلك.

(١) وإفادة الدوام من خارج، فلا منافاة بين هذا الكلام والكلام السابق.



دواعي تقييد الفعل بالشرط:

وأما دواعي تقييد الفعل بالشرط مثل: (أَكْرِمُكَ إِنْ تَكْرِمَنِي) و (إِنْ تَكْرِمَنِي أَكْرِمُكَ)، فاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تُعرف إلا بمعرفة ما بين حروف الشرط وأسمائه من التفصيل، وقد بيّن ذلك التفصيل في علم النحو.

ومما ذكرناه تَعَلَّمْ أَنْ الشرط في عُرِفَ أهل العربية قَيْدٌ لحكم الجزاء، مثل المفعول ونحوه، فقولك: (إِنْ جِئْتَنِي أَكْرِمُكَ) بمنزلة قولك: (أَكْرِمُكَ وَقَدْ جِئْتُكَ إِيَّاي)، ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، بل إِنْ كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية، نحو: (إِنْ جِئْتَنِي أَكْرِمُكَ)، وَإِنْ كان إنشاءً فإنشائيةٌ، نحو: (إِنْ جَاءَكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ).

وأما نفس الشرط فقد أخرجته الأداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب، وما يقال من أن كلاً من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فإنما هو اعتبار المنطقيين؛ فمفهوم قولنا: (كلما كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود) باعتبار أهل العربية: الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار، والمحكوم به هو الوجود، وباعتبار المنطقيين: الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلوع الشمس، والمحكوم به وجود النهار، فكم من فرق بين الاعتبارين؟.

النظر في إن، وإذا، ولو:

ولابد من النظر ههنا في (إن، وإذا، ولو)؛ لأن فيها أبحاثاً كثيرة لم يُتعرَّض لها في علم النحو:

فإن وإذا: للشرط في الاستقبال، لكن أصل (إن) عدم الجزم بوقوع الشرط، فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية، أو على ضرب من التأويل، وأصل (إذا) الجزم بوقوعه، فإن وإذا يشتركان في الاستقبال، بخلاف لو، ويفترقان في الجزم بالوقوع وعدم الجزم بالوقوع، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشارك بين إذا وإن.

ولأن أصل (إن) عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر موقِعاً لـ(إن)؛ لكونه غير مقطوع به في الغالب، ولأن أصل (إذا) الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي معها؛ لدلالته على الوقوع قطعاً، نظراً إلى نفس اللفظ، وإن نُقل ههنا إلى معنى الاستقبال، انظر إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ﴾ [الأعراف: ١٣١] أي: إذا جاءت قوم موسى الحسنة كالخضب والرخاء، قالوا: هذه مختصة بنا، ونحن مستحقوها ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١] أي: إن يصيبهم جذب وبلاء يتشاءمون بموسى ومن معه من المؤمنين، جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع (إذا)؛ لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصوها مقطوعاً به، ولهذا عُرِّفَت الحسنة تعريف الجنس -أي الحقيقة-؛ لأن وقوع الجنس كالواجب لكثرة واتساعه لتحقيقه في كل نوع، بخلاف النوع، وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع (إن)؛ لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة، ولهذا نُكِّرَت السيئة ليدل تنكيرها على التقليل.



وقد تستعمل (إن) في مقام الجزم بوقوع الشرط: إمّا تجاهلاً، كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار - وهو يعلم أنه فيها - فيقول: (إن كان فيها أُخْبِرْتُ)، وإما لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط، فيُجْزَى الكلام على سنن اعتقاده، كقولك لمن يُكذِّبُكَ: (إن صدقتُ فماذا تفعل) مع علمك بأنك صادق، وإما لتنزيل المخاطبِ العالم بوقوع الشرط منزلةَ الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذي أباه: (إن كان أباك فلا تؤذه)، وإما للتوبيخ وتعيير المخاطب أو غيره على الشرط وتصوير أن المقام - لاشتغاله على ما يقلع الشرط عن أصله - لا يصلح إلا لفرض الشرط، كما يُفرض المحال لغرض من الأغراض، نحو: ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا ﴾ (إن) كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴿ [الزخرف: ٥]، فيمن قرأ (إن) بالكسر، المعنى: أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، صفحاً أي: إعراضاً، أو للإعراض، أو مُعْرِضِينَ^(١)، فكونهم مسرفين أمرٌ مقطوع به، ولكن جيء بلفظ (إن) لقصد التوبيخ، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلاّ على سبيل الفرض والتقدير كالمُحَالَات، لاشتغال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدّر عن العاقل أصلاً، فهو بمنزلة المُحَال، والمحال وإن كان مقطوعاً بعدم وقوعه لكنهم يستعملون فيه (إن) لتنزيله منزلةً ما لا قطع بعدمه، على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ ﴾ [الزخرف: ٨١].

(١) إشارة إلى أن المصدر الذي هو (صفحاً) يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً، ويجوز أن يكون مفعولاً لأجله، ويجوز أن يكون حالاً على التأويل باسم الفاعل.

وإما لتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعيّ الحصول لزيد غير قطعيّ لعمره، فنقول: (إن قُمتما كان كذا)، وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، يحتمل أن يكون للتوبيخ والتصوير المذكور، وأن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين مَنْ يَعْرِفُ الحق، وإنما يُنكره عناداً، فجعل الجميع كأنه لا ارتياب لهم.

وهنا بحث، وهو أنه إذا جُعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعيّ اللاوقوع؛ فلا يصح استعمال (إن) فيه، كما إذا كان قطعيّ الوقوع؛ لأنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وليس المعنى هنا على حدوث الارتياب في المستقبل.

ولهذا زعم الكوفيون أن (إن) هنا بمعنى إذ، ونَصَّ المبرد والزجاج على أن (إن) لا تَقْلِبُ (كان) إلى معنى الاستقبال؛ لقوة دلالة على المضى، فمجرد التغليب لا يصح استعمال (إن) هنا، بل لابد من أن يقال: لما غَلَبَ صار الجميع بمنزلة المرتابين، فصار الشرط قطعيّ الانتفاء، فاستعمل فيه (إن) على سبيل الفرض^(١)، والتقدير للتبكيث والإلزام، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا بِمِثْلِ مَا ءَامَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٧] و ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

(١) وذلك بأن ينزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه، وعلى هذا يكون في الكلام تنزيلاً: الأول: تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين، وبعد أن صار كلهم غير مرتاب - بسبب هذا التنزيل تنزل الريب المتفني قطعاً منزلة المشكوك فيه.

التغليب:

والتغليب باب واسع يجري في فنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَكَاثَ مِنَ الْقَيْنِينَ﴾ [التحریم: ١٢] غلب الذكر على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة، فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث، لكن لفظ (قانتين) إنما يجري على الذكور فقط، نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس (يجهلون) بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلى (قوم) ولفظه لفظُ الغائب، لكونه اسماً مظهراً، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

ومن التغليب (أَبَوَانِ) للأب والأم، ونحوه: كالعُمَرَيْنِ لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والقَمَرَيْنِ للشمس والقمر، وذلك بأن يُغلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر: بأن يُجعل الآخر مُتَّفَقاً معه في الاسم، ثم يُثنى ذلك الاسم، ويقصد إليهما جميعاً، فمثل: (أَبَوَانِ) ليس من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَاثَ مِنَ الْقَيْنِينَ﴾ كما تَوَهَّمه بعضهم؛ لأن الأبوة ليست صفة مشتركة بينهما كالقنوت، فالحاصل أن مخالفة الظاهر في مثل (القانتين) من جهة الهيئة والصيغة، وفي مثل (أَبَوَانِ) من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية.

عود إلى الكلام على أدوات الشرط:

ولما كان (إن وإذا) لتعليق أمرٍ هو حصول مضمون الجزاء بغيره، نعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال، على معنى أن المتكلم يجعل حصول الجزاء مترتباً ومُعَلَّقاً على حصول الشرط في الاستقبال، ألا ترى أنك إذا

قلت: (إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ) فقد عَلَّقْتُ في هذه الحال حُرِّيَّتَهُ على دخوله الدار في المستقبل، نقول: لما كان (إِنْ وإِذَا) للتعليق في الاستقبال كان كُلٌّ من جملة كُلِّ من (إِنْ) و (إِذَا) نعني الشرط والجزاء فعَلِيَّةٌ استقبالية: أما الشرطية فلا أنه مفروض الحصول في الاستقبال، فيمتنع ثبوته ومُضِيُّهُ، وأما الجزاء فلا أن حصوله مُعَلَّقٌ على حصول الشرط في الاستقبال، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على ما يحصل في المستقبل. ولا يُخَالَفُ ذلك لَفْظاً إلا لنكتة؛ لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة.

وقولنا: «لفظاً» إشارة إلى أن الجملتين وإن جُعِلَتْ كلتاها أو إحداها اسميَّةً أو فعليَّةً ماضوية فالمعنى على الاستقبال، حتى إنَّ قولنا: (إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْآنَ فَقَدْ أَكْرَمْتَكَ أَمْسَ) معناه: إِنْ تَعَتَدَّ بِإِكْرَامِكَ إِيَّايَ الْآنَ فَاعْتَدَّ بِإِكْرَامِي إِيَّاكَ أَمْسَ.

وقد تستعمل (إِنْ) في غير الاستقبال قياساً مطَّرداً مع (كَانَ)، نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ كما مرَّ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال لمجرد الوصل والربط دون الشرط، نحو: (زيد وإن كثر ماله بخيلٌ) و (عمرو وإن أعطي جاهاً لئيمٌ)، وفي غير ذلك قليلاً كقوله:

فَيَا وَطَنِي إِنْ قَاتَنِي بِكَ سَابِقُ مِنْ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَاكِنِكَ الْبَالُ
ومن دواعي العدول عن لفظ المستقبل: إبراز غير الحاصل في مَعْرِضِ الحاصل؛ إمَّا لقوة الأسباب المتأخذة^(١) في حصوله، نحو: (إِنْ اشترينا كان كَذَا) حال انعقاد أسباب الاشتراء، وإمَّا لكون ما هو للوقوع كالواقع، وإمَّا للتفاؤل،

(١) المتأخذة: المجتمعة التي أخذ بعضها بالآخر. (صالح).



وإما لإظهار الرغبة في وقوع الشرط؛ نحو: (إِنْ ظَفِرْتُ بِحُسْنِ الْعَاقِبَةِ فَهُوَ الْمَرَامُ)، وهذا يَصْلُحُ مثلاً للتفاوت ولإظهار الرغبة.

واعلم أَنَّ كون إظهار الرغبة يقتضي إبراز غير الحاصل في مَعْرِضِ الحاصل يحتاجُ إلى بيان، وحاصله أَنَّ الطالب إذا عَظُمَت رغبته في حصول أمرٍ يَكْثُرُ تَصَوُّره إياه، فربما يُحْيِلُ إليه ذلك الأمر حاصلًا فيعْبُرُ عنه بلفظ الماضي.

وعلى استعمال الماضي مع (إِنْ) لإظهار الرغبة في الوقوع وَرَدَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّتَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، حيث لم يقل إِنْ يَرْدُنْ.

فإن قيل: تعليقُ النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصُّن يُشْعِرُ بجواز الإكراه عند انتفائها، على ما هو مقتضى التعليق بالشرط.

أُجِيبَ بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدلُّ على نفي الحكم عند انتفائه إنما يقولون به إذا لم تظهر للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن تكون فائدته في الآية: المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني أنهم إذا أَرَدْنَ العفة فالمولى أحقُّ بإرادتها.

وأيضاً دلالة الشرط على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط إنما هو بحسب الظاهر، والإجماعُ القاطع على حرمة الإكراه مطلقاً قد عَارَضَهُ، والظاهر يُدْفَعُ بالقاطع.

قال السكاكي: إبرازُ غير الحاصل في مَعْرِضِ الحاصل إمَّا لما ذُكِرَ، وإمَّا للتعريض؛ بأن يُنسَبَ الفعل إلى واحد والمرادُ غيره، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] فالمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم، وعدمُ إشراكِهِ مقطوعٌ به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازاً للإشراك غير الحاصل في مَعْرِضِ الحاصل على سبيل

الفرض والتقدير، تعريضاً بمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ، كما إذا شَتَمَكَ أحد فتقول: (والله إن شتمني الأمير لأضربنَّه)، ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض بمن لم يَصُدْرَ عنهم الإشراك، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض؛ لكونه على أصله.

ونظير ﴿لَيْنَ أَشْرَكْتَ﴾ في مجرد التعريض، لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض، قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، أي: ومالكُم لا تعبدون الذي فطركم؛ بدليل ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال: وإليه أرجع، على ما هو الموافق للسياق.

ووجه حُسْنِ هذا التعريض: إسماع المتكلم المخاطبين الذين هم أعداؤه الحقَّ على وجه لا يزيد معه غَضَبُهُمْ، وذلك الوجه هو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل، وعلى وجه يُعِينُ على قبول الحق؛ لكون ذلك الوجه أَدْخَلَ في إحاض النصح لهم، حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه.

و (لو) لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً في الماضي، مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم انتفاء الجزاء، كما تقول: (لو جئتني أكرمك) معلقاً الإكرامَ بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام؛ فهي لامتناع الثاني - أعني الجزاء - لامتناع الأول - أعني الشرط - يعني أن الجزاء مُتَنَفٍّ بسبب انتفاء الشرط.

هذا هو المشهور بين الجمهور، واعتراض عليه «ابن الحاجب» بأن الأول سَبَبٌ والثاني مُسَبَّبٌ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة، بل الأمرُ بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدلُّ على انتفاء

جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانُ فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة، دون العكس.

واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب، حتى كادوا يُجْمَعُونَ على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني: إمَّا لما ذَكَرَهُ، وإمَّا لأن الأول ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم، من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

وأنا أقول: منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل؛ لأنه ليس معنى قولهم «لَوْ لامتناع الثاني لامتناع الأول» أنه يُسْتَدَلُّ بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يَرِدَ عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول؛ فمعنى ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٤٩] أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة، يعني أنها تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط، من غير التفاتٍ إلى أن علة العلم بانتفاء الجزء ما هي، ألا ترى أن قولهم «لولا لامتناع الثاني لوجود الأول» نحو: (لولا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عمر) معناه: أن وجود علي سببٌ لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليلٌ على أن عمر لم يهلك، ولهذا صحَّ مثل قولنا: (لو جئتني لأكرمك لكنك لم تحي) أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال الحماسي:

وَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ
يعني عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يَطِرْ ذُو حَافِرٍ قبلها.

وقال أبو العلاء المعري:

ولو دَامَتِ الدُّوَلَاتُ كانوا كغيرهم رعايا، ولكن مَالَهُنَّ دَوَامٌ
وأما المنطقيون فقد جعلوا (إن ولو) أداة للزوم دائماً، وإنما يستعملونها في
القياسات لحصول العلم بالنتائج؛ فهي عندهم للدلالة على أن العلم بانتفاء
الثاني علة للعلم بانتفاء الأول، ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير
التفات إلى أن علة انتفاء الجزء في الخارج ماهي، وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا
إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ واردة على هذه القاعدة، لكن الاستعمال على قاعدة اللغة
هو الشائع المستفيض، وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفن.
وإذا كان (لو) للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت، والمضي في جملتها؛
إذ الثبوت ينافي التعليق، والاستقبال ينافي المضي؛ فلا يعدل في جملتها عن
الفعلية الماضية إلا لنكته، ومذهب «المبرد» أنها تستعمل في المستقبل استعمال
(إن) للوصول، وهو مع قِلَّتِهِ ثابت، نحو قوله عليه السلام: «اطْلُبُوا العلم ولو
بالصَّين»، و «إني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط».
فدخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ
لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: ٧]، ومعنى ﴿لَعَنِتُمْ﴾: لَوْ قَعْتُمْ في
جَهْدٍ وهلاك، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقتاً، والفعل هو الطاعة،
يعني أن امتناع عَنَتِكُمْ سبب امتناع استمراره على إطاعتكم؛ فإن المضارع يفيد
الاستمرار، ودخول (لو) عليه يفيد امتناع الاستمرار، ويجوز أن يكون الفعل
امتناع الإطاعة، يعني: أن امتناع عَنَتِكُمْ بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم؛
لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار
النفي، والداخل عليه (لو) يفيد استمرار الامتناع.



كما أن الجملة الإسمية تفيد تأكيد الثبوت ودوامه، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه، لا نفي التأكيد والدوام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ردّاً لقولهم ﴿إِنَّا آمَنَّا﴾ على أبلغ وجه وآكده كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ حيث لم يقل: الله مستهزئ بهم، قصداً إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتاً فوقتاً.

ودخولها على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ﴾^(١) لتنزيل المضارع منزلة الماضي؛ لصدور الكلام عن لا خلاف في إخباره؛ فهذه الحالة إنما هي في القيامة، لكنها جُعِلَتْ بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل فيها (لو وإذ) الْمُخْتَصِّينَ بالماضي، لكن عدل عن لفظ الماضي ولم يقل: (ولو رأيت) إشارة إلى أنه كلامٌ من لا خلاف في إخباره، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، فهذا الأمر مستقبلٌ في التحقيق، ماضٍ بحسب التأويل، كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته، ولو رأيته لرأيت أمراً فظيماً.

كما عدل عن الماضي إلى المضارع في قوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ لتنزيله بمنزلة الماضي لصدوره عن لا خلاف في إخباره، وإنما كان الأصل ههنا هو الماضي؛ لأنه قد التزم ابن السراج وأبو علي في «الإيضاح» أن الفعل الواقع بعد «رُبَّ المكفوفة بما» يجب أن يكون ماضياً، لأنها للتقليل في الماضي، ومعنى التقليل ههنا أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبْهَتُونَ، فإن وُجِدَتْ منهم إفاقة ما

(١) الخطاب في هذه الآية الكريمة للنبي صلى الله عليه وسلم أو لكل من تتأتى منه الرؤية، ومعنى ﴿وَقَعُوا عَلَى النَّارِ﴾ أروها حتى يعاينوها، أو اطلعوا عليها إطلاعاً هي تحتهم، أو أدخلوها فعرّفوا مقدار عذابها. وجواب (لو) محذوف، وتقدير الكلام: لو رأيت ذلك لرأيت أمراً عظيماً.

تَمَنَّا ذلك، وقيل: هي مستعارة للتكثير، أو للتحقيق، ومفعول (يودُّ) محذوفٌ لدلالة ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ عليه، و (لو) للتمني حكاية لودادتهم. وأمَّا على رأي من جعل (لو) التي للتمني حرفاً مصدرياً فمفعول يودُّ هو قوله: ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

وقد يكون العدولُ إلى المضارع في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يُشاهد، كأنه يَسْتَحْضِر بلفظ المضارع تلك الصورة ليُشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يُهْتَمُّ بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلك.

كما في قول الله تعالى: ﴿فَنُفِثَ سَحَابًا﴾ بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، وهي صورة إثارة السحاب مُسَخَّرًا بين السماء والأرض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة.

دواعي تنكير المسند:

وأما دواعي تنكير المسند، فمنها: إرادة عدم الحصر والعهد اللذين يدلُّ عليها التعريف، كقولك: (زيدٌ كاتب، وعمرٌ شاعر).

ومنها: التفخيم، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بناءً على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف، أو خبرٌ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾.

ومنها: التحقير نحو: (ما زَيْدٌ شيئاً).



دواعي تخصيصه بالإضافة أو الوصف:

وأما دواعي تخصيص المسند بالإضافة نحو: (زيد غلام رجل)، أو الوصف نحو: (زيد رجل عالم) فكون الفائدة أتمّ؛ لما مرّ من أن زيادة الخُصوص توجب أتمّة الفائدة.

واعلم أنّ جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيّدات، وجعل الإضافة والوصف من المخصّصات، إنّما هو مجرّد اصطلاح.

وقيل: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع، ولا شيوع للفعل؛ لأنه إنّما يدلّ على مجرّد المفهوم، والحال يقيّده، والوصف يبيّن في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصّصه، وفيه نظر^(١).

دواعي ترك تخصيص المسند:

وأما دواعي ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف فظاهرٌ مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة.

(١) وجه النظر: أن صاحب هذا القيل إن أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فهذا كما لا يوجد في الفعل لا يوجد في الاسم النكرة بعد الإيجاب، فيجب ألا يكون الوصف في نحو قولك: (رجل عالم) للتخصيص، وإن كان مراده بالشيوع احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين، فإن هذا كما يوجد في الاسم يوجد في الفعل، لأن قولك: (جاءني زيد) يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيرها من الحالات، ألا ترى أنك تقول: (ضربت ضرباً شديداً) بالوصف. والخلاصة أنه إن أريد بالشيوع العموم الشمولي فلا وجود له في النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصّصاً، وإن أريد العموم البديهي فهو موجود في الفعل.

تمرينات

التمرين الأول:

اذكر الدواعي التي اقتضت ذكر المسند في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

- أ - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٢ - ٣].
 ب - ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].
 ج - ﴿إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَوْفَعٌ﴾ [المرسلات: ٧].
 د - ﴿وَسْتَئْتُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا﴾ [طه: ١٠٥].
 هـ - ﴿فَنَعْلَى اللَّهِ الْمَلِكِ الْحَقُّ﴾ [طه: ١١٤].
 و - ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٦٣].

(٢) وقال شوقي بك يرثي مصطفى كامل باشا:

وأنا الذي أرثي النجوم إذا هَوَتْ فتعود سِيرَتَهَا مِنَ الدُّوَرَانِ

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

أَتَى الزَّمَانَ بَنُوهُ فِي شَبَابِهِ فَسَرَّهُمْ، وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

(٤) وقال أبو العتاهية:

أَيُّ مَنْ يَوْمُ طُولِ الْحَيَاةِ وَطُولِ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ خَطَرٌ

إِذَا مَا كَبُرَتْ وَبَانَ الشَّبَابُ فَلَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ بَعْدَ الْكِبَرِ

(٥) وقال بشار بن بُرْد:

فَعِشْ وَاحِدًا، أَوْ صِلْ أَهْلَكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَمُجَانِيهِ



(٦) وقال أبو العلاء المعري:

فِيَا مَوْتَ زُرْ، إِنَّ الْحَيَاةَ ذَمِيمَةٌ وَيَا نَفْسُ جَدِّي، إِنَّ دَهْرَكَ هَازِلٌ

(٧) وقال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

أَجَارَتْنَا، إِنَّا غَرِيبَانِ هَاهُنَا وَكُلٌّ غَرِيبٌ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ

(٨) وقال دِعْبَلُ الخزاعي:

مَا أَكْثَرَ النَّاسَ، لَا بَلْ مَا أَقْلَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَقُلْ فَتَدَا

إِنِّي لَأَفْتَحُ عَيْنِي حِينَ أَفْتَحُهَا عَلَى كَثِيرٍ، وَلَكِنْ لَا أَرَى أَحَدًا

التمرين الثاني:

اذكر الدواعي التي اقتضت حذف المسند في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال معن بن أوس يعتب:

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي، وَإِنِّي لَأَوْجُلُ عَلَى أَيَّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

(٢) قال الله تعالى:

أ - ﴿ أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥].

ب - ﴿ أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ، لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِٗٓ قَوْلٌ لِّلنَّفْسِیَّةِ

قُلُوبُهُمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ أَوْلَتْكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [الزمر: ٢٢].

ج - ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبا: ٣١].

د - ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣].

(٣) وقال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

(٤) وقال سعد بن مالك أحد شعراء الحماسة:

والحربُ لا يبقَى لها حمها التَّخَيُّلُ والمَرَّاحُ
إلا الفتى الصَّبَّار ذو الـ سُنْجَدَاتِ والفَرَسُ الوَقَّاحُ
مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانها فأبَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَّاحُ

(٥) وقال الشاعر:

خليلي، هل طِبُّ فأنى وأنتما - وإن لم تَبُوحَا بالهوى - دَفَنَانِ

(٦) وقال بشر بن أبي خازم:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بُغَاةٌ، ما بقينا في شقاق

(٧) وقال الشاعر:

وإذا امرؤ أهدى إليك صنعة مِنْ جَاهِهِ فكأنها مِنْ مَالِهِ

(٨) وقال قس بن ساعدة:

لما رأيت مواردًا للموت ليس لها مَصَادِرُ
ورأيت قومي نحوها يمضي الأصاغر والأكابر
أيقنت أني لا محاة حيث صار القومُ صائر

(٩) وقال الشاعر:

لعمرك، إني في الحياة لزاهد وفي العيش، ما لم أَلَقْ أُمَّ حَكِيم

(١٠) وقال الآخر:

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقَّها هَوَاناً بها كانت على الناس أهْوَاناً



التمرين الثالث:

في بعض الأمثلة الآتية المسندُ مذكور، وفي بعضها الآخر المسندُ محذوف،
بيِّن المذكور والداعي الذي اقتضى ذكره، وبيِّن المحذوف والداعي الذي اقتضى
حذفه:

(١) قال نصيب بن رباح:

أهَابِكِ إِجْلَالاً، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَسِبَهَا

(٢) وقال الشاعر:

عِنْدِي اصْطَبَارٌ، وَأَمَّا أَنَّنِي جَزَعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدِ كَادِ يَبْرِينِي

(٣) وقال لبید بن ربیعۃ العامري:

إِذَا الْمَرْءُ أَسْرَى لَيْلَةً خَالَ أَنَّهُ قَضَى عَامِلًا، وَالْمَرْءُ مَا دَامَ عَامِلٌ

(٤) وقال الآخر:

لَكَ الْعِزُّ، إِنْ مَوْلَاكَ عِزٌّ، وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

(٥) وقال الأعشى ميمون بن قيس يمدح المحلق:

لَعَمْرِي، لَقَدْ لَاحَتْ عَيُونٌ كَثِيرَةٌ إِلَى ضَوْءِ نَارٍ فِي بَقَاعٍ تَحْرَقُ

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَضْطَلِيَانِهَا وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحْلَقُ

(٦) وقال أبو الطيب المتنبي:

يَفْنَى الْكَلَامُ وَمَا تَفْنَى فِضَائِلُكُمْ أُمُحِيطُ مَا يَفْنَى بِمَا لَا يَنْفَدُ

(٧) وقال أيضاً وكان سيف الدولة مريضاً:

وَكَيْفَ تُعْلِكَ الدُّنْيَا بِشَيْءٍ وَأَنْتَ لِعِلَّةِ الدُّنْيَا طَيْبٌ؟

وكيف تنوبك الشكوى بداءٍ وأنت المستغاثُ لما ينوب؟
(٨) وقال الشاعر:

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم؛ إنني إلى الجهل في بعض الأحيان أخوج
وما كنت أرضى الجهل خذناً وصاحباً ولكنني أرضى به حين أخوج
ولي فرسٌ للحلم، بالحلم مُسرجٌ ولي فرسٌ للجهل، بالجهل مُسرجٌ
فمن شاء تقويمي فإني مُقَوِّمٌ ومن شاء تعويجي فإني مُعوِّجٌ
(٩) وقال كعب بن سعد الغنوي:

ولست بِمُبدٍ للرجال سيري ولا أنا عن أسرارهم بِسئولٍ
التمرين الرابع:

اذكر الدواعي التي اقتضت الإتيان بالمسند اسماً في كل مثال من الأمثلة
الآتية، ثم إن كان بعضها قد خُصَّصَ بنوع من أنواع التخصيص فبيِّنه، واذكر
الداعي إليه:

(١) قال الفند الزماني:

وبعض الحلم عند الجهـ _____ لـ لـلذلةِ إذعانُ
وفي الشرِّ نجاةٌ حيـ _____ ن لا يُنجيك إحسانُ
(٢) وقال بشامة بن حزن النهشلي:

إني امرؤٌ أَسْمُ القصائدِ للعدى إنَّ القصائدَ شرُّها أغفأها
(٣) وقال محمد بن بشير:

إني وإن قُصِّرَتْ عن همتي جدتي وكان مَالِي لا يَقْوَى على خُلُقِي



لتاركُ كلَّ أمرٍ كان يُلْزِمُنِي عاراً ويُسْرِعُنِي فِي الْمَهْلِ الرَّنَقِ
(٤) وقال النابغة الذبياني:

وَلَسْتُ بِمُسْتَبِقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثِ أَيِّ الرَّجَالِ الْمُهَذَّبِ؟
(٥) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

وَإِنِّي لَخُلُوٌّ تَعَرَّيْنِي مَرَارَةً وَإِنِّي لَتَرَّاكُ لِمَا لَمْ أَعُودَ
(٦) وقال أبو العلاء المعري:

وَلِي مَنْطِقٌ لَمْ يَرْضَ لِي كُنْهَ مَنَزَلِي عَلَى أَنْبِي بَيْنَ السَّامَكَيْنِ نَازِلِ
(٧) وقال أبو فراس الحمداني:

وَمَكَارِمِي عَدَدُ النَجُومِ، وَمَنْزَلِي مَأْوَى الْكَرَامِ وَمَنْزَلُ الْأَضْيَافِ
(٨) وقال يحيى بن خالد البرمكي يخاطب هارون بن الرشيد:

إِنَّ الْبِرَامِكَةَ الذِيذِ مَنْ رُمُوا لَدَيْكَ بِدَاهِيَةٍ
صُفِّرُ الْوُجُوهَ عَلَيْهِمْ خُلِعَ الْمَذَلَّةُ بِأَدِيهِ
(٩) وقال أبو الطيب المتنبي:

وَمَا كُلُّ هَآؤٍ لِلْجَمِيلِ بِفَاعِلٍ وَلَا كُلُّ فَعَّالٍ لَهُ بُمْتَمَمٌ
(١٠) وقال أبو العلاء المعري:

النَّاسُ لِلنَّاسِ مِنْ بَدُوٍ وَحَاضِرَةٍ بَعْضٌ لِبَعْضٍ - وَإِنْ لَمْ يَشْعُرُوا - خَدَمُ
التمرين الخامس:

اذكر الدواعي التي اقتضت الإتيان بالمسند فعلاً في كل مثال من الأمثلة الآتية، وإذا كان هذا الفعل قد قُيِّدَ بمفعول أو نحوه فبيِّن الداعي الذي اقتضى

ذلك التقييد:

(١) قال زفر بن الحارث، وكان قد انهزم يوم مرج راهط:

أرني سلاحِي، لا أبالك، إنني أرى الحرب لا تزداد إلا تماديا
ولم تُر مني نبوةٌ قبل هذه فراري، وتركِي صاحبِي ورائيا
عشيةً أجري بالصعيد، ولا أرى من الناس إلا من عليٍّ ولا ليا
أيذهبُ يوم واحدٌ إن أسأته بصالِح أبامي وحُسنِ بلأيا
وقد يَنْبُتُ المزعى على دَمِنِ الثرى وتبقى حزازات النفوس كما هيّا

(٢) قال الله تعالى:

أ- ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١-٢].

ب - ﴿نَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١].

ج - ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النمل: ٦٥].

د- ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

هـ - ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [العنكبوت: ٤٢].

و- ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْأَلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأَزْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

ز- ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا مَثَانِيَ نَقَشِعُرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ



يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴿[الزمر: ٢٣].

(٣) وقال لبيد بن ربيعة العامري:

ولقد علمتُ لتأتينَ منيَّي إِنَّ المنايا لا تطيش سهاُمها

(٤) وقال الشريف الرضي:

قد يبلُغُ الرجلُ الجبانُ بهالِهِ ما ليس يبلُغُهُ الشجاعُ المعدُمُ

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

وتكبرُ في عين الصغير صغارها وتصغرُ في عين العظيم العظائم

(٦) وقال أبو تمام:

ينالُ الفتى من عيشه وهو جاهلٌ ويكدي الفتى في دهره وهو عالمٌ

التمرين السادس:

المسند في بعض الأمثلة الآتية مفرد، وفي بعضها الآخر فعل، بين كلَّ

واحد من النوعين، واذكر الدواعي التي اقتضت المجيء به، ثم إذا كان المفرد مخصّصاً فاذكر دواعي تخصيصه:

(١) قال عمرو بن معد يكرب:

لقد عَلِمَ القبائلُ من مَعَدٍّ إذا قُبِّ بأبطحها بُنينا

بأنّا المطعمونَ إذا قدَرْنَا وأنّا المهلكونَ إذا ابتُلينا

(٢) وقال الفرزدق يمدح زين العابدين:

هذا الذي تعرّف البطحاء وطائهُ والبيتُ يعرفه، والحلُّ والحرمُ

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقيُّ النقيُّ الطاهرُ العَلَمُ
(٣) وقال عمرو بن معد يكرب:

ليس الجَمَالُ بمئزِرٍ فاعلم وإن رُدِّيتَ بُرْدًا
إن الجَمَالُ معادِنٌ ومناوِبٌ أوْرَثَنَ حمداً

(٤) وقال سُلَيمِي بن ربيعة، أحد بني السيد بن ضبة:

زعمتُ مُضِرُّ أُنْني إِمَّا أُمْتُ يَسْدُذُ أَيْنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلْتِي
تربت يداك! وهل رأيت لقومه مثلي؟ على يُسْرِى وَحَيْنَ نَعَلْتِي

(٥) وقال الأحزم السنبسي:

لَنَا بَاحَةٌ ضُبِسَ نَابُهَا يُهُونُ عَلَى حَامِيَّهَا الْوَعِيدُ
بِهَا قُضِبٌ هُنْدَوَانِيَّةٌ وَعِيَصٌ تَزَاءَرُ فِيهَا الْأَسْوَدُ

(٦) وقال الأعشى:

ومن يغترب عن قومه لم يَزَلْ يَرَى مِصَارِعَ مَظْلُومٍ مُجَرَّأً وَمُسْحَبًا
وتُدْفَنُ منه الصالحات، وإن يُسِيءَ يكن ما أساء النار في رأس كبكبا

(٧) وقال الآخر:

وأنت امرؤ مَنَّا خُلِقْتَ لغيرنا حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

(٨) وقال الله جل ذكره:

أ- ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥].

ب- ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِلَهُ اللَّهِ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

ج- ﴿اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [الحج: ٦٩].

دواعي تعريف المسند:

وأما دواعي تعريف المسند فهي: إفادة السامع أحد أمرين:
 الأول: الحكم على أمرٍ معلوم له بإحدى طرق التعريف بأمرٍ آخر مثله
 في كونه معلوماً للسامع بإحدى طرق التعريف، سواء اتحد الطريقتان، نحو:
 (الراكب هو المنطلق) أو اختلفا، نحو: (زيد هو المنطلق).
 ومما ذكر تعلم أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه، ووجهه
 أنه ليس في كلام العرب جملة خبرية مؤلفة من مسندٍ إليه نكرة ومسند معرفة.
 والأمر الثاني: لازم الحكم على أمر معلوم بآخر مثله، وفي هذا تنبيه على
 أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة، لأن
 العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر، نحو: (زيد
 أخوك)، و (عمرو المنطلق) حال كون المنطلق معرّفاً باعتبار تعريف العهد أو
 الجنس.

وظاهر كلام الخطيب في «التلخيص» أن نحو: (زيد أخوك) إنما يقال لمن
 يعرف أن له أخاً، والمذكور في كتابه «الإيضاح» أن هذا يقال لمن يعرف زيدا
 بعينه، سواء أكان يعرف أن له أخاً، أم لم يعرف، ووجه التوفيق ما ذكره بعض
 المحققين من النحاة أن أصل وضع تعريف الإضافة على اعتبار العهد، وإلا
 لم يبق فرق بين (غلام زيد) و (غلام لزيد)، فلم يكن أحدهما معرفة والآخر
 نكرة. لكن كثيراً ما يقال: (جاءني غلام زيد) من غير إشارة إلى معين، كالمعرّف
 باللام، وهو خلاف وضع الإضافة. فكلامه في «التلخيص» ناظرٌ إلى أصل
 الوضع، وما في «الإيضاح» إلى خلافه، ومن مثله عكس المثالين السابقين،
 وذلك قولك: (أخوك زيد) و (المنطلق عمرو).



والضابط في التقديم: أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعَرَفَ السامع اتصافه بإحدهما دون الأخرى، فأَيُّها كان بحيث يعرف السامعُ اتصافَ الذات به، وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، فيجب أن تُقدِّم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ، وأَيُّها كان بحيث يجهل اتصاف الذات به، وهو كالمطالب بحسب زعمك أن تحكمُ بثبوتها للذات أو انتفائه عنها يجب أن تؤخر اللفظَ الدالَّ عليه وتجعله خبراً، فإذا عَرَفَ السامع زيدا بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه، وأردت أن تعرِّفه ذلك قلت: (زيد أخوك).

وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعيِّنه عنده قلت: (أخوك زيد)، ولا يصح في هذه الحال أن تقول: (زيد أخوك)، ويظهر ذلك في نحو قولنا: (رأيت أسوداً غابها الرماح)، ولا يصح (رماحها الغاب).
واعلم أن تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء: إما تحقيقاً، نحو: (زيد الأمير) إذا لم يكن أمير سواه، وإما مبالغة لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس، أو بالعكس، نحو: (عمرو الشجاع) أي: الكامل في الشجاعة، كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرَّف بلام الجنس مبتدأ نحو: (الأمير زيد، والشجاع عمرو)، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدَّم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو.

والحاصل أن المعرَّف بلام الجنس إن جُعِلَ مبتدأ فهو مقصورٌ على الخبر، سواء أكان الخبر معرفة أم نكرة، وإن جُعِلَ خبراً فهو مقصور على المبتدأ. والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مرَّ، وقد يُقيَّد بوصف، أو حال، أو ظرف، أو مفعول، أو نحو ذلك، نحو: (هو الرجل الكريم)، و (هو السائر

راكباً)، و(هو الأمير في البلد)، و(هو الواهب ألف قنطار)، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلغاء.

وقولنا: «قد يفيد» بلفظ (قد) إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر، كما في قول الخنساء:

إذا قُبِحَ البكاء على قَتِيلٍ رأيتُ بكاءك الحسنَ الجميلاً
فإنَّه يُعرَف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم والتدرب في معرفة معاني كلام العرب أن ليس المعنى ههنا على القصر، وإن أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر، والتأمل القاصر.

وقيل في نحو: (زيد المنطلق)، و (المنطلق زيد): الاسم مُتَعَيَّن للابتداء تقدّم أو تأخر؛ لدلالته على الذات، والصفة متعيّنة للخبرية تقدّمت أو تأخّرت لدلالتها على أمر نسبي؛ لأن معنى المبتدأ: المنسوب إليه، ومعنى الخبر: المنسوب، والذات هي المنسوب إليها، والصفة هي المنسوب، فسواء أقُلنا: (زيد المنطلق) أم قلنا: (المنطلق زيد) يكون (زيد) مبتدأ والمنطلق خبراً، وهو رأي الإمام الرازي قدس الله سره.

ورُدَّ بأن المعنى عند تقديم الصفة: الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم، نعني أن الصفة تُجْعَل دالة على الذات ومُسْتَنَداً إليها، والاسم يُجْعَل دالاً على أمر نسبي ومُسْتَنَداً.

دواعي الإتيان بالمسند جملة:

وأما دواعي كون المسند جملة، فمنها: التقويّ نحو: (زيد قام)، ومنها: كونه سببياً نحو: (زيد أبوه قائم) لما مرَّ من أن إفراده يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي.



وسبب التقوي في مثل: (زيد قام) - على ما ذكره «صاحب المفتاح» - هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يُسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرّفه ذلك المبتدأ إلى نفسه، سواء أكان خالياً عن الضمير أم كان متضمناً له، فينعقد بينهما حكم، ثم إذا كان متضمناً لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابهاً للخالي عن الضمير كما في (زيد قائم) صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً، فيكتسي الحكم قوة؛ فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مُسنداً إلى ضمير المبتدأ، ويخرج عنه نحو: (زيد ضربته)، ويجب أن يجعل سبباً.

وأما على ما ذكره الشيخ في «دلائل الإعجاز»، وهو أن الاسم لا يؤتى به مُعرّى عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى إسناده إليه، فإذا قلت: (زيد) فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به، فإذا قلت: (قام) دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشد للثبوت، وأمنع من الشبهة والشك.

وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بغتةً مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة له، فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوي والأحكام، فيدخل فيه نحو: (زيد ضربته) و (زيد مرت به).

ومما يكون المسند فيه جملة لا للسببية أو التقوي: خبر ضمير الشأن، ولم نتعرض ههنا له لشهرة أمره، وكونه معلوماً بما سبق.

وأما صورة التخصيص نحو: (أنا سَعَيْتُ في حاجتك) و (رجل جاءني) فهي داخلة في التقوي على ما مرّ.

ثم إنَّ المقتضي لكون المسند جملة مطلقاً هو السببية أو التقوي على ما علمت، والمقتضي لكون تلك جملة اسمية إفادة الدوام والثبوت، والمقتضي

لكونها فعليةً إفادةً التجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، والمقتضي لكونها شرطية إفادة الاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

دواعي الإتيان بالمسند ظرفاً:

ومجيء المسند ظرفاً لاختصار الفعلية؛ إذ الظرف مُقَدَّرٌ بالفعل على الأصح؛ لأنَّ الفعل هو الأصل في العمل، وقيل: مقدَّرٌ باسم الفاعل؛ لأنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ورُجِّحَ الأولُ بوقوع الظرف صلةً للموصول نحو: (الذي في الدار أخوك)، وأجيب بأن الصلة من مظانَّ الجملة، بخلاف الخبر.

دواعي تأخير المسند:

وأما دواعي تأخير المسند: فكونُ ذكرِ المسند إليه أهمَّ، كما مرَّ في تقديم المسند إليه.

دواعي تقديم المسند:

وأما دواعي تقديم المسند، فمنها: تخصيصه بالمسند إليه، أي: قَضَرَ المسند إليه على المسند، على ما حَقَّقناه في ضمير الفصل؛ لأنَّ معنى قولنا: (تيمي هو) هو أنه مقصور على التيمية لا يَتَجَاوِزُهَا إِلَى الْقَيْسِيَّةِ، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧] ^(١) أي: بخلاف خمور الدنيا فإن فيها غَوْلاً.

فإن قلت: المسند هو الظرف، - أعني (فيها) -، والمسند إليه ليس بمقصود عليه، بل على جزء منه أعني الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة.

(١) الغول: - بالفتح - ما يتبع شرب الخمر في الدنيا من وجع الرأس وثقل الأعضاء.

قلت: المقصود أن عدم الغَوْل مقصور على الاتصاف بـ(في) خور الجنة، لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ(في) خور الدنيا، وإن اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى: أن الغَوْل مقصورٌ على عدم الحصول في خور الجنة، لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقي.

وكذلك القياس في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، ونظيره ما ذكره صاحب «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿إِنْ حَسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ [الشعراء: ١١٣] من أن المعنى: حسابهم مقصور على الاتصاف بـ(على ربي)، لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ(عليّ).

فجميع ذلك من قَصْر الموصوف على الصفة، دون العكس كما توهمه بعضهم.

ولأن التقديم يفيد التخصيص لم يُقَدِّم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ولم يقل: (لا فيه ريب)؛ لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى، بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن.

ومن دواعي تقديم المسند: التنبيه من أوّل الأمر على أن المسند خبرٌ لا نَعَتْ؛ إذ النعت لا يتقدّم على المنعوت، وإنما قلنا: «من أوّل الأمر»؛ لأنه ربّما يُعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد في الكلام خبرٌ للمبتدأ كقوله:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُتَّهَىٰ لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصَّغَرَىٰ أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
حيث لم يقل: (هم له).

ومنها: التفاؤل، نحو:

* سَعِدَتْ بِغُرَّةٍ وَجْهَكَ الْيَوْمَ *

ومنها: التشويق إلى ذكر المسند إليه، بأن يكون في المسند المتقدم طولٌ يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه؛ فيكون له وقعٌ في النفس ومحلٌّ من القبول؛ لأنَّ الحاصل بعد الطلبِ أعزُّ من المُساقِ بلا تَعَبٍ، كقوله:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ
(ثلاثة): هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله: (تُشرق.. الخ)،
وتُشرق: من أشرق، بمعنى صار مضيئاً، و (الدنيا): فاعل تُشرق، والعائد إلى
الموصوف هو الضمير المجرور في قوله: (ببهجتها) أي بحسنها ونضارتها: أي
تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها، والمسند إليه المتأخر هو قوله:
(شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر).

أكثر الأحوال السابقة تجري في غير المسند والمسند إليه:

واعلم أن كثيراً مما ذكر في هذا الباب -نعني باب المسند- والذي قبله
-نعني باب المسند إليه- غيرٌ مختصٌّ بهما: كالذكر والحذف، وغيرهما من
التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والإطلاق والتقييد، وغير ذلك مما
سبق.

وإنما قلنا: «كثير مما ذكر»؛ لأن بعضها مختصٌّ بالباينين، كضمير الفصل
المختصُّ بما بين المسند إليه والمسند، وكون المسندِ فعلاً فإنه مختصٌّ بالمسند، إذ
كلُّ فعلٍ مُسندٌ دائماً.



ومن الناس^(١) من يسبق إلى وهمه أن ذلك التعبير إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين، كالتعريف فإنه لا يجري في الحال والتمييز، وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه، وليس ذلك بشيء؛ لأن قولنا: «جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما» لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند، فضلاً عن أن يجري كل واحد منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في شيء مما يغيرهما، فافهم.

والفطن إذا اتقن اعتبار ذلك في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما: من المفاعيل، والملحقات بها، والمضاف إليه.

(١) فهم المحقق الزوزني - أحد شراح التلخيص - أن صاحب التلخيص قال: «كثير مما ذكر في البابين.. الخ» ولم يقل: «جميع ما ذكر في البابين.. الخ»؛ لأنه لو قال هذه العبارة لأفادت أن كل واحد مما مرَّ يجري في كل فرد مما يغير المسند والمسند إليه، وحيث يرد عليه (التعريف) وهو واحد مما مرَّ لا يجري في الحال، ولا في التمييز، وهما من الأفراد التي تغيّر المسند والمسند إليه، ويرد عليه (التقديم) فإنه واحد مما مرَّ أيضاً، ولا يجري في المضاف إليه، وهو واحد مما يغير المسند والمسند إليه.

وغرض المحقق التفتازاني هنا أن يقول: لا نسلم أن الخطيب عدل إلى قوله: «كثير مما مر»، ولم يقل: «جميع ما مر.. الخ» للإشارة إلى ما ذكر؛ لأنه لو قال العبارة المذكورة لم يكن معناها ما ذكرت من أن كل فرد مما مرَّ يجري في كل فرد مما يغير المسند والمسند إليه؛ بل يكون معنى هذه العبارة أن كل واحد من الأمور السابقة يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير المسند والمسند إليه؛ لأنه يكفي في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقيق كل واحد منها في غيرهما، ولو كان باباً واحداً، فافهم ذلك.

تمرينات

التمرين الأول:

اذكر الداعي الذي اقتضى تعريف المسند في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [هود: ٧].

ب - ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾

[هود: ٢١].

ج - ﴿ نَحْنُ عِبَادِي آتِي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الحجر: ٤٩ - ٥٠].

د - ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾

[العمران: ٩٦].

هـ - ﴿ ذَلِكَ كُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام:

١٠٢].

(٢) وقال شوقي بك في قصيدة يرثي بها إسماعيل صبري باشا:

ما أنت يا دُنْيَا؟ أرؤينا نائم أم ليل عُرْسٍ أم بَسَاطُ سُلَافٍ

نعم! أو ك الرِّيحَانِ إلا أنه مَسَّتْ حواشيه نقيع دُعَافٍ

(٣) وقال عليه الصلاة والسلام:

«المسلم من سلّم المسلمون من يده ولسانه».

(٤) وقال الأعشى يمدح قيس بن معديكرب:

وإذا تكون كتيبة ملمومة خرساء يخشى الدارعون نزالها

كنتَ المقَدَّم غيرَ لابسِ جُنَّةٍ بالسيفِ تضربُ مُعلِماً أبطالها

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي يفتخر:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسَمعتَ كلماتي مَنْ به صَمَمُ

(٦) وقال ابن دارة:

أنا ابنُ دارةٍ معروفًا بها نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

(٧) وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

وما الحربُ إلَّا ما عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وما هو عنها بالحديثِ المُرَجَّمِ

(٨) وقال الشاعر:

نحن الأُلَى فاجمَعْ جُحُو عَاكَ ثُمَّ وَجَّهْهُمْ إِلَيْنَا

(٩) وقال عمرو بن كلثوم:

وقد عَلِمَ القبائلُ من مَعَدٍّ إذا قُبِّبَ بِأَبْطَحِهَا بُيُنَا

بأنَّا العاصِمُونَ إِذْ أُطْعِمَا وَأنا الغارِمُونَ إِذَا عُصِيْنَا

وأنَّا المنعمُونَ إِذَا قَدَرْنَا وَأنا المُهْلِكُونَ إِذَا ابْتُلِيْنَا

التمرين الثاني:

المسند في بعض الأمثلة الآتية اسم، وفي بعضها فعل، وفي بعضها جملة،
بيِّن كلَّ نوع من هذه الأنواع، وبيِّن الداعي الذي اقتضى الإتيان به:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

ب- ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ نُنْصِلِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦].

ج - ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥].

د - ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥].

هـ - ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨].

و - ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [النحل: ٦٥].

(٢) وقال عليه الصلاة والسلام:

«الخیلُ معقودٌ بنواصيها الخیرُ إلى يوم القيامة».

(٣) وقالت الخنساء تمأخر بنت عمرو ترثي أخاها صخرًا:

إن البكاء هو الشفا ء من الجوى بين الجوانح

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

أَيَذْرِي الرَّبْعُ أَيَّ دَمٍ أَرَاقَا؟ وَأَيَّ قُلُوبِ هَذَا الرِّكْبِ شَاقَا؟

(٥) وقال الشاعر:

وليس أخو الحاجات من بات نائما ولكن أخوها من يبيت على وجل

(٦) وقال المتنبي يذم كافورا الإخشيدي:

إِنِّي نَزَلْتُ بِكَذَّابِينَ ضَيْفُهُمْ عَنْ الْقَرَىٰ وَعَنِ التَّرْحَالِ مَحْدُودُ

(٧) وقال محمود سامي البارودي باشا:

أَدْعُو إِلَى الدَّارِ بِالسُّقْيَا وَبِى ظَمًا أَحَقُّ بِالرِّيِّ لَكِنِّي أَخُو كَرَمٍ

(٨) وقال حسان بن ثابت الأنصاري:

أَصُونُ عَرْضِي بِهَالِي لَا أَدْنُسُهُ لَا بَارِكُ اللَّهَ بَعْدَ الْعَرْضِ فِي الْمَالِ

أَحْتَالَ لِلْمَالِ إِنْ أُوْدَى فَأَكْسَبَهُ وَلَكَسْتُ لِلْعَرَضِ إِنْ أُوْدَى بِمَحْتَالٍ
(٩) وقال أبو الطيب المتنبي:

أَعَزُّ مَكَانٍ فِي الدُّنَا سَرْجُ سَابِحٍ وَخَيْرُ جَلِيسٍ فِي الزَّمَانِ كِتَابُ
(١٠) وقال النابغة الذبياني يرثي أخاه:

حَسَبُ الْحَلِيلَيْنِ نَائِي الْأَرْضِ بَيْنَهُمَا هَذَا عَلَيْهَا وَهَذَا تَحْتَهَا بِأَلِي

التمرين الثالث:

اذكر الداعي الذي اقتضى تقييد الفعل بالشرط في كل مثال من الأمثلة
الآتية:

(١) قال الله تعالى:

- أ - ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤].
ب - ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [يوسف: ٣٣].
ج - ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ① وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَنْقَالَهَا ② وَقَالَ
الْإِنْسَانُ مَا لَهَا ③ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ١ - ٤].
د - ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١].
هـ - ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].
و - ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧].
ز - ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [الحجرات: ٥].

(٢) وقال الشاعر:

إذا لم يَكُنْ إِلَّا الْأَسْنَةُ مَرْكَبًا فَلَا يَسَعُ الْمَظْطَرُ إِلَّا رُكُوبَهَا

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

وإذا مَا خَلَا الْجَبَانُ بِأَرْضِي طَلَبَ الطَّعْنِ وَخُدَّهُ وَالنِّزَالَ

(٤) وقال الشاعر:

إذا كُنْتَ فِي حَاجَةٍ مُرْسَلًا فَأَرْسِلْ حَكِيمًا وَلَا تُوصِهِ

وإن بَابُ أَمْرِ عَلَيْكَ التَّوَى فَشَاوِرْ لَبِيًّا وَلَا تَعَصِهِ

(٥) وقال السموأل بن عاديء اليهودي:

إذا المرء لم يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِزُّهُ فَكُلْ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وإن هو لم يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيمَهَا فَلَيْسَ إِلَى حَسَنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

(٦) وقال بشار بن برد:

إذا كُنْتَ فِي كُلِّ الْأُمُورِ مُعَاتِيًا صَدِيقَكَ لَمْ تَلَقَ الَّذِي لَا تُعَاتِيَهُ

إذا أَنْتَ لَمْ تَشْرَبْ مِرَارًا عَلَى الْقَدَى ظَمِئْتَ، وَأَيُّ النَّاسِ تَصْفُو مِشَارِبُهُ؟

(٧) وقال أبو الطيب المتنبي يهجو:

وإذا أَشَارَ مُحَدَّثًا فَكَأَنَّهُ قَرَدٌ يُقَهِّقُهُ أَوْ عَجُوزٌ تَلْطِمُ

(٨) وقالت أعرابية تهجو:

وَتَفْتَحُ - لَا كَانَتْ - فَمَا لَوِ رَأَيْتَهُ تَوَهَّمَتْهُ بَابًا مِنَ النَّارِ يُفْتَحُ

(٩) وقال أبو الطيب المتنبي يصف الأسد:

وَرَدَّ إِذَا وَرَدَ الْبَحِيرَةَ شَارِبًا وَرَدَ الْفُرَاتَ زَيْرُهُ وَالنَّيْلَا

(١٠) وقال عدي بن زيد العبادي:

لو بغير الماء خلقي شَرِقُ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالماءِ اغْتَصَّارِي

(١١) وقال الشاعر:

فَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَطِرْ

(١٢) وقال النابغة الذبياني:

لو أَنَهَا عَرَضَتْ لِأَشْمَطِ رَاهِبٍ عَبَدَ الإِلَهَ صَرُورَةً مُتَعَبِّدِ
لَرَنَّا لِبَهْجَتِهَا وَحُسْنِ حَدِيثِهَا وَلِخَالِهِ رَشْدًا وَإِنْ لَمْ يَرْشُدِ

أحوال متعلقات الفعل:

قد أشرنا فيما سبق إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل، لكن ذكرنا في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك، لاختصاصه بمزيد بحث عنه.

ارتباط الفعل بفاعله ومفعوله:

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما: إفادة تلبس الفعل بكل منهما، أما بالفاعل فمن جهة وقوعه منه، وأما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه، وليس الغرض من ذكره معه إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه، من غير إرادة أن يُعلم ممن وقع، أو على من وقع، إذ لو أريد ذلك ل قيل: وقع الضرب، أو وجد، أو ثبت، أو حدث، من غير ذكر الفاعل أو المفعول، لكون ذكر كل منهما - إذا كان الغرض ذلك - عبثاً.

فإذا لم يُذكر المفعول به مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله، فالغرض إن كان إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه، من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفرادها، أو خصوصي بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلُّقه بمن وقع عليه فضلاً عن عمومته وخصوصه، نُزِّلَ الفعل المتعدي منزلة اللازم، ولم يقدر له مفعول؛ لأن المقدَّر كالمذكور في أن السامع يفهم منهما أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلُّقه بمن وقع عليه، ألا ترى أن قولنا: (فلان يعطي الدنانير) يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا لبيان كونه مُعْطِياً، ويكون كلاماً مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير، لا مع من نفى أن يوجد منه إعطاء.



وهذا القسم الذي نُزِّل فيه الفعل المتعدي منزلة اللازم ضربان؛ لأنه إما أن يُجعل الفعل حال كونه مطلقاً - أي: من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلُّقه بالمفعول - كنايةً عن ذلك الفعل حال كونه متعلقاً بمفعول مخصوص دلَّت عليه قرينة، أو لا يُجعل كذلك.

أما الثاني فكقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] أي: لا يستوي من يُوجد له حقيقة العلم، ومن لا يوجد.

وقد ذكر «السكاكي» في بحث إفادة اللام الاستغراق أنه إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً، كقوله صلى الله عليه وسلم: «المؤمن غرٌّ كريم، والمنافق خبٌّ ليئيم» حُمِلَ المعرف باللام - مفرداً كان أو جمعا - على الاستغراق، بعلّة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر، مع تحقُّق الحقيقة فيهما، ترجيحاً لأحد المتساويين على الآخر، ثم ذكّر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم، ذهاباً في نحو: (فلان يُعطي) إلى معنى يَفْعَلُ الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة إيهاماً للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام الاستغراق.

وقد جعل «الخطيب» قول «السكاكي» في العبارة الثانية «بالطريق المذكور» إشارة إلى قوله في العبارة الأولى «ثم إذا كان المقام خطابياً لا استدلالياً، حُمِلَ المعرف باللام على الاستغراق»، فقرر أنه - بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم، من غير اعتبار كونه كناية - إذا كان المقام خطابياً يُكتفى فيه بمجرد الظن، لا استدلالياً يطلب فيه اليقين البرهاني أفاد المقام أو الفعل كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه مطلقاً مع التعميم في أفراد الفعل، دفعاً للتحكُّم اللازم من حمّله على فرد دون فرد آخر، وتحقيقه أن معنى (يعطي)

حينئذ: يفعل الإعطاء، فالإعطاء المعرّف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغة؛ لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

لا يقال: إفادة التعميم في أفراد الفعل تُنافي كون الغرض الثبوت أو النفي مطلقاً، أي: من غير اعتبار عموم ولا خصوص؛ لأننا نقول: لا نسلم ذلك؛ فإن عدم كون الشيء معتبراً في الغرض لا يستلزم كونه مُفاداً في الكلام، فالتعميم مُفادٌ غير مقصود. ولبعضهم في هذا المقام تحيلات فاسدة لا طائل تحتها، فلم نتعرّض لها.

وأما الأول - وهو أن يُجعل الفعل مطلقاً كنايةً عنه متعلقاً بمفعول مخصوص - فكقول البخّري في المعتر بالله تعريضاً بالمستعين بالله:

شَجُوْ حُسَادِهِ وَغَيَظُ عَدَاةِ أَنْ يَرَى مُبْصَرٌ وَيَسْمَعَ وَاعٍ
أي: أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه، وبالسَّمع أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة، دون غيره، أي فلا يجد أعداؤه وحُسادَه الذين يتمنّون الإمامة إلى منازعته الإمامة سبيلاً.

فالحاصل أنه نَزَلَ (يرى) و (يسمع) منزلة اللازم، أي: مَنْ يَصْدُرُ عَنْ السَّماع والرؤية، من غير تعلّق بمفعولٍ مخصوصٍ، ثم جعلها كِنَايَتَيْنِ عَنِ الرُّؤية والسَّماع المتعلّقين بمفعولٍ مخصوصٍ هو محاسنُه وأخباره، بادّعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره، للدلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع إخفاؤها فيبصرها كُلُّ رَاءٍ ويسمّعها كُلُّ وَاعٍ، بل لا يبصر الرائي إلا تلك



الآثار، ولا يسمع الواعي إلا تلك الأخبار، فَذَكَرَ الملزومَ وأَرَادَ اللازمَ، على ما هو طريق الكناية؛ ففي ترك المفعول والإعراض عنه إشعارٌ بأن فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم أنه المفرد بالفضائل، ولا يخفى أنه يَفُوتُ هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره.

وإن لم يكن الغرض - عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله - إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقاً، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وَجَبَ التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول: إن عامًّا فعامًّا، وإن خاصًّا فخاصًّا.

دواعي حذف المفعول:

ولمَّا وجب تقديرُ المفعولِ تَعَيَّنَ أنه مرادٌ [في المعنى]، ومحذوف من اللفظ لغرض، وتفصيل الغرض أن الحذف:

إما للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة والإرادة ونحوهما، إذا وقع شرطاً^(١)، فإن الجواب يدل عليه وبيئته، لكنه إنما يُحذف ما لم يكن تعلقُ فعلِ المشيئة بالمفعول غريباً، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] أي: لو شاء الله هدايتكم هداكم أجمعين، فإنه لما قيل (لو شاء) عَلِمَ السامع أن هناك شيئاً علقت المشيئة عليه، لكنه مُبْهَمٌ عنده، فإذا جيء بالجواب صار مبيناً له، وهذا أَوْقَعُ في النفس، بخلاف ما إذا كان تعلقُ فعلِ المشيئة به غريباً، فإنه لا يحذف حينئذ، كما في نحو قوله:

(١) يريد إذا وقع فعل المشيئة شرطاً كما في الآية الكريمة فإن فعل المشيئة فيها شرط، وليس وقوع فعل المشيئة شرطاً بلازم، ولكنه هو الغالب في الكلام، ومن غير الغالب قولنا: (بمشيئة الله نبلغ ما نريد) أي: بمشيئة الله بلوغنا ما نريد أن نبلغه، فاعرف ذلك.

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ
فَإِنْ تَعَلَّقْتُ فَعَلَ الْمَشِيئَةُ بِبِكَاءِ الدَّمِ غَرِيبٌ، فَذَكَرَهُ لِيَتَقَرَّرَ فِي نَفْسِ السَّامِعِ
وَيَأْنَسَ بِهِ.

وأما قوله:

فَلَمْ يَبْقَ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرًا
فليس مما ذكر فيه مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلُّقها به، خلافاً لما ذهب
إليه «صدر الأفاضل» في (ضرام السقط) حيث زعم أن المراد: لو شئت أن
أبكي تفكراً بكيت تفكراً، فلم يحذف منه مفعول المشيئة، ولم يقل (لو شئت
بكيت تفكراً)؛ لأن تعلُّق المشيئة ببكاء التفكر غريبٌ كتعلُّقها ببكاء الدم.

وإنما لم يكن عندنا من هذا القبيل؛ لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي، لا
البكاء التفكُّري، لأنه أراد أن يقول: أفناني النحول فلم يبق مني غيرَ خواطر
تجولُ فيّ، حتى لو شئتُ البكاء، فَمَرَيْتُ جفوني وعَصَرْتُ عيني ليسيّل منها
دمع؛ لم أجده، وخرج منها بدلَ الدَّمعِ التفكير، فالبكاء الذي أراد إيقاعَ المشيئة
عليه بكاءً مطلقاً مُبْهِمٌ غيرُ مُعَدَّى إِلَى التَّفَكُّرِ الْبَتَّةَ، والبكاء الثاني مقيدٌ مُعَدَّى
إلى التفكير، فلا يصلح أن يكون تفسيراً للأول وبياناً له، كما إذا قلت (لو شئتُ
أن تُعْطَى درهماً أعطيتك درهمين)، وإلى هذا ذهب الشيخ في «دلائل الإعجاز».
ومما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل: إن الكلام في
مفعول أبكى، والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد
الإبهام، بل إنما حذف لغرض آخر.

وقيل: يحتمل أن يكون المعنى: لو شئت أن أبكي تفكراً بكيت تفكراً، أي
لم يبق فيّ مادة الدمع، فصرت بحيث أقدرُ على بكاء التفكير، فيكون من قبيل ما
ذُكِرَ فيه مفعول المشيئة لغرابته.

وفيه نظر؛ لأن ترتب هذا الكلام على قوله:

لم يبق مني الشوق غير تفكّري

يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق؛ لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكير، فافهم.

وإما أن يكون حذف المفعول لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء، كقوله:
وكم ذُذت عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَدِيثٍ وَسُورَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعِظَمِ
(ذدت) أي: دفعت، و (تحامل حادث) يقال: تحامل فلان عليّ، إذا لم
يَعْدِلْ، و (كم) خبرية مميّزها قوله (من تحامل)، قالوا: وإذا فُصل بين (كم)
الخبرية ومميّزها بفعل متعدٍّ وَجَبَ الإتيان بـ مِنْ؛ لئلا يلتبس بالمفعول، ومحل (كم)
النصب على أنها مفعول (ذُذت)، وقيل: المميز محذوف، أي: كم مرة، و (من)
في (من تحامل) زائدة، وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه،
و (سورة أيام) أي: شدتها وصَوْلَتِها، (حززن) أي: قَطَعْنَ اللحم إلى العظم،
فحذف المفعول، أعني اللحم، إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعد
اللحم، يعني (إلى العظم) أن الحزَمَ لم ينته إلى العظم، وإنما كان في بعض اللحم،
فحذف دفعاً لهذا التوهم.

وإما أن يكون حذف المفعول لأنه أريد ذكر المفعول ثانياً على وجه يتضمن
إيقاع الفعل على صريح لفظه، لا على الضمير العائد إليه، إظهاراً لكمال العناية
بوقوع الفعل على المفعول، حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره، وإن كان
كناية عنه، كقوله:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤِّ دَدٍ وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلًا

أي: قد طلبنا لك مثلاً، فحذف (مثلاً) إذ لو ذكره لكان المناسب (فلم نجده)، فيفوت الغرض، أعني إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل. ويجوز أن يكون السبب في حذف مفعول (طلبنا) ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له، قَصْداً إلى المبالغة في التأذُّب معه، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده.

وإما أن يكون حذف المفعول للتعميم في المفعول مع الاختصار، كقولك: (قد كان منك ما يؤلم) أي: كلُّ أحد، بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم يُمكن أن يُستفاد بذكر المفعول بصيغة العموم^(١)، لكن يفوت الاختصار حينئذ. وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار وَرَدَ قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥] أي: جميع عباده، فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة، والثاني تحقيقاً.

وإما أن يكون حذف المفعول لمجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره، نحو: (أصغيت إليه) أي: أذني، وعلى الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي: ذَاتَكَ. وههنا بحث، وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم تكن فيه قرينة دالة على أن المقدَّر عامٌّ فلا تعميم أصلاً، وإن كانت فالتعميم مستفاد من عموم المقدَّر، سواء أُحذف أم لم يُحذف، فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار.

وإما أن يكون حذف المفعول للرعاية والمحافظة على الفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ١-٣] أي: وما قَلَاكَ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهراً.

(١) أي بأن تقول: (قد كان منك ما يؤلم كل أحد) أو (كل إنسان) أو (كل من له بك صلة)، أو نحو ذلك مما يفيد العموم في المفعول الذي تعدَّى الفعل إليه.



وإما أن يكون حذف المفعول لاستهجان ذكره، كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «ما رأيت منه» أي من النبي عليه السلام، «ولا رأى مني» أي العورة.

وإما أن يكون حذف المفعول لنكتة أخرى: كإخفائه، أو التمكن من إنكاره إن مسّت إليه حاجة، أو تعيّن حقيقة أو ادعاء، ونحو ذلك.

دواعي تقديم المفعول ونحوه على الفعل:

وأما دواعي تقديم مفعول الفعل ونحوه: من الجار والمجرور، والظرف، والحال، وما أشبه ذلك على الفعل فمنها^(١): القصد إلى ردّ الخطأ في التعيين، كقوله: (زيداً عرفت) إذا قلت ذلك لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأصاب في ذلك، واعتقد أنه غير زيد وأخطأ فيه، وتقول لتأكيد هذا الرد: (زيداً عرفت، لا غيرَه)، وقد يكون أيضاً لرد الخطأ في الاشتراك، كقولك: (زيداً عرفت) إذا قلته لمن اعتقد أنك عرفت زيداً وعمراً، وتقول لتأكيد: (زيداً عرفت وحده)، وكذا في نحو: (زيداً أكرم)، و (عمراً لا تُكرم)، أمراً ونهياً.

ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعولٍ ما لا يقال: (ما زيداً ضربت ولا غيره)؛ لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد، تحقيقاً لمعنى الاختصاص، وقولك: (ولا غيرَه) ينفي ذلك؛ فيكون مفهوم التقديم مناقضاً لمنطوق (لا غيره).

نعم لو كان التقديم لغرضٍ آخر غير التخصيص جاز (ما زيداً ضربت ولا غيره)، وكذا (زيداً ضربت وغيره)^(٢)، ولا يجوز أيضاً أن تقول: (ما زيداً

(١) هذا - عند التحقيق - هو إفادة الاختصاص بالتقديم.

(٢) نعني أن هذا الكلام مثل: (ما زيدا ضربت ولا غيره) في أنه لا يقال إذا كان الغرض من

صَرَبْتُ، ولكن أكرمته؛ لأن مَبْنَى الكلام ليس على أن الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب حتى تردّه إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنما الخطأ في تعيين المضروب؛ فردّه إلى الصواب أن تقول: (ما زيدا صَرَبْتُ ولكن عمراً).

وأما نحو: (زيداً عرفته) فتأكيدٌ إن قُدِّرَ الفعل المحذوف المفسّر بالفعل المذكور قبل المنصوب، حتى كأنك قد قلت: (عَرَفْتُ زيداً عَرَفْتُهُ)، وإن لم يُقدَّر المفسّر قبل المنصوب بل قُدِّرَ بعده فتخصيص، وكأنك قد قلت: (زيداً عَرَفْتُ عَرَفْتُهُ)؛ لأن المحذوف المقدّر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص كما في (بسم الله) فنحو (زيداً عرفته) محتمل للمعنيين: التخصيص، والتأكيد، والرجوع في التعيين إلى القرائن، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا: (زيداً عرفت) لما فيه من التكرار.

قيل: وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] فلا يفيد إلا التخصيص؛ لامتناع أن يُقدَّرَ الفعل مقدّماً، إذ لا يقال (أما فهدينا ثمود)، لالتزامهم وجودَ فاصلٍ بين (أما) والفاء، بل التقدير أما ثمود فهدينا فهدينا، بتقديم المفعول.

وفي ما قالوه من أن التقديم للتخصيص دون سواه نظر؛ لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل، كما إذا جاءك زيد وعمرو ثم سألك سائل: ما فعلت بهما؟ فتقول: أمّا زيدا فضربته، وأمّا عمراً فأكرمته، فليتأمل.

ومثل: (زيداً عرفت) في إفادة الاختصاص قولك: (بزيدٍ مررت) في المفعول بواسطة، لمن اعتقد أنك مررت بإنسان، وأنه غير زيد؛ وكذلك (يوم

التقديم التخصيص، ووجهه أن التقديم أفاد بالمفهوم أن غير زيد ليس مضروباً، وقولك (وغیره) يناقضه.

الجمعة سرت) و (في المسجد صَلَّيْتُ)، و (تأديباً ضربته)، و (ماشياً حَجَجْتُ).
 والتخصيص لازم للتقديم غالباً، نعني أن التخصيص لا ينفك عن تقديم
 المفعول ونحوه في أكثر الصور، بشهادة الاستقراء وحكم الذوق، أما اللزوم
 الكلي بين التخصيص والتقديم فغير متحقق، إذ التقديم قد يكون لأغراض
 أُخَرَ كمجرد الاهتمام، والتبرك، والاستلذاذ، وموافقة كلام السامع، وضرورة
 الشعر، ورعاية السجع والفاصلة، ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ
 ٣٠ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ ٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة: ٣٠-٣٢]،
 وقال سبحانه: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ١٠ ﴾ [الانفطار: ١٠] وقال: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا
 تَقْهَرْ ١١ ﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩-١٠] وقال: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ
 كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [النحل: ١١٨] إلى غير ذلك؛ مما لا يحسن فيه اعتبار
 التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام.

ولأن التخصيص لازم للتقديم غالباً يقال في قوله تعالى: ﴿ يَاكَ نَبُّدُ
 وَيَاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ [الفاتحة: ٥] معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، بمعنى
 نجعلك من بين الموجودات مخصوصاً بذلك: لا نعبد ولا نستعين غيرك،
 ويقال في قوله تعالى: ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه: إليه تُحْشَرُونَ
 لا إلى غيره.

وفيد التقديم في جميع صور التخصيص -وراء إفادته التخصيص-
 اهتماماً بالمقدّم؛ لأنهم يقدمون الذي شأنه أهمّ وَهُمْ بَيَّانُهُ أَغْنَى، ولهذا يقدر
 المحذوف في (بسم الله) مؤخراً، أي: بسم الله أفعل كذا؛ ليفيد مع الاختصاص
 الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات،
 باسم العزى، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء؛ للاهتمام والرد عليهم.

وأورد على هذا الكلام قوله تعالى: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾^(١) [العلق: ١] فقيل: لو كان التقديم مفيداً للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل، ويقدم (باسم ربك)؛ لأن كلام الله تعالى أحقُّ برعاية ما يجب رعايته. وأجيب على هذا الإيراد بعدة أجوبة:

أولها: أن الأهم في هذا الموضع القراءة؛ لأنها أوّل سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهمّ باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهمّ في نفسه، وهذا جواب جار الله العلامة في «الكشاف».

والجواب الثاني: أن قوله سبحانه: ﴿بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾ متعلق بإقرأ الثاني الذي بعده، ومعنى (إقرأ) الأول: أوجد القراءة، من غير اعتبار تعدّيته إلى مقروء به، كما في (فلان يعطي ويمنع) كذا في «المفتاح».

دواعي تقديم بعض المعمولات على بعض:

وأما دواعي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض:

فمنها: أن أصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر، ولا مقتضي للعدول عن الأصل، كالفاعل في نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ لأنه عمدة في الكلام، وحقّه أن يلي الفعل، وإنما قلنا (في نحو ضرب زيد عمراً)؛ لأن في نحو (ضَرَبَ زَيْدًا غلامه) مقتضياً للعدول عن الأصل، وكالمفعول الأول في نحو (أَعْطَيْتُ زَيْدًا درهماً) فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية، وهو أنه عاطٍ، أي: أخذ للعطاء.

(١) وجه الإيراد: أنه لو كان التقديم دائماً يفيد التخصيص والاهتمام معاً لكان تأخير المفعول يفيد عدم الاهتمام به، وهذا يؤدي إلى أحد أمرين، الأول: أن اسم الله تعالى غير مهم به في ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾، والثاني: أن يكون القرآن غير جار على سبيل البلاغة، وفي ذلك ما فيه.

ومنها: أن ذكر ذلك البعض الذي يُقدّم أهم، والمراد بالأهمية ههنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه، والاهتمام بحاله؛ لغرض من الأغراض، كقولك: (قتل الخارجي فلان) لأن الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول؛ ليتخلص الناس من شره.

ومنها: أن في التأخير إخلالاً ببيان المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فإنه لو أخر قوله ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ لتوهم أنه من صلة (يكتم) أي: يكتم إيمانه من آل فرعون؛ فلم يفهم أن ذلك الرجل كان من آل فرعون.

والحاصل: أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف، قُدِّم الأول - أعني مؤمن - لكونه أشرف، ثم الثاني - وهو ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ لئلا يتوهم خلاف المقصود.

ومنها: أن في التأخير إخلالاً بالتناسب، كبرعاية الفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾ [طه: ٦٧] بتقديم الجار والمجرور والمفعول، على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم

تمرينات

التمرين الأول:

في بعض الأمثلة الآتية المفعول مذكور، وفي بعضها الآخر المفعول محذوف، بين كل واحد من النوعين، مع تقدير المفعول المحذوف فيها حذف، واذكر الدواعي التي اقتضت الذكر، والدواعي التي اقتضت الحذف في كل مثال منها:

(١) قال الله تعالى:

- أ - ﴿وَلِنْ تَشَأْ نُفْرِقَهُمْ فَلَا صِرَاحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنْقَدُونَ﴾ [يس: ٤٣].
 ب - ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَلَهُ نِعْمَةٌ مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوَ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا لِّيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الزمر: ٨].

- ج - ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦].

- د - ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيبًا مِّمَّا رَزَقْنَاهُمْ تَاللَّهِ لَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦].

- هـ - ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ٦٣].

- و - ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَتَأْمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

ز - ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

ح - ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف: ٥٣].

(٢) وقال خالد بن جعفر:

فَمَنْ يَكُ سَائِلًا عَنِّي فَإِنِّي وَحَذَقَةً كَالشَّجَا بَيْنَ الْوَرِيدِ

(٣) وقال زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَنْ يَعْصِ أَطْرَافَ الرَّجَاجِ فَإِنَّهُ يُطِيعُ الْعَوَالِي رُكْبَتَ كُلِّ هَذَمٍ
وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلَاحِهِ يُهْدَمُ، وَمَنْ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ يُظْلَمُ

(٤) وقال طرفة بن العبد:

مَا تَنْظُرُونَ بِحَقِّ وَرْدَةٍ فِيكُمْ صَغُرَ الْبَنُونُ، وَرَهْطُ وَرْدَةٍ عُيِبُ

(٥) وقال ذو الرمة:

لَعَلَّ انْحِدَارَ الدَّمْعِ يُعْقِبُ رَاحَةً مِنْ الْوَجْدِ أَوْ يَشْفِي نَجِيَّ الْبَلَابِلِ

(٦) وقال آخر:

عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعْتُهُ مِنْ الْيَوْمِ سُؤْلًا أَنْ يَكُونَ لَهُ غَدٌ

(٧) وقال أعرابي:

وَلَمْ أَرُكَ الْمَعْرُوفَ: أَمَّا مَذَاقُهُ فَحُلُوٌّ، وَإِمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلٌ

(٨) وقال أبو العتاهية:

إِنِّي رَأَيْتُ عَوَاقِبَ الدُّنْيَا فَتَرَكْتُ مَا أَهْوَى لِمَا أَخْشَى

(٩) وقال أبو نواس:

يا ناقُ لا تسأمي أو تبلغني ملكاً تقبيلُ راحته والركن سِيانِ
متى تحطّي إليه الرّحل سائمةً تستجمعي الخلق في مثال إنسانِ
(١٠) وقال أبو العلاء المعري:

ولا تجلس إلى أهل الدّنيا فإن خلّاق السّفهاء تُعدي
(١١) وقال الغطمش الضّبي:

إلى الله أشكو، لا إلى الناس؛ إنني أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهبُ
(١٢) وقال طرفة بن العبد:

سَتُبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأخبار من لم تُزودِ
التمرين الثاني:

اذكر الدواعي التي اقتضت تقديم المفعول أو شبهه في كل مثال من
الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ وَلَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ نُنْقُونَ ﴾
[النحل: ٥٢].

ب - ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۝ (٢) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ
مُعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنون: ١ - ٣].

ج - ﴿ قَالَ كَذَلِكَ أَنتَكَ ءَايَتُنَا فَنَسِينَهَا ﴾ [طه: ١٢٦].

د - ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ آمُونًا فَأَخَيْنَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨].

هـ - ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦].

و - ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤].

ز - ﴿خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧].

ح - ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَظِيلُغُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ

يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٧].

ط - ﴿رَبَّنَا إِنَّا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠].

(٢) وقال الشاعر:

بِكَ اقْتَدَتِ الْأَيَّامُ فِي حَسَنَاتِهَا وَشِيمَتُهَا لَوْلَاكَ هَمٌّ وَنَكْرِبُ

(٣) وقال الآخر:

بِذَا قَضَتِ الْأَيَّامُ مَا بَيْنَ أَهْلِهَا مَصَائِبُ قَوْمٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَوَائِدُ

(٤) وقال محمد حافظ إبراهيم بك:

كَانَتْ مَنَازِلُنَا فِي الْعِزِّ شَاخِئَةً لَا تُشْرِقُ الشَّمْسُ إِلَّا فِي مَغَانِيَا

وَكَانَ أَقْصَى مُنَى نَهْرِ الْمَجْرَةِ لَوْ مِنْ مَائِهِ مُزِجَتْ أَقْدَاخُ سَاقِينَا

(٥) وقال أيضاً:

فِيَا قَلْبُ، لَا تَجْزَعْ إِذَا عَضَّكَ الْأَسَى فَإِنَّكَ بَعْدَ الْيَوْمِ لَنْ تَتَأَلَّمَا

(٦) وقال عمرو بن كلثوم:

إِذَا بَلَغَ الْفِطَامَ لَنَا صَبِيٌّ تَحَرُّ لَهُ الْجَبَابِرُ سَاجِدِينَا

(٧) وقال العباس بن الأحنف:

إِلَيْكَ أَشْكُورَبٌّ مَا حَلَّ بِي مِنْ ظُلْمِ هَذَا الْعَاتِبِ الْمُذْنِبِ

إِنْ سَيْلٌ لَمْ يَنْدُلْ، وَلَوْ قَالَ لِي: لَا تَشْرَبِ الْبَارِدَ لَمْ أَشْرَبِ
(٨) وَقَالَ أَحْمَدُ شَوْقِي بِكَ:

بَسِيفِكَ يَعْلُو الْحَقُّ وَالْحَقُّ أَغْلَبُ وَيُنْصَرُّ دِينُ اللَّهِ أَيَّانَ تَضْرِبُ
(٩) مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ:
«سَتَى تَوُوبُ الْحَلَكَةِ»

(١٠) وَقَالَ الشَّاعِرُ:

أَنْفَسًا تَطِيبُ بَنِيْلَ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يَنَادِي جَهَارًا
(١١) وَقَالَ أَعَشَى هَمْدَانٍ، وَيَنْسَبُ لِلْمَحْبَلِ السَّعْدِيِّ:

أَتَهْجُرُ لَيْلَ الْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
(١٢) وَقَالَ مُحَمَّدٌ حَافِظُ إِبْرَاهِيمَ بِكَ يَمْدَحُ الْمَلِكَ فَوَادًا الْأَوَّلَ:

فَدَارَ الْبِرْلَانِ أَعَزُّ دَارٍ تُشَادُّ لَطَالِبَ الْمَجْدِ الْعَمِيمِ
بِهَا يَتَجَمَّلُ الْعَرْشُ الْمَقْدَى وَتَحْيَا مِصْرُ فِي عَيْشٍ رَخِيمِ
الْتِمَرِينَ الثَّالِثَ:

فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ مَعْمُولَانِ أَوْ أَكْثَرُ، لِعَامِلٍ وَاحِدٍ فَعِلٍ أَوْ شَبِيهِهِ، بَيِّنُ الْعَامِلِ وَمَعْمُولَاتِهِ فِي كُلِّ مِثَالٍ، ثُمَّ يَبَيِّنُ السَّرَّ فِي تَقْدِيمِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَعْمُولَاتِ عَلَى بَعْضٍ:

(١) قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّيُ :

عَلَى قَدَرِ أَهْلِ الْعِزِّمْ نَأَى الْعِزَائِمُ وَتَأَى عَلَى قَدَرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ
وَتَكْبَرُ فِي عَيْنِ الصَّغِيرِ صَغَارُهَا وَتَصْغُرُ فِي عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعِظَائِمُ

(٢) وقال الشريف الرضي:

قد يبلغ الرجل الجبانُ بهلِّه ما ليس يبلغه الشُّجاعُ المعدَّمُ

(٣) وقال أبو تمام الطائي:

ينال الفتى من عيشه وهو جاهلٌ ولو كانت الأرزاق تجري على الحجا
ويُكْدي الفتى في دهره وهو عالمٌ هلكن إذا من جهلهنَّ البهائمُ

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

فلا أصاحب حلمي وهو بي كرم ولا أقيم على مالٍ أذلُّ به
ولا أصاحب حلمي وهو بي جُبْنٌ ولا ألدُّ بما عِرضي به دَرْنٌ

(٥) وقال أبو نواس:

دَبَّ فِي السَّقَامِ سُفْلًا وَعُلُوًا وَأَرَانِي أَمُوتُ عُضْوًا فَعَضُوا
ذهبتِ جِدَّتِي بطاعة نفسي وتَدَكَّرْتُ طاعةَ الله نِضْوًا

(٦) وقال ابن نباتة السعدي:

يفوتُ ضجيعَ التَّرَهَّاتِ طِلَابُهُ ويدنو إلى الحاجاتِ مَنْ بات ساعيا

(٧) وقال أبو العتاهية يرثي ابنه عليًّا:

بكِيتِكَ يا عليُّ بدمع عيني فكما أغنى البكاءُ عليك شيًّا
وكانت في حياتك لي عِظَاتٌ وأنت اليوم أوعظُ منك حيا

(٨) وقال أبو فراس الحمداني:

إنَّا إذا اشتدَّ الزما نُنْ ونابَ خطبُ وأذلَّهم
ألفيتَ حولَ بيوتنا عُدَدَ الشجاعةِ والكَرَمِ

لَلْقَا الْعَدَا بِيضُ السَّيُوفِ، وَلِلنَّدَى حُمْرُ النَّعَمِ
هَذَا وَهَذَا دَابْنَا يُودَى دَمٌ وَيُـ رَاقُ دَمٌ

(٩) وقال الله تعالى:

أ - ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

ب - ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

ج - ﴿وَقَطَعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨].

د - ﴿وَأَنفُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢].

هـ - ﴿وَيُنَزِّلْ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر: ١٣].

و - ﴿كَلَّمَآ أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ٨].

ز - ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضٌ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥].

(١٠) وقال الشاعر:

فلا تُلْزِمَنَّ النَّاسَ غَيْرَ طَبَاعِهِمْ فتعَبَّ من طول العتاب ويتعبوا
ولا تغتر منهم بِحُسْنِ بَشَاشَةٍ فأكثر إِيْمَاضِ الْبَوَارِقِ خُلْبُ

(١١) وقال الفرزدق:

أَلَيْسَ هُجْرَ الْقَوْلِ مَنْ لَوْ هَجَوْتَهُ إِذَا لَهَجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي

(١٢) وقال الفرزدق:

أُولَئِكَ آبَائِي فَجَنَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنِيَا جَرِيرَ الْمَجَامِعِ

(١٣) وقال ابن الرومي:

يَهْتَزُّ عِطْفَاهُ عِنْدَ الْحَمْدِ يَسْمَعُهُ مِنْ هِزَّةِ الْمَجْدِ لَا مِنْ هِزَّةِ الطَّرَبِ

(١٤) وقال محمد حافظ بك إبراهيم يخاطب آدم أبا البشر:

سَلِيلَ الطِّينِ، كَمْ نَلْنَا شِقَاءَ وَكَمْ خَطَّتْ أُنَامِلُنَا ضَرْبِهَا
وَكَمْ أَزَّرَتْ بِنَا الْأَيَّامُ حَتَّى فَدَتْ بِالْكَبْشِ إِسْحَاقَ الذَّبِيحَا
وَبَاعَتْ يَوْسُفًا بَيْنَعَ الْمَوَالِي وَأَلْقَتْ فِي يَدِ الْقَوْمِ الْمَسِيحَا

التمرين الرابع:

اشرح الأمثلة الآتية شرحاً بلاغياً، وبيِّن في كل مثال منها ما فيه من التعريف أو التنكير، والإطلاق أو التقييد، والتقديم أو التأخير، والذكر أو الحذف، والتوكيد أو عدمه، مع بيان دواعي كل ما تذكره؛ ثم إذا كان جارياً على خلاف مقتضى الظاهر في مثال منها فبيِّنه، مع بيان ما كان يقال موافقاً لمقتضى الظاهر، وسبب العدول عنه:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْآبِيَةَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ﴾

[المائدة: ٩٧].

ب - ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءَ إِن تُبَدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾

[المائدة: ١٠١].

ج - ﴿ وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾

[التوبة: ٩٠].

د - ﴿ إِن الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [يوسف: ٦٧].

هـ - ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾ [الأنعام: ٢٥].

و - ﴿ رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ ﴾ [الإسراء: ٥٤].

- ز - ﴿فَلَا نَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونُ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٣].
- ح - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُطِيعُوا الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الأحزاب: ١].
- ط - ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ ﴿٤﴾ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَرَبُّ الْمَشْرِقِ﴾ [الصفات: ٤ - ٥].
- ي - ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ فَتَوَلَّىٰ بِرُكْبِهِ وَقَالَ سِحْرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٣٨ - ٣٩].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

- أ - «أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَ لُبًّا».
- أ - «اسْتَوْصُوا بالنساء خيرا».
- ج - «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فليأكل بيمينه».
- د - «حَامِلُ الْقُرْآنِ مُوقَى».
- هـ - «حُبُّكَ الشَّيْءَ يُعْمِي وَيُصِمُّ».
- و - «خياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا».
- ز - «سِتُّ خصال من الخير: جهادُ أعداء الله بالسيف، والصوم في يوم الصيف، وحسن الصبر عند المصيبة، وترك المراء وأنت محق، وتبكير الصلاة في يوم غيم، وحسن الوضوء في أيام الشتاء».

(٣) وقال توبة بن الحمير:

يقول أناس: لا يضيرك نأبها بلى، كل ما شَفَّ النفوسَ يضرُّها
أليس يضرُّ العينَ أن تُكثِرَ البُكى ويُمْنَعَ منها نومُها وسرورها

(٤) وقال عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود:

شَقَقْتُ الْقَلْبَ ثُمَّ ذَرَرْتُ فِيهِ هَوَاكِ فْلَيْمَ فَالْتَأَمَ الْفَطَوْرُ
تَغْلَغَلَ حُبُّ عَنَمَةٍ فِي فَوَادِي فَبَادِيهِ مَعَ الْخَافِي يَسِيرُ
تَغْلَغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابُ وَلَا حُزْنَ وَلَمْ يَبْلُغْ سُورُ

(٥) وقال آخر:

فَإِنْ كَانَ هَذَا مِنْكَ حَقًّا فَإِنِّي مُدَاوِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ بِالْهَجَرِ
وَمَنْصَرَفٌ عَنْكَ أَنْصَرَفَ ابْنُ حَرَّةٍ طَوَى وَدَّهَ، وَالطَّيِّ أَبْقَى مِنَ النَّشْرِ

(٦) وقال شاعر من بني أسد:

وَإِنِّي لَسَهْلٌ مَا تَغْيِرُ شِمْتِي صُرُوفٌ لِيَالِي الدَّهْرِ بِالْقَتْلِ وَالنَّقْصِ
أَكْفُ الْأَذَى عَنِ أَسْرَتِي وَأَذُودُهُ عَلَى أَنَّنِي أَجْزِي الْمُقَارِضَ بِالْقَرَضِ
وَأَمْضِي هُمُومِي بِالزَّمَاعِ لِأَهْلِهَا إِذَا مَا الْهَمُومُ لَمْ يَكْدُ بَعْضُهَا يَمْضِي

(٧) وقال الأرجاني:

إِنْ الزَّمَانَ إِذَا دَهَا بِصُرُوفِهِ شُكِّيتَ عِظَائِمَهُ إِلَى عِظَائِمِهِ

(٨) وقال يمدح شهاب الدين الطغرائي:

لَقَدْ كَانَ لَيْلُ الْفَضْلِ فِي الدَّهْرِ دَاجِيًّا إِلَى أَنْ بَدَا لِلنَّاطِرِينَ شَهَابُ
هُمَامٌ تَجَلَّى فِي الزَّمَانِ فَأَقْبَلَتْ إِلَى الْعِزِّ مَنَا تَشْرِيبُ رِقَابُ

(٩) وقال المتنبي:

يَذْكَرُنِي فَاتِكَا حِلْمُهُ وَشَيْءٌ مِنَ النَّدِّ فِيهِ اسْمُهُ
وَلَسْتُ بِنَاسٍ وَلَكِنِّي يُجَدِّدُ لِي رِيحَهُ شَمُّهُ

(١٠) وقال ابن الرومي يرثي ابنه:

حَمَاهُ الْكَرَى هَمٌّ سَرَى فَنَأَوَّبَا
أَعْيَنِي جُودَا لِي فَقَدْ جُدْتُ لِلثَرَى
فَإِنْ تَمْنَعَانِي الدَّمْعَ أَزْجِعْ إِلَى أَسَى

(١١) وقال أبو الطيب المتنبي:

أَفِي كُلِّ يَوْمٍ نَحْتُ ضِئْبِي شُوَيْعَرٌ
لِسَانِي بِنَطْقِي صَامَتَ عَنْهُ عَادِلُ
وَأَتَعَبُ مَنْ نَادَاكَ مَنْ لَا نَجِيهَ
وَمَا التَّيْهَ طِبِّي فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّنِي

(١٢) وقال أيضاً:

جَلَلًا كَمَا بِي فَلَيْكَ التَّزْرِيحُ

(١٣) وقال أيضاً:

لَا تُرَكِّنْ وَجُوهَ الْخَيْلِ سَاهِمَةً
وَالطَّعْنَ يُحْرِقُهَا وَالزَّجْرُ يُقْلِقُهَا

(١٤) وقال أيضاً:

تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعَذِيبِ وَبَارِقِ
وَضُحْبَةِ قَوْمٍ يَذْبَحُونَ قَنِيصَهُمْ
وَلَيْلَا تَوَسَّدْنَا الثَّوِيَّةَ تَحْتَهُ

فَبَاتَ يُرَاعِي النِّجْمَ حَتَّى تَصَوَّبَا
بِأَكْثَرِ مَا تَمْنَعَانِ وَأَطْيَا
إِذَا فَتَرْتُ عَنْهُ الدَّمْعَ نَلْهَبَا

ضَعِيفٌ يَقَاوِينِي قَصِيرٌ يُطَاوِلُ
وَقَلْبِي بِصَمْتِي ضَا حَكٌّ مِنْهُ هَازِلُ
وَأَغِيظُ مَنْ عَادَاكَ مَنْ لَا تُشَاكِلُ
بَغِيضٌ إِلَيَّ الْجَاهِلُ الْمُتَعَاقِلُ

أَغْدَاءُ ذَا الرَّشَاءِ الْأَغْنُ الشَّيْخُ؟

وَالْحَرْبُ أَقُومُ مِنْ سَاقٍ عَلَى قَدَمِ
حَتَّى كَأَنِّهَا ضَرْبًا مِنَ اللَّمَمِ

بَجَرَّ عَوَالِينَا وَبَجَرَى السَّوَابِقِ
بِفَضْلَةِ مَا قَدْ كَسَرُوا فِي الْمَفَارِقِ
كَأَنَّ ثَرَاهَا عَنَبٌ فِي الْمَفَارِقِ

(١٥) وقال أيضاً:

وما بلدُ الإنسان غيرَ الموافق ولا أهله الأذُنونَ غيرَ الأصادق

(١٦) وقال أيضاً:

أنا في أُمَّة تداركها اللـ ————
ما مُقامي بأرض نخلة إلا كمقام المسيح بين اليهود

(١٧) وقال أيضاً:

كأنّي من الوجناء في ظهر مَوْجَةٍ رَمَتْ بي بحاراً ما لهنَّ سوا حِلٍّ
يُحَيِّلُ لي أن البلادَ مَسامِعي وأنّي فيها ما تقول العواذلُ

(١٨) وقال أعرابي يمدح سيف الدولة:

أنت عليّ، وهذه حَلْبُ قد نَفَدَ الزَّادُ وانتهى الطلبُ
بهذه تفخر البلاد، وبالـ أمير تزهى على الورى العربُ

(١٩) وقال محمود سامي البارودي باشا:

خُلِقْتُ عَيْوفاً لا أرى لابن حُرَّةٍ عليّ يداً أغضي لها حين يَغْضِبُ
(٢٠) وقال أبو الطيب المتنبي:

خُلِقْتُ أَلُوفاً لو رَجَعْتُ إلى الصِّبَا لَفَارَقْتُ شَيْبِي مُوجِعَ القلبِ بأكِبا

(٢١) وقال إبراهيم بن العباس الصولي:

وَحِلٌّ كُنْتُ عَيْنَ الرُّشْدِ مِنْهُ وَمَسْتَمِعاً إِذَا ذَكَرُوا سَمِيعاً
أطاف بِغِيَّةٍ فَنهيت عنها وقلت له: أرى أمراً فظيعاً
أردتُ رَشَادَهُ حَتَّى إِذَا مَا عَصَى أَمْرِي أَيْنَاهُ جَمِيعاً

(٢٢) وقال أيضاً:

بلوتُ الزمانَ وأهلَ الزمانِ فكلُّ بدمٍ ولومٍ حقيقُ
فأوحشني من صديقي الزمانُ وأنسني بالعدوِّ الصديق

(٢٣) وقال أبو تمام الطائي:

إنَّ الأسودَ أسودَ الغيلِ همتها يوم الكريمة في الملولِ لا السلبِ

(٢٤) وقال أبو عبادة الوليد بن عبيد البحرى:

كأنَّ الليالي أُغْرِيتُ حادثاً بنا بحبِّ الذي نابى وكُره الذي نهوى
ومَن يعرف الأيام لا يَرَحْفَضُها نعيماً ولا يعدُّ تصرُّفها بلوى
لعمرك إنَّنا والزمان كما جئتُ على الأضعفِ الموهونِ عاديةً الأقوى

(٢٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

فلا تغررك ألسنةٌ مَوَالٍ تُقَلِّبهن أئندةُ أعادي
فإن الجرحَ ينغرُّ بعدَ حينٍ إذا كان البناءُ على فسادٍ



القصر

معنى القصر:

القصر في اللغة: الحبس، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء - إما على الإطلاق^(١)، وإما بالنظر إلى شيء آخر معين - بطريق مخصوص.

ينقسم القصر إلى قسمين: حقيقي، وغير حقيقي:

وينقسم القصر إلى قسمين: حقيقي، وغير حقيقي، وذلك لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر: بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً، وهذا هو القصر الحقيقي، وإما أن يكون بحسب الإضافة إلى شيء آخر: بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة، وهذا هو القصر غير الحقيقي، ويسمى القَصْرَ الإضافيَّ، كقولك: (ما زيد إلا قائم)، بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً.

وانقسام القصر إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.

ينقسم أيضاً إلى: قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة.

وكل واحد من الحقيقي وغيره نوعان:

الأول: قصر الموصوف على الصفة، وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك

(١) «على الإطلاق» المراد به أن تخصيص ذلك الشيء بذلك الشيء بالنظر إلى جميع من عداه، وهو القصر الحقيقي، والآخر تخصيصه به لا بالنظر إلى جميع من عداه، بل بالنظر لشيء معين، وهو القصر الإضافي.

الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوفٍ آخر.
والثاني: قصرُ الصفة على الموصوف، وهو: أن لا تتجاوزَ تلك الصفةُ
ذلك الموصوفَ إلى موصوفٍ آخر، لكن يجوزُ أن يكونَ لذلك الموصوف
صفاتٌ أُخرُ.

والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية، ونعني بها المعنى القائم بالغير، لا
النعته النحوي، أعني التابع الذي يدلُّ على معنى في متبوعه غيرِ الشمول.
وبين الصفة المرادة ههنا والنعته عمومٌ من وجه، لتصادقهما في مثل:
(أعجبني هذا العالم)، وتفارقهما في مثل: (العلم حسن)^(١) و (مررت بهذا
الرجل)^(٢).

وأما نحو قولك: (ما زيد إلا أخوك) و (ما الباب إلا ساج) و (ما هذا
إلا زيد)، فمن قصرِ الموصوف على الصفة تقديرًا^(٣)؛ إذ المعنى أنه مقصور على
الاتصاف بكونه أخاً، أو ساجاً، أو زيداً.

يقل وجود قصر الموصوف على الصفة قصرًا حقيقياً:

وقصرُ الموصوف على الصفة من الحقيقي -نحو: (ما زيد إلا كاتب) إذا
أريد به أنه لا يتصف بغير الكتابة من الصفات أصلاً- لا يكاد يوجد؛ لتعذر
الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية،
بل هذا محال؛ لأن للصفة المنفية نقيضاً، وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها،

(١) هذا مثال لانفراد الصفة المعنوية عن النعته النحوي.

(٢) وهذا مثال لانفراد النعته النحوي عن الصفة المعنوية.

(٣) يريد أن الصفة المعنوية أعم من أن تكون وصفاً حقيقياً كالمشتق، وأن تكون وصفاً في التقدير
كالأمثلة التي ذكرها.



ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين، مثلاً إذا قلنا: (ما زيد إلا كاتب) وأردنا أنه لا يتَّصِفُ بغيره لزم ألا يتَّصِفَ بالقيام ولا بنقيضه، وهو محال.

وقصرُ الصفة على الموصوف من الحقيقي كثيرٌ، نحو: (ما في الدار إلا زيد) على معنى أن الحصول في الدار المعيّنة مقصورٌ على زيد.

بيان القصر الادعائي:

وقد يقصد بالقصر الحقيقي المبالغة؛ لعدم الاعتداد بغير المذكور، كما يقصد بقولنا: (ما في الدار إلا زيد) أن جميع مَنْ في الدار ممن عدا زيداً في حكم العدم، فيكون قصرٌ حقيقياً ادعائياً.

وأما في القصر غير الحقيقي فلا يُجعل فيه غيرُ المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد، بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمره، وإن كان حاصلًا لبكر وخالد.

ينقسم القصر إلى أفراد، وقلب، وتعيين:

وقصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي هو: تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ دونَ صفةٍ أخرى، أو تخصيصُ أمرٍ بصفةٍ مكانَ صفةٍ أخرى.

وقصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي هو: تخصيصُ صفةٍ بأمرٍ دونَ أمرٍ آخر، أو مكانه.

وقولنا: «دون أخرى» معناه: متجاوزاً تلك الصفة الأخرى، فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين، والمتكلم يُخصِّصُه بإحدهما ويتجاوز الأخرى، ومعنى «دون» في الأصل: أدنى مكان من الشيء، يقال: هذا دون ذاك، إذا كان أخط منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرُتب، ثم

اتَّسع فيه، فاستعمل في كل تجاوزٍ حدٍّ إلى حدٍّ، وتخطَّى حُكْمٍ إلى حُكْمٍ.
ولقائل أن يقول: إن أريد بقوله: «دون أخرى» و «دون آخر» دون صفةٍ
واحدة أخرى، ودون أمرٍ واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب
اشتراك ما فوق الاثنين، كقولنا: (ما زيد إلا كاتب) لمن اعتقده كاتباً وشاعراً
ومنجماً، وقولنا: (ما كاتب إلا زيد) لمن اعتقد أن الكاتب زيد وعمرو وبكر،
وإن أريد الأعمَّ من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي،
وكذا الكلام على قوله: «مكان أخرى»، و «مكان آخر».

فَعُلِمَ من هذا الكلام، ومن استعمال لفظة «أو» فيه، أن كلَّ واحد من
قَصْرِ الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف ضربان: الأول:
التخصيص بشيء دون شيء^(١)، والثاني: التخصيص بشيء مكان شيء^(٢).

المخاطب بقصر الأفراد من يعتقد الشركة:

والمخاطب بالأول من ضَرَبَي كُلِّ من قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف، ونعني بالأول التخصيص بشيء دون شيء، هو مَنْ يعتقد
شركة صِفَتَيْنِ في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، ومَنْ يعتقد
شركة موصوفَيْنِ في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، فالمخاطب
بقولنا: (ما زيد إلا كاتب) مَنْ يعتقد اتِّصافَهُ بالشعر والكتابة، والمخاطبُ
بقولنا: (ما كاتب إلا زيد) من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة، ويسمَّى

(١) هذا يشمل نوعاً واحداً عند الخطيب وهو قصر الأفراد، وعند السكاكي يشملهُ وقصر
التعيين.

(٢) هذا يشمل عند الخطيب ضربين: أحدهما: قصر القلب، والثاني: قصر التعيين، وعند
السكاكي لا يشمل إلا أولهما، وستعرف ذلك قريباً في (ص ٨١).



هذا القصر قصر أفراد؛ لقطع المتكلم الشرقة التي اعتقدها المخاطب.

المخاطب بقصر القلب من يعتقد العكس:

والمخاطب بالثاني - أعني التخصيص بشيء مكان شيء - مِنْ ضَرْبِي كُلِّ مِنَ الْقَصْرَيْنِ هو مَنْ يعتقد عكس الحكم الذي أثبتته المتكلم، فالمخاطب بقولنا: (ما زيد إلا قائم) مَنْ اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، والمخاطب بقولنا: (ما شاعر إلا زيد) من اعتقد أن الشاعر عمرو لا زيد، ويسمى هذا القصر قصر قلب، لقلب المتكلم حكم المخاطب.

المخاطب بقصر التعيين من يعتقد التساوي:

فإن كان المخاطب بالثاني يعتقد تساوي الأمرين - أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف على الصفة، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة على الموصوف - كأن يكون المخاطب بقولنا: (ما زيد إلا قائم) مَنْ يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتعيين، وبقولنا: (ما شاعر إلا زيد) من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين - فإن القصر حيثئذ يسمى قصر تعيين؛ لأن المتكلم به قد عين أمراً لم يكن معيناً عند المخاطب.

فالحاصل أن التخصيص بشيء دون شيء آخر: قصر أفراد، والتخصيص بشيء مكان شيء: إن اعتقد المخاطب فيه العكس يكون قصر قلب، وإن تساوى عنده يكون قصر تعيين.

وفي تقرير الكلام على هذا الوجه نظر؛ لأننا لو سلمنا أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر فلا يخفى أن فيه تخصيص شيء بشيء

دون آخر، فإنَّ قولنا: (ما زيد إلا قائم) لمن يردد أمرَ زيد بين القيام والقعود، تخصيصٌ له بالقيام دون القعود؛ ولهذا جعل «السكاكي» التخصيصَ بشيءٍ دون شيءٍ مشتركاً بين قصر الأفراد والقصر الذي سَمَّاهُ المصنف قصر تعيين، وجَعَلَ التخصيصَ بشيءٍ مكان شيءٍ قصرَ قلبٍ فقط.

شرط قصر الموصوف على الصفة:

وشرطُ قصرِ الموصوف على الصفةِ أفراداً: عدمُ تنافي الوصفين؛ ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، فيجب أن تكون الصفة المنفية في قولنا: (ما زيد إلا شاعرٌ) كونهُ كاتباً، أو منجماً، أو نحو ذلك مما يصح اجتماعه عند المخاطب مع كونه شاعراً، لا أن يكون المنفيُّ كونه مُفحِّمًا: أي غير شاعرٍ؛ لأن الإفحام - وهو وجدانُ الرجل غير شاعر - ينافي الشعريةَ.

وشرط قصر الموصوف على الصفة قلباً: تحقُّق تنافي الوصفين، فيلزم أن يكون المنفيُّ في قولنا: (ما زيد إلا قائم) كونه قاعداً أو مضطجعاً، أو نحو ذلك مما ينافي القيام.

ولقد أحسنَ «صاحب المفتاح» في إهمال هذا الاشتراط؛ لأن قولنا: (ما زيد إلا شاعر) لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصرُ قلبٍ على ما صرَّحَ به في «المفتاح»، مع عدم تنافي الشعر والكتابة، ومثل هذا خارجٌ عن أقسام القصر على ما ذكره «الخطيب».

لا يقال هذا شرطُ الحسن، أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب؛ لأننا نقول: أما الأول: فلا دلالة لللفظ عليه، مع أنَّنا لا نسلِّم عدمَ حسن قولنا: (ما زيد إلا شاعر) لمن اعتقده كاتباً غير شاعر، وأما الثاني: فلأنَّ التنافي بحسب اعتقاد



المخاطب معلومٌ مما ذكره في بيان أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطبُ العكس، فيكون هذا الاشتراطُ ضائعاً.

وأيضاً لا يصحُّ قول الخطيب في «الإيضاح»: إنَّ السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين، وعلَّل الخطيبُ رحمه الله اشتراطَ تنافي الوصفين بقوله: ليكون إثباتُ الصفةِ مُشعراً بانتفاء غيرها، وفيه نظر^(١).

وقصرُ التعيين أعمُّ من أن يكون الوصفان فيه متنافيان أو لا، فكلُّ مثالٍ يصلحُ لقصر الأفراد والقلب يصلحُ لقصر التعيين، من غير عكس.

طرق القصر أربعة:

وللقصر طرق كثيرة، والذي نريد أن نذكره ههنا أربعة، وغيرها قد سبق ذكره في مواضع متعددة من الكتاب.

الأول: العطف:

الطريق الأول منها: العطف بلا أو ببَلْ، كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً: (زيد شاعر لا كاتب) أو (ما زيد كاتباً بل شاعراً)، وقد مثلنا بمثالين أولهما وَقَعَ الوصفُ المثبت فيه معطوفاً عليه والمنفي معطوفاً، والثاني بالعكس، وكقولك في قصر الموصوف على الصفة قلباً: (زيد قائم لا قاعد)، أو (ما زيد قائماً بل قاعد).

(١) وجه النظر: أن الخطيب إذا كان يعني بما ذكره في الإيضاح أن إثبات المتكلم الصفة هو الذي يشعر بنفي ما عداها، فإن أداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة لاشتراط التنافي، وإن أراد أن إثبات المخاطب هو الذي يشعر به فإن المتكلم يفهمه منه بعبارة أو بقرينة حال، فلا حاجة أيضاً لاشتراط التنافي، والحاصل أن كلمة (إثبات) مضاف إلى مفعوله وهو (الصفة)، وفاعل هذا المصدر إما أن يكون المتكلم، وإما أن يكون المخاطب، وقد بينا أنه على كلا التقديرين لا حاجة إلى اشتراط التنافي.

فإن قلت: إذا تحقق تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مُشعِراً بانتفاء غيره، فما فائدة نفي غيره وإثبات المذكور بطريق الحصر؟
 قلت: الفائدة فيه: التنبيه على رد الخطأ فيه، وأن المخاطب اعتقد العكس،
 فإن قولنا: (زيد قائم) - وإن دَلَّ على نفي القعود - خالٍ عن الدلالة على أن
 المخاطب اعتقد أنه قاعد.

ومن أمثلته: قولنا في قصر الصفة على الموصوف أفراداً أو قلباً بحسب
 المقام: (زيد شاعر لا عمرو) أو (ما عمرو شاعراً بل زيد)، ويجوز أن تقول:
 (ما شاعر عمرو بل زيد) بتقديم الخبر، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان
 العمل.

ولمَّا لم يَكُنْ في قصر الموصوف على الصفة مثال الأفراد صالحاً للقلب
 -لاشتراط عدم التنافي في الأفراد وتحقيق التنافي في القلب على زعم «الخطيب» -
 أوردنا للقلب مثلاً يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصفة؛ فإن مثلاً واحداً
 يصلح لهما، ولما كان كل ما يصلح لهما يصلح مثلاً لقصر التعيين لم نتعرض
 لذكره، وهكذا في سائر الطرق.

والثاني: النفي والاستثناء:

الطريق الثاني من طرق القصر: النفي والاستثناء، كقولك في قصر
 الموصوف أفراداً: (ما زيد إلا شاعر) وقلباً: (ما زيد إلا قائم)، وفي قصر الصفة
 أفراداً وقلباً: (ما شاعر إلا زيد)، والكل يصلح مثلاً للتعين، والتفاوت إنما
 هو بحسب اعتقاد المخاطب.

الثالث: إنما:

الطريق الثالث من طرق القصر: (إنما) كقولك في قصر الموصوف أفراداً: (إنما زيد كاتب)، وقلباً: (إنما زيد قائم)، وفي قصر الصفة أفراداً وقلباً: (إنما قائم زيد).

وفي «دلائل الإعجاز» أن (إنما) و (لا) العاطفة إنما يستعملان في الكلام المعتد به لقصر القلب، دون الأفراد.

وسبب إفادة (إنما) القصر تضمُّنها معنى (ما) و (إلا).

وأشرنا بلفظ التضمُّن إلى أن (إنما) ليست بمعنى ما وإلا، حتى كأنها لفظان مترادفان؛ إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق، فليس كل كلام يصلح فيه (ما) و (إلا) يصلح فيه (إنما)، صرح بذلك الشيخ في «دلائل الإعجاز».

أدلة إفادة (إنما) القصر:

ولما كان العلماء قد اختلفوا في إفادة (إنما) القصر، وفي تضمُّنه معنى (ما) و (إلا) استدللنا على ذلك بثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قول المفسرين: إن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [البقرة: ١٧٣] بالنصب معناه: ما حَرَّمَ عليكم إلا الميتة، وهذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع، أي: رفع (الميتة).

وتقرير هذا الكلام أن في الآية ثلاث قراءات: (حَرَّمَ) مبنياً للفاعل مع نصب (الميتة)، ورفعه، و (حُرِّمَ) مبنياً للمفعول مع رفع (الميتة)، كذلك في تفسير «الكواشي».

فعلى القراءة الأولى (ما) في (إنما) كافة؛ إذ لو كانت موصولة لبقى (إنَّ) بلا خبر، والموصول بلا عائد، و(ما) على القراءة الثانية موصولة، والعائد محذوف لتكون (الميتة) خبراً؛ إذ لا يصح ارتفاعها بـ(حُرِّمَ) المبني للفاعل، على ما لا يخفى، والمعنى: إنَّ الذي حرَّمه الله تعالى عليكم هو الميتة، وهذا يفيد القصر؛ لما مر في مبحث تعريف المسند، من أنَّ نحو: (المنطلق زيد) و (زيد المنطلق) يفيدُ قصرَ الانطلاق على زيد، فإذا كان (إنما) متضمناً معنى (ما) و (إلا)، وكان معنى القراءة الأولى: ما حرَّم الله عليكم إلا الميتة، كانت مطابقة^(١) للقراءة الثانية.

وإن لا تكن (إنما) متضمنة معنى (ما وإلا) لم تكن القراءة الأولى مُطابقةً للقراءة الثانية لإفادتها القصر، فمراد «السكاكي» و «الخطيب» بقراءة النصب والرفع هو القراءة الأولى والثانية، ولهذا لم يتعرَّضاً للاختلاف في لفظ (حُرِّمَ)، بل في لفظ (الميتة) رفعاً ونصباً.

وأما على القراءة الثالثة - أعني رفع الميتة (وحرِّمَ) مبنياً للمفعول - فيحتمل أن تكون (ما) كافة، أي: ما حرِّمَ عليكم إلا الميتة، وأن تكون موصولة، أي: إنَّ الذي حرِّمَ عليكم هو الميتة.

ويرجَّحُ هذا بقاء (إنَّ) عاملة على ما هو أصلها، وبعضهم توهم أن مراد «السكاكي» و «الخطيب» بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة فطالبهما بالسبب في اختيار كونها موصولة مع أن «الزجاج» اختار أنها كافة.

(١) ومع تطابق القراءتين في إفادة القصر، تجد جهة التطابق مختلفة، فقد عرفت أن القصر في القراءة الأولى مستفاد من (إنما)، وفي القراءة الثانية مستفاد من التعريف الجنسي.



الوجه الثاني: قول النحاة: (إنما) لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه، أي: سوى ما يذكر بعده: أمّا في قصر الموصوف نحو: (إنما زيد قائم) فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأمّا في قصر الصفة نحو: (إنما يقوم زيد) فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما.

الوجه الثالث: صحة انفصال الضمير مع (إنما) نحو: (إنما يقوم أنا)، فإن الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذر ههنا إلا بأن يكون المعنى: ما يقوم إلا أنا؛ فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض.

والشاهد على صحة هذا الانفصال قول الفرزدق:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارَ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي
(الذائد) من الذود، وهو الطرد، و (الذمار) أي: العهد، وفي «الأساس»: هو الحامي الذمار، إذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعُتِفَ، من حماه وحريمه.
ولما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره، إذ لو قال: (وإنما أَدافع عن أحسابهم) لصار المعنى: أنه يدافع عن أحسابهم، لا عن أحساب غيرهم، وهو ليس بمقصوده.

ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على الضرورة؛ لأنه كان يصح أن يُقال: (إنما أَدافع عن أحسابهم أنا) على أن يكون (أنا) تأكيداً، وليست (ما) موصولة اسم إن و (أنا) خبرها؛ إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ (من) إلى لفظ (ما).

الرابع من طرق القصر: التقديم:

ومن طرق القصر: تقديم ما حَقُّهُ التأخيرُ، كتقديم الخبر على المبتدأ والمعمولات على الفعل، كقولك في قصر الموصوف: (تميميُّ أنا)^(١)، وفي قصر الصفة: (أنا كَفَيْتُ مُهَمَّكَ) إفراداً أو قلباً أو تعييناً، بحسب اعتقاد المخاطب.

وجوه الاختلاف بين طرق القصر:

وهذه الطرق الأربعة - بعد اشتراكها في إفادة القصر - تختلف من وجوه:
الأول: أن دلالة الطريق الرابع - الذي هو التقديم - بالفحوى، أي: بمفهوم الكلام، بمعنى أنه إذا تأمَّل صاحبُ الذوق السليم فيه فَهِمَ منه القَصْرَ، وإن لم يَعْرِفْ اصطلاح البلغاء في ذلك، ودلالةُ الثلاثة الباقية بالوضع؛ لأن الواضع وَضَعَهَا لمعانٍ تَرْجِعُ إلى إثبات المذكور ونفي ما عداه؛ وهذا يفيد القصر.

الوجه الثاني من وجوه الاختلاف: أن الأصل في الطريق الأول الذي هو طريق العطف: النصُّ على المثبت والمنفي، كما مرَّ، فلا يترك النصُّ عليهما إلا لكرهية الإطناب، كما إذا قيل: (زيد يعلم النحو والصرف والعروض) أو قيل: (زيد يعلم النحو وعمرو وبكر)، فتقول في هذين المقامين: (زيد يعلم النحو لا غير).

أما في الأول فمعناه: لا غير النحو، أي: لا الصرفَ ولا العروض، وأمَّا في الثاني فمعناه لا غير زيد أي: لا عمرو ولا بكر، وحذف المضاف إليه من (غير) وبُني على الضمِّ تشبيهاً بالغايات. ودَكَرَ بعض النحاة أنَّ (لا) في (لا غير) ليست عاطفة، بل لنفي الجنس.

(١) كان الأنسب ذكر مثالين هنا؛ لأن التيمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح هذا مثلاً لقصر الأفراد، وإن لم يتنافيا لم يصلح مثلاً لقصر القلب.



والأصل في الثلاثة الباقية: النصُّ على المثبت فقط^(١)، دون المنفي، وهو ظاهر.

الوجه الثالث من وجوه الاختلاف: أن النفي بلا العاطفة لا يجامع طريق النفي والاستثناء، فلا يصح: (ما زيد إلا قائم لا قاعد)، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنِّفين، لا في كلام البلغاء، وإنما كان ذلك كذلك لأن شرط المنفي بلا العاطفة أن لا يكون ذلك المنفي منفيّاً قبلها بغيرها من أدوات النفي؛ لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبت للمتبوع، لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيت، وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: (ما زيد إلا قائم) فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع، حتى كأنك قلت: (ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع) ونحو ذلك، فإذا قلت: (لا قاعد) فقد نفيت عنه بلا العاطفة شيئاً هو منفي قبلها بما النافية، وكذا الكلام في (ما يقوم إلا زيد). وقلنا: (بغيرها) نعني: غير (لا) من أدوات النفي، على ما صرح به «المفتاح»، وفائدته الاحتراز عما إذا كان منفيّاً بفحوى الكلام، أو علم المتكلم، أو السامع، أو نحو ذلك كما سيجيء في بحث (إنما). لا يقال: هذا يقتضي جواز أن يكون منفيّاً قبلها بلا العاطفة الأخرى، نحو: (جاءني الرجال لا النساء لا هند).

(١) قال العصام (١/٢٢٣): «الاقصّار على المثبت في النفي والاستثناء واجب، فلا يصح في حقه أن يقال: إن الأصل فيه ذلك، وقد يتكرر النص على المثبت في النفي والاستثناء لمزيد تقريره لداع، وذلك في (ليس غير) تقول: (زيد يعلم النحو ليس إلا)، والداعي في قصر القلب ظاهر؛ لأن الجزء المثبت منكر للمخاطب فلا أنفع من التقرير، وكذا في قصر التعيين؛ لأن الجزء الثبوتي مشكوك للمخاطب فلا أنفع من تكرير مشكوك، وأما في قصر الأفراد فالمبالغة في الاتصاف ومزيد إظهار المراد» اهـ.

لأننا نقول: الضمير لذلك الشخص، أي: بغير (لا) العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها، لا ممتنع أن يُنفي شيء بـ (لا) قبل الإتيان بها، وهذا كما يقال: (دأب الرجل الكريم ألا يؤذي غيره)، فإن المفهوم منه أنه لا يؤذي غيره، سواء كان ذلك الغير كريماً أو غير كريم.

ويجامع النفي بلا العاطفة الأخيرين - أي: (إنما)، والتقديم - فيقال: (إنما أنا تميمي لا قيسي)، و (هو يزورني لا عمرو)؛ لأن النفي في الأخيرين غير مصرح به كما في النفي والاستثناء، فلا يكون المنفي بلا العاطفة منفياً بغيرها من أدوات النفي، وهذا كما يقال: (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد، لكن لا صريحاً بل ضمناً، وإنما معناه الصريح هو إيجاب امتناع المجيء عن زيد، فيكون (لا) نفيّاً لذلك الإيجاب.

والتشبيه بقولنا: (امتنع زيد عن المجيء لا عمرو) من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح، لا من جهة أن المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني، كما في (إنما أنا تميمي لا قيسي)؛ إذ لا دلالة لقولنا: (امتنع زيد عن المجيء) على نفي امتناع مجيء عمرو، لا ضمناً ولا صريحاً.

قال «السكاكي»: شرط مجامعة النفي بلا العاطفة الثالث الذي هو (إنما): أن لا يكون الوصف في نفسه مختصاً بالموصوف؛ لتحصل الفائدة، نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦]، فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون؛ لأن الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع ويعقل، بخلاف (إنما يقوم زيد لا عمرو) إذ القيام ليس مما يختص بزيد، فجعل «السكاكي» هذا شرطاً للصحة كما ترى.

وقال الشيخ «عبد القاهر»: لا تحسُن مجامعته الثالث في الوصف المختص كما تحسُن في غيره، فجعله شرطاً للحسن لا للصحة، وهذا أقرب إلى الصواب؛ إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد.

الوجه الرابع من وجوه الاختلاف: أن أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل فيه ذلك النفي والاستثناء مما يجهله المخاطب وينكره، بخلاف الثالث الذي هو (إنما)، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره، كذا في «الإيضاح» نقلاً عن «دلائل الإعجاز». وفيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصحّ القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، وجوابه: أن مراده أن (إنما) يكون خيراً من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه، وعلى هذا يكون موافقاً لما في «المفتاح»، وذلك كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد: (ما هو إلا زيد)، إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مُصرّاً على هذا الاعتقاد.

وقد يُنزّل الحكم المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب، فيستعمل لذلك المعلوم: النفي والاستثناء.

مثال ذلك في قصر الأفراد: قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] أي: مقصوراً على الرسالة لا يتعدّها إلى التبرّي من الهلاك، فالمخاطبون - وهم الصحابة رضي الله عنهم - كانوا عالمين بكونه مقصوراً على الرسالة، غير جامع بين الرسالة والتبرّي من الهلاك، لكنهم لما كانوا يعدّون هلاكه أمراً عظيماً نُزِّل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه، فاستعمل له النفي والاستثناء، والاعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم، وشدة حرصهم على بقاءه عليه الصلاة والسلام عندهم.

ومثاله في قصر القلب: قوله جل شأنه: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] فالمخاطبون - وهم الرسل عليهم السلام - لم يكونوا جاهلين بكونهم بشراً، ولا منكرين لذلك، ولكنهم نُزِّلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقاد القائلين - وهم الكفار - أن الرسول لا يكون بشراً، مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة، فترَّهَّم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا اعتقاداً فاسداً من التنافي بين الرسالة والبشرية، فقلِّبوا هذا الحكم بأن قالوا: إن أنتم إلا بشر مثلنا، أي: مقصورون على البشرية، ليس لكم وَصْفُ الرسالة التي تَدَّعونها.

ولما كان هنا مظنة سؤال - وهو أن القائلين قد ادَّعوا التنافي بين البشرية والرسالة، وقصروا المخاطبين على البشرية، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]، فكأنهم سلَّموا انتفاء الرسالة عنهم - أشرنا إلى جوابه بقولنا: وقول الرسل المخاطبين: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١] من باب مجارة الخصم وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض مقدماته ليعثر ويَزِلَّ، وإنما يُفَعَّل ذلك حيث يراد تبكيُّ الخصم وإسكاته، وليس مُراد الرسل انتفاء الرسالة، فكأنهم قالوا: إنَّ الذي ادَّعَيْتموه من كوننا بشراً حقٌّ لا ننكره، لكن هذا لا ينافي أن يَمُنَّ الله تعالى علينا بالرسالة، فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم، وأما كون إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم.

وكقولك^(١): (إنها هو أخوك) لمن يعلم ذلك ويُقَرِّبه، وأنت تريد أن ترقِّقه

(١) هذا عطف على قولنا فيما سبق: (كقولك لصاحبك)، وهذا مثال لأصل (إنها) والمعنى: أن الأصل في (إنها) أن يستعمل فيها ينكره المخاطب، كقولك: (إنها هو أخوك).

عليه، أي: أن تجعل من يعلم ذلك رقيقاً مُشْفِقاً على أخيه، والأولى - بناءً على ما ذكرناه - أن يكون هذا المثال من الإخراج على غير مقتضى الظاهر.

وقد يُنَزَّل المجهول مَنْزِلَةَ المعلوم لادِّعَاء ظهوره، فيستعمل له الطريق الثالث من طرق القصر، وهو (إنما)، نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] ادَّعَوْا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، وذلك يؤخذ من: إيراد الردِّ عليهم في صورة الجملة الاسمية الدالة على الثبات، وتعريف الخبر الدال على الحضر، وتوسيط ضمير الفصل المؤكِّد لذلك، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خَطَرٌ وبِهِ عناية، ثم التأكيد بأنَّ، ثم تعقيبه بما يدل على التفرُّيع والتوبيخ وهو قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٥٤].

مزية (إنما) على العطف:

ومزية (إنما) على العطف أنه يُعَقَّل من (إنما) الحُكْمَان، أعني الإثبات للمذكور والنفي عما عداه معاً، بخلاف العطف، فإنه يُفْهَم منه أولاً الإثبات ثم النفي، نحو: (زيد قائم لا قاعد)، أو بالعكس، نحو: (ما زيد قائماً بل قاعد).

أحسن مواقع (إنما):

وأحسن مواقع (إنما): التعريض، نحو: ﴿إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولَؤُلَا الْأَلْبَابِ﴾ [الرعد: ١٩] فإنه تعريض بأن الكفار من فَرَطِ جهلهم كالبهائم، فَطَمَعُ التأملِ منهم كقطع التأملِ من البهائم.

يقع القصر بين الفعل وفاعله وبين الفاعل والمفعول وبين المفعولين

وغيرهما:

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر، على ما مرَّ، يقع بين الفعل والفاعل، نحو: (ما قام إلا زيد) وغيرهما: كالفاعل والمفعول، نحو: (ما ضرب زيداً إلا عمراً) و (ما ضرب عمراً إلا زيداً)، والمفعولين: نحو: (ما أعطيت زيداً إلا درهماً) و (ما أعطيت درهماً إلا زيداً) وغير ذلك من المتعلقات^(١).

موقع المقصور عليه والمقصور في النفي والاستثناء:

الأصل والكثير في النفي والاستثناء: أن يؤخّر المقصور عليه مع أداة الاستثناء؛ فلو أنه أريد القصر على الفاعل قيل: (ما ضَرَبَ عمراً إلا زيداً)، ولو أريد القصر على المفعول قيل: (ما ضرب زيداً إلا عمراً).

ومعنى قَصَرَ الفاعل^(٢) على المفعول مثلاً: قَصَرَ الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياسُ البواقي، فيرجع في الحقيقة إلى قصر الصفة على الموصوف، وقصر الموصوف على الصفة، ويكون حقيقياً وغير حقيقي، إفراداً وقلباً وتعييناً، ولا يخفى عليك اعتبار ذلك.

ويجوز، على قِلَّةٍ، تقديمُ المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور، حال كونهما بحالهما، وهو أن يلي المقصورُ عليه الأداة، نحو: (ما ضرب إلا عمراً زيد) في قصر الفاعل على المفعول، ونحو: (ما ضرب إلا زيداً عمراً) في قصر المفعول على الفاعل.

(١) كالحال في نحو: (ما جاء خالد إلا راكباً)، والتمييز في نحو: (ما حسن إبراهيم إلا خلقاً).

(٢) الغرض من هذا الكلام الجواب عما قد يقال: إن الفاعل اسم دال على ذات، والمفعول اسم دال على ذات، فكيف يصح قصر أحدهما على الآخر مع أن القصر لا يكون إلا بين ذات وصفة؟.



وإنما قلنا: «بحالهما» احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه، كقولك في (ما ضرب زيدٌ إلا عمراً): (ما ضرب عمراً إلا زيد)، فإنه لا يجوز ذلك؛ لما يلزم عليه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود.

وإنما قلَّ تقديمهما بحالهما لاستلزامه قَصْرَ الصفة قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هي الفعلُ الواقع على المفعول لا مطلقَ الفعل؛ فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول؛ فلا يحسُنُ قَصْرُهُ، وعلى هذا فِقْسُ.

وإنما جاز على قِلَّةٍ نظراً إلى أنها في حكم التامّ باعتبار ذكر المتعلّق في الآخر.

وجهُ إفادةِ النفي والاستثناءِ القصر:

والسببُ في إفادةِ النفي والاستثناءِ القصرَ فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك: أنَّ النفي في الاستثناءِ المفرغ - وهو الذي حُذِفَ منه المستثنى منه، وأُعْرِبَ ما بعد (إلا) بحسبِ العوامل - يتوجّه إلى مُقَدَّرٍ مناسب للمستثنى، في جنسه وصفته:

أما توجيهه إلى مُقَدَّرٍ فليكون مستثنى منه؛ لأن (إلا) للإخراج، والإخراج يقتضي مُخْرَجاً منه.

وأما كونه عاماً فليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الإخراج.

وأما كونه مناسباً للمستثنى في جنسه فبأن يُقَدَّرَ في نحو: (ما ضرب إلا زيد) (ما ضَرَبَ أحدٌ)، وفي نحو: (ما كسوتهُ إلا جُبَّةً) (ما كسوته لباساً)، وفي نحو: (ما جاءني إلا راكباً) (ما جاءني كائناً على حال من الأحوال)، وفي نحو: (ما سرت إلا يوم الجمعة) (ما سرت وقتاً من الأوقات)، وعلى هذا القياس.

وأما كونه مناسباً للمستثنى في صفته فنعني به الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك، وإذا كان النفي موجّهاً إلى المقدّر العامّ المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فإذا أُوجِبَ من ذلك المقدّر شيء بـ (إلا) جاء القصر، ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء^(١).

موضع المقصور عليه والمقصور في القصر بـ (إنما):

وفي (إنما) يؤخر المقصور عليه، تقول: (إنما ضرب زيدٌ عمرًا)، فيكون القيد الأخير بمنزلة الواقع بعد (إلا)، فيكون هو المقصور عليه، ولا يجوز تقديم المقصور عليه بـ (إنما) على غيره للإلباس، كما إذا قلنا في (إنما ضرب زيد عمرًا): (إنما ضرب عمرًا زيد)، بخلاف النفي والاستثناء، فإنه لا إلباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد (إلا)، سواء قُدِّمَ أو أُخِّرَ، وههنا ليس (إلا) مذكورًا في اللفظ، بل متضمنًا.

و (غير)^(٢) كإلا في إفادة القصرين، أي: قَصَرَ الموصوف على الصفة، وقَصَرَ الصفة على الموصوف، إفراداً وقلباً وتعييناً^(٣)، وفي امتناع مجامعة (لا) العاطفة، لما سبق^(٤)، فلا يصح (ما زيد غير شاعر لا كاتب) ولا (ما شاعرٌ غير زيد لا عمرو)، والله أعلم.

(١) حاصل هذا الكلام أن الاستثناء المفرغ بعد النظر إلى تقدير مستثنى منه عام مناسب ينحل إلى قضيتين: الأولى: تتضمن نفي الفعل عن كل أفراد الجنس، والثانية: تتضمن ثبوت هذا الفعل للفرد المذكور بعد (إلا) من أفراد ذلك الجنس، وهذا هو معنى القصر.

(٢) مثل غير: (سوى) إذا جرينا على مذهب من يميز خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل، أما على مذهب سيويه الذي يجعل (سوى) ملازمة للنصب على الظرفية فإنه لا تجري عليه الأحكام التي ذكرها لغير هنا.

(٣) ويكون القصر حقيقياً وغير حقيقي أيضاً.

(٤) يريد بها سبق: ما تقدّم إيضاحه من أن شرط المنفي بلا أن لا يكون منفيّاً قبلها بغيرها.

تمرينات

التمرين الأول:

يَبْنِ القصر الحقيقي والقصر غير الحقيقي في كُلِّ مثالٍ من الأمثلة الآتية،
مع بيان المقصور والمقصور عليه:

(١) قال الله تعالى:

أ - ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَّا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧].

ب - ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

ج - ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

د - ﴿وَلِيَحْلِفْنَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

هـ - ﴿وَمَا كَانَتْ أَسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

و - ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ٢٥ - ٢٦].

ز - ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

ح - ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ط - ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

ي - ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «ليس لأحد على أحد فضل إلا بالدين أو عمل صالح».

ب- «ليس للدين دواء إلا القضاء والوفاء والحمد».

ج- «ما كان الفحش في شيء قط إلا شانه، ولا كان الحياء في شيء قط إلا زانه».

د- «إن الله لا يقبل إلا ما كان له خالصاً».

هـ- «إنما يعرف الفضل لأهل الفضل أهل الفضل».

و- «إنما بعثني الله مبلغاً، ولم يبعثني مُتَعَتِّئاً».

ز- «إنما جزاء السلف الحمد والوفاء».

(٣) وقال دريد بن الصمة:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةٍ، إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ، وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةٌ أَرَشُدِ

(٤) وقال ابن الدمينية:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبُ

التمرين الثاني:

يبيّن ما هو من قصر الصفة على الموصوف، وما هو من قصر الموصوف على الصفة، في كل مثال من الأمثلة الآتية، مع بيان المقصور والمقصور عليه:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿طه ١﴾ مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا تَذَكُّرًا لِمَنْ يَخْشَى ﴿٣﴾

- ب- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [طه: ٨].
- ج- ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء: ٥].
- د- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا مُنذِرٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥].
- هـ- ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣].
- و- ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].
- ز- ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨].
- (٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:
- أ- «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ».
- ب- «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى».
- ج- «أُمِرْتُ الرُّسُلُ أَلَّا تَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا، وَلَا تَعْمَلْ إِلَّا صَالِحًا».
- د- «إِنَّمَا بَعِثْتُ لَأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ».
- هـ- «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يَعْطِينِي».
- و- «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسَافِرَ ثَلَاثَ لَيَالٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٌ».

(٣) وقال ابن المعتز:

أَلَا إِنَّمَا الدُّنْيَا بَلَغٌ لِيَاغِيَةٍ فَإِمَّا إِلَىٰ غَيٍّ، وَإِمَّا إِلَىٰ رُشْدٍ

(٤) وقال ابن الرومي:

يَتَغَابَىٰ لَهُمْ وَلَيْسَ لِمُوقٍ بَلْ لِلْبِّ يَفُوقُ لُبَّ اللَّيِّبِ

(٥) وقال لبيد بن ربيعة العامري:

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْوِهِ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

(٦) وقال أبو تمام:

لَكَ الْقَلَمُ الْأَعْلَى الَّذِي بَشَّاتِهِ يُصَابُ مِنَ الْأَمْرِ الْكُلِّ وَالْمَفَاصِلُ

(٧) وقال المرار بن سعيد:

إِذَا شِئْتُ يَوْمًا أَنْ تَسُودَ عَشِيرَةٌ فَبِالْحِلْمِ سُدْ، لَا بِالتَّسْرِعِ وَالْجَهْلِ

(٨) وقال شبيب بن البرصاء:

إِذَا افْتَحَرْتُ سَعْدُ بْنُ ذُبْيَانَ لَمْ يَجِدْ سِوَى مَا ابْتَنَيْنَا مَا يَعُدُّ فَخُورُهَا

فَلَا خَيْرَ فِي الْعِيدَانِ إِلَّا صَلَابُهَا وَلَا نَاهِضَاتِ الطَّيْرِ إِلَّا صُقُورُهَا

التمرين الثالث:

يَبَيِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ طَرِيقَ الْقَصْرِ، مَعَ بَيَانِ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

(١) مَا هُوَ مِنْ قَصْرِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، وَمَا هُوَ مِنْ قَصْرِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ.

(٢) مَا هُوَ مِنَ الْقَصْرِ الْحَقِيقِيِّ، وَمَا هُوَ مِنَ الْقَصْرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ.

(٣) مَا هُوَ مِنْ قَصْرِ الْإِفْرَادِ، وَمَا هُوَ مِنْ قَصْرِ الْقَلْبِ، وَمَا هُوَ مِنْ قَصْرِ

التَّعْيِينِ.

(٤) الْمَقْصُورُ، وَالْمَقْصُورُ عَلَيْهِ.

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

أ- ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠].

ب- ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا﴾



وَيَجْزِي الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ﴿[النجم: ٣١].

ج- ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴿[الأنعام: ٢٥].

د- ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴿[النحل: ١٠٠].

هـ- ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنَنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ ﴿[الأنعام: ١٠٩].

و- ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ ﴿[القصاص: ٥٩].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «ما خَيْرَ عَمَّارٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَرْشَدَهُمَا».

ب- «ما ذُكِرَ لي رجل من العرب إلا رأيته دون ما ذُكِرَ لي».

ت- «ما من مسلم يُظلم مظلمة فيقاتِلُ فيُقْتَلُ إلا قُتِلَ شهيداً».

ث- «إن أنت إلا إضْبَعُ دَمِيت، وفي سبيل الله ما لَقِيت».

ج- «إنما الناس كإبلٍ مائة لا تجد فيها راحلة».

(٣) وقال معن بن أوس:

وكنْتُ إذا ما صاحِبُ رام ظنَّتي وَبَدَّلَ سُوءاً بِالذِّي كنْتُ أَفْعَلُ

قلبت له ظَهَرَ المِجَنِّ فَلَمْ أَدُمْ عَلَى ذَاكَ إِلَّا رَيْنَا ائْخَوُلُ

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

لا يُذَرِّكَ المِجْدَ إِلَّا سَيِّدُ فُطْنٍ لَمَّا يَشُقُّ عَلَى السَّادَاتِ فَعَالُ

لا وَاِرْثُ جَهْلَتْ يُمْنَاهُ ما وَهَبَتْ ولا كُصُوبٌ بَغَيْرِ السَّيْفِ سَنَالُ

(٥) وقال أيضاً:

وإنما نحن في جيلٍ سَوَاسِيَةٍ شَرٌّ عَلَى الْحُرِّ مِنْ سُقْمٍ عَلَى بَدَنِ

(٦) وقال ابن المعتز:

وما الْعَيْشُ إِلَّا مُدَّةٌ سَوْفَ تَنْقُضِي وما الْمَالُ إِلَّا هَالِكٌ وَابْنُ هَالِكٍ

(٧) وقال أبو تمام:

عَلَى مِثْلِهَا مِنْ أَرْبَعٍ وَمَلَايِبِ تُذَالُ مَضُونَاتُ الدُّمُوعِ السَّوَائِبِ

(٨) وقال الشاعر:

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ، وَالْأَبُّ الْقَا طِعُ أَخْنَى مِنْ وَاصِلِ الْأَوْلَادِ

(٩) وقال أبو نواس:

وما المرءُ إِلَّا هَالِكٌ وَابْنُ هَالِكٍ وَذُو نَسَبٍ فِي الْهَالِكِينَ عَرِيقِ

التمرين الرابع:

بَيِّنِ الْمَقْصُورَ وَالْمَقْصُورَ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ:

(١) قال الشاعر:

فِي أَهْلِ لَيْلَى كَثَرَ اللَّهُ فِيكُمْ بِأَمْثَالِهَا حَتَّى تَجُودُوا بِهَا لِيَا

فَمَا مَسَّ جَنْمِي الْأَرْضَ إِلَّا ذَكَرْتُهَا وَإِلَّا وَجَدْتُ رِيحَهَا فِي ثِيَابِيَا

(٢) وقال أبو الطيب المتنبي:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مِنْ رُوءَاةٍ قَصَائِدِي إِذَا قُلْتُ شِعْراً أَصْبَحَ الدَّهْرُ مُنْشِداً



(٣) وقال الشاعر:

هَلِ الْحُبُّ إِلَّا زَفَرَةٌ بَعْدَ زَفَرَةٍ وَحَرٌّ عَلَى الْأَحْشَاءِ لَيْسَ لَهُ بَرْدٌ

(٤) وقال أبو زياد الأعرابي يمدح:

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى يَفَاعٍ إِذَا النَّيْرَانُ أُلْبَسَتِ الْقِنَاعَا

وَلَمْ يَكْ أَكْثَرُ الْفَتِيَانِ مَالاً وَلَكِنْ كَانَ أَزْحَبُهُمْ ذِرَاعَا

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

بِرَجَاءِ جُودِكَ يُطْرَدُ الْفَقْرُ وَبِأَنْ تُعَادَى يَنْقُذُ الْعُمُرُ

(٦) وقال أحمد شوقي بك:

وَإِنَّمَا الْأُمَمُ الْأَخْلَاقُ مَا بَقِيَتْ فَإِنْ هُمْ ذَهَبَتْ أَخْلَافُهُمْ ذَهَبُوا

التمرين الخامس:

بعض الأمثلة الآتية من قصر الصفة على الموصوف، وبعضها الآخر من قصر الموصوف على الصفة، بَيِّنْ أَوَّلًا الْمَقْصُورَ وَالْمَقْصُورَ عَلَيْهِ وَنَوْعَ الْقَصْرِ فِي كُلِّ مِثَالٍ، ثُمَّ غَيِّرْ كُلَّ مِثَالٍ مِنْهَا حَتَّى يَصِيرَ إِلَى النَّوْعِ الْآخَرِ:

(١) قال أبو تمام:

وَمَا الْعُمُرُ بِالتَّسْوِيفِ إِلَّا كَحُلَّةٍ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا حِينَ شَطَّ مَرَايَا

(٢) وقال أيضاً:

فَمَا كُنْتُ إِلَّا السِّيفَ لَأَقَى ضَرْبَةً فَقَطَّعَهَا ثُمَّ انْتَشَى فَتَقَطَّعَا

(٣) وقال أيضاً:

بَصُرْتُ بِالرَّاحَةِ الْكُبْرَى فَلَمْ تَرَهَا تُنَالُ إِلَّا عَلَى جِسْرِ مِنَ التَّعَبِ

(٤) وقال الشاعر:

وَإِنَّمَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِيهِ كُلُّ امْرِئٍ رَهْنٌ بِمَا لَدَيْهِ

التمرين السادس:

يَبَيِّنُ نوع القصر على التفصيل، مع بيان طريقه، وبيان المقصور والمقصور عليه، في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال إبراهيم بن العباس الصُّولي:

لَمْ أَبْكِ مِنْ صَرْفِ دَهْرٍ إِلَّا بَكَيْتُ عَلَيْهِ
وَلَا تَرَكْتُ صَدِيقاً إِلَّا رَجَعْتُ إِلَيْهِ

(٢) وقال أيضاً:

إِنَّمَا الْمَرْءُ صَوْرَةٌ حِينَ تَمَّتْ تَنَاهَتْ
أَنَا مُذْ كُنْتُ فِي التَّصَرُّ فِي حَالِ سَاعَتِي

(٣) وقال أبو عبادة الوليد بن عُبيد البحر يمدح أحمد بن سليمان:

قَدْ تَبَدَّاتْ مُنْعِماً وَكَرِيماً قَوْمٌ مَنْ يَسْبِقُ السُّؤَالَ ابْتِدَاؤُهُ
فَانْصُرْ قَدْماً فَمَا يُرَادُ مِنَ السَّبِيحِ فِي غَدَاةِ الْهَيْجَاءِ إِلَّا مَضَاؤُهُ

(٤) وقال أبو تمام من رثائه لولدين لعبد الله بن طاهر ماتا صغيرين:

هَلْ تَكَلَّفُ الْأَيْدِي بِهَزِّ مُهَنَّدٍ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحَسَامُ الْفَاصِلَا

(٥) وقال البحرى:

يُرْجَى الخلودَ مَعَشَرٌ ضَلَّ سَمِيهِمْ ودُونَ الذي يَرْجُونَ غَوْلُ الغَوَائِلِ
وليس الأمانى فى البقاء وإن مَضَتْ بهاءِ عَادَةٍ إِلَّا أحاديثَ باطلِ

(٦) وقال أبو الطيب المتنبي:

لا تَلْقَ دَهْرَكَ إِلَّا غَيْرَ مَكْتَرٍ ما دامَ يصحبُ فيه رَوْحَكَ البدنُ

(٧) وقال أيضاً يمدح كافوراً الإخشيدي:

تَرْفَعُ عن عُونِ المكارِمِ قدرُهُ فما يَفْعَلُ الفَعْلَاتِ إِلَّا عَذَارِيا

(٨) وقال أيضاً:

وما الخوفُ إِلَّا ما تَخَوَّفَهُ الفتى ولا الأَمْنُ إِلَّا ما رآه الفتى أَمْنًا

(٩) وقال أيضاً:

على قَدْرِ أهلِ العزمِ تأتي العزائم وتأتي على قَدْرِ الكرامِ المكارِمِ

(١٠) وقال أيضاً:

خَلِيلُكَ أَنْتَ، لا مَنْ قَلْتَ خَلِيَّ وإن كثرَ التَّجَمُّلُ والكلامِ

(١١) وقال أيضاً:

إنما أنفُسُ الأنيسِ سِباعٌ يَتَفَارَسْنَ جَهْرَةً واغْتِيالًا

(١٢) وقال أيضاً:

ليس إِلَّا أبا العشائرِ خَلْقٌ سادَ هذا الأنامِ بِاسْتِخْفَاقِ

الإنشاء

تعريف الإنشاء:

اعلم أن الإنشاء قد يُطْلَق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، وقد يُقال على ما هو فعل المتكلم؛ أعني إلقاء مثل هذا الكلام، كما أن الإخبار كذلك، والأظهر أن المراد في هذا الموضع هو الثاني؛ بقرينة تقسيمهم إياه إلى الطلب وغير الطلب، وتقسيمهم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما، والمراد بها معانيها المصدرية، لا الكلام المشتمل عليها، بقرينة قولهم في كل نوع: «واللفظ الموضوع له كذا وكذا»؛ لظهور أن لفظ (ليت) مثلاً يستعمل لمعنى التمني، لا لقولنا: ليت زيداً قائم، أو نحوه، فافهم.

ينقسم الإنشاء إلى طلب وغير طلب:

وينقسم الإنشاء إلى قسمين:

الأول: الطلبي.

والثاني: غير الطلبي.

فأما غير الطلبي فمثل أفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود، والقسم، ورُبَّ، ونحو ذلك^(١). ولا يبحث عن هذه المثل ههنا؛ لقلة المباحث البلاغية المتعلقة بها، ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء. أما الطلبي فإنه يستدعي مطلوباً غير حاصلٍ وقت التكلم؛ إذ يمتنع طلب الحاصل، فإن كان المطلوب بها حاصلًا امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية، ويتولّد منها بحسب القرائن ما يُناسبُ المقام.

(١) مثل أفعال التعجب في (ما أحسن عليًا)، وكم الخبرية في نحو: (كم عبيد عندي).

أنواع الطلب، وذكر التمني، وما يفيد من الأدوات:
وأنواع الطلب كثيرة:

منها: التمني، وهو: طَلَبُ حُصُولِ شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ المحَبَّةِ، واللفظُ الموضوعُ له: (ليت)، ولا يشترط إمكان التمني، بخلاف المترجى، كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأَخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
ولا تقول (لعلَّ الشباب يعود)، لكن إذا كان التمني ممكناً يجب أن لا يكون لك توقُّع وطماعية في وقوعه، وإلا صار ترجياً.^(١)

وقد يُتَمَنَّى بـ(هل^(٢))، نحو: (هل لي من شفيع؟) حيث يَعْلَمُ أنه لا شَفِيعَ له، لأنه حينئذٍ يَمْتَنِعُ حَمْلُهُ عَلَى حَقِيقَةِ الاستفهام، لحصول الجزم بانتفائه، والنكته في التمني بـ(هَلْ) والعدول عن (ليت) هي إبراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جَزَمَ بانتفائه.

وقد يُتَمَنَّى بـ(لو) نحو: (لو تأتيني فتحدَّثْني) بالنصب على تقدير: فأن تحدَّثْني، فإن النصبَ قرينةٌ على أن (لو) ليست على أصلها؛ إذ لا يُنصب المضارع بعدها إلا بإضمار (أن)، و(أن) إنما تضمّر بعد الأشياء الثمانية، والمناسب منها ههنا هو التمني.

قال «السكاكي»: كأنَّ حروفَ التنديم والتخفيض، وهي: (هَلَّا وَاَلَّا

(١) فإذا صار ترجياً استعملت (لعل) عند التوقع و (عسى) عند الطماعية.

(٢) فإذا استعملت (هل) في التمني كان هذا الاستعمال مجازاً، ويجوز اعتباره استعارة تبعية في الحرف، ويجوز اعتباره مجازاً مرسلأً بمرتبين بأن تريد مطلق الطلب، ثم الطلب على سبيل المحبة.

بقلب الهاء همزة، وَلَوْ لَا وَلَوْ مَا) مأخوذة منها، أي: كأنها مأخوذة من (هل ولو) اللتين للتمني، حال كونها مركبتين مع (ما) و (لا) المزيديتين، لتضمينهما معنى ليتولد منه في الماضي التنديم، وفي المضارع التحضيض.

وقوله: «لتضمينهما» علة لقوله: «مركبتين». والتضمين: جعل الشيء في ضمن الشيء، تقول: ضَمَنْتُ الكتابَ كذا كذا باباً، إذا جعلته متضمناً لتلك الأبواب، يعني أن الغرض المطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل (هل ولو) متضممتين لمعنى التنديم إذا كان مدخولها ماضياً، ولمعنى التحضيض إذا كان مدخولها مضارعاً.

وقوله: «ليتولد» علة لتضمينهما، يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمني، بل أن يتولد من معنى التمني المتضممتين هما إياه: في الماضي التنديم، وفي المضارع التحضيض.

فمثال التنديم: (هلاً أكرمت زيداً) أو (لو ما أكرمته) على معنى: ليتك أكرمته، قَصْداً إلى جعله^(١) نادماً على ترك الإكرام.

ومثال التحضيض: (هلاً تقوم) و (لو ما تقوم) على معنى ليتك تقوم، قَصْداً إلى حثه على القيام.

وقوله: «لتضمينهما» مصدر مضاف إلى المفعول الأول، و«معنى التمني» مفعوله الثاني، ووقع في بعض النسخ «لتضمينهما» على لفظ التفعّل، وهو لا

(١) المراد أن معنى التمني غير مقصود لذاته؛ بل ليكون معبراً عنه إلى التنديم والتحضيض، ولم يجعل تركيب هذه الحروف للدلالة على التنديم والتحضيض مباشرة؛ لأن التنديم متعلق بالماضي والتحضيض متعلق بالمستقبل، فكأنهما مختلفان في أول الأمر، فجعل التمني واسطة ليكون كالجنس للمعنيين.

يوافق معنى كلام «المفتاح»، وإنما ذكر هذا بلفظ (كأن) لعدم القطع بذلك.
وقد يَتَمَنَّى بـ(لعلّ) فيُعْطَى له حُكْم «ليت»، وينصب في جوابه المضارع
على إضمار أن، نحو: (لعلّي أُحْجَّ فأزورك) بالنصب؛ لبُعد المرجو عن الحصول،
وبهذا يشبه المُحَالَاتِ والممكناتِ التي لا طَمَاعية في وقوعها؛ فيتولّد منه
التمنّي.

الاستفهام:

ومن أنواع الطلب: الاستفهام، وهو: طلبُ حصولِ صورةِ الشيء في
الذهن، فإن كان ذلك المطلوب وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها
هو التصديق، وإلا فهو التصوّر، والألفاظ الموضوعية له: الهمزة، وهل، وما،
ومنّ، وأيّ، وكم، وكيف، وأين، وأنّى، ومتى، وأَيَّان.
فالهمزة لطلب أحد شيئين:

أولهما: التصديق، ومعنى التصديق: انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة
تامة بين الشيئين، كقولك: (أقام زيد؟) في الجملة الفعلية، و (أزيد قائم؟) في
الجملة الاسمية.

وثانيهما: التصوّر، أي: إدراك غير النسبة، كقولك في طلب تصوّر المسند
إليه: (أدبَس في الإناء أم عَسَل؟) حال كونك عالماً بحصول شيء في الإناء طالباً
لتعيينه، وفي طلب تصوّر المسند: (أفي الخابية دبسك أم في الزّق؟) حال كونك
عالماً بكون الدّبس في واحد من الخابية والزّق طالباً لتعيين ذلك.

ولما كانت الهمزة تحييء لطلب التصوّر، دون (هل)، لم يقبح في طلب
نَصَوْر الفاعل: (أزيد قام؟)، كما قبح (هل زيد قام؟)، ولم يقبح في طلب

تصور المفعول قولك: (أعمرأً عرفت؟)، كما قبح (هل عمرأً عرفت؟)، وإنما قَبَحَ ذلك في (هل) دون الهمزة؛ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون (هل) لطلب حصول الحاصل. هكذا قالوا، وهذا ظاهر في (أعمرأً عرفت؟) لا في (أزيد قام؟^(١))، فليتأمل.

والمستول عنه بالهمزة هو ما يليها، كالفعل في (أضربتَ زيداً) إذا كان الشك في نفس الفعل، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، فيكون لطلب التصديق، ويحتمل أن يكون لطلب تصوّر المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعلٌ من المخاطب بزيد، لكن لا تعرف أنه ضَرَبَ أو إكْرَامٌ، وكالفاعل في (أأنت ضَرَبْتَ؟) إذا كان الشك في الضارب، وكالمفعول في (أزيداً ضربت؟) إذا كان الشك في المضروب، وكذا قياس سائر المتعلقات.

و (هل) لطلب التصديق فحَسَبُ، وتدخل على الجملتين نحو: (هل قام زيد؟) و (هل عمرو قاعد؟) إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والعود لعمرو.

ولما كانت (هل) إنما تحيي لطلب التصديق امتنع (هل زيد قام أم عمرو؟) لأن وقوع المفرد ههنا بعد (أم) دليلٌ على أن (أم) متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، و (هل) إنما تكون لطلب الحكم فقط، ولو قُلْتَ: (هل زيد قام؟) بدون (أم عمرو) لَقَبَحَ، ولا يمتنع، لما سيجيء.

(١) إنها كان ظاهراً في صورة تقديم المنصوب على الفعل؛ لأن تقديمه يفيد الاختصاص، والغالب أن يكون القصد من تقديمه الاختصاص، فأما تقديم المرفوع فالغالب أن تقديمه لا يكون لإفادة الاختصاص.

ولهذا أيضاً قُبِحَ (هل زيدا ضربت) لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون (هل) حينئذٍ لطلب حصول الحاصل، وهو محال، وإنما قُبِحَ ولم يمتنع لاحتمال أن يكون (زيداً) مفعول فعل محذوف، أو يكون التقدير لمجرد الاهتمام، لا للتخصيص، لكن ذلك خلاف الظاهر.

ولم يقبح أن تقول: (هل زيدا ضربته؟)، وإنما لم يقبح هذا المثال ونحوه - مما اتصل فيه الفعل بضمير الاسم السابق -؛ لأن الأصل أن يقدر المفسر قبل قولك (زيداً) فيكون تقدير الكلام: هل ضربت زيدا ضربته، فيكون السؤال عن أصل ثبوت الفعل.

وجعل «السكاكي» قُبِحَ (هل رجلٌ عَرَفَ؟) لذلك، أي: لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، لما سبق من مذهبه من أن الأصل (عَرَفَ رجلٌ) على أن (رجل) بدل من الضمير في (عَرَفَ) قُدِّمَ للتخصيص. ويلزم «السكاكي» على هذا أن لا يقبح (هل زيد عرف؟)؛ لأن تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، مع أنه قبيح بإجماع النحاة.

هكذا ذكر «الخطيب»، وفي ما ذكره من لزوم عدم القبح في (هل زيدٌ عَرَفَ؟) نظراً؛ لأن انتفاء سببٍ معينٍ يقتضي القبح لا يستلزم عدم ثبوت القبح بالمرّة؛ لجواز أن يكون له سبب آخر.

وعَلَّلَ غيرُ «السكاكي» قُبِحَ (هل رجلٌ عَرَفَ؟) و (هل زيدٌ عَرَفَ؟) بأن (هل) بمعنى (قد) في الأصل، وأصله أَهْلٌ، وتركُّ الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام، فأقيمت هي مقام الهمزة، وقد تطفّلت عليها في الاستفهام، و (قد) من خواص الأفعال، فكذا ما هي بمعناها، وإنما لم يقبح (هل زيد قائم؟)؛

لأنها إذا لم تَرِ الفعلَ في حيزها ذُهِلَتْ عنه وتسَلَّتْ، بخلاف ما إذا رأتها، فإنها حينئذٍ تتذكَّرُ العهود وتحنُّ إلى الإلف المألوف، فلم ترَضْ بتفريق الاسم بينهما. ولما كانت (هل) فرعاً عن الهمزة تقاصرت عنها، فوجب أن تخصَّص المضارع بالاستقبال، بحكم الوضع، كما أن السين وسوف يخصَّصان المضارع بالاستقبال، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول: (هل تضرب زيداً وهو أخوك؟)؛ لأن ذلك استفهامٌ توبيخ، والتوبيخ إنما يكون على فعلٍ حَصَلَ في الماضي أو يحصل الآن، ويصح أن تقول: (أتضرب زيداً وهو أخوك؟) قصداً إلى إنكار الفعل الواقع في الحال، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك، وإنما لم يَصَحَّ المثال الأول لأن (هل) - كما قلنا - تخصَّصُ المضارع بالاستقبال، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال، بخلاف الهمزة؛ فإنها ليست مخصَّصة للمضارع بالاستقبال.

وهذا الامتناعُ جارٍ في كلِّ كلامٍ تُوجَدُ فيه قرينةٌ تدلُّ على أن المراد إنكارُ الفعل الواقع في الحال، سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك: (أتضرب زيداً وهو أخوك؟) أو لا كقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وكقولك: (أتؤذي أباك؟) و (أتستثم الأمير؟)، فلا يصح وقوع (هل) في هذه المواقع.

والمراد بالحال في كلامنا على هذا الموضع: الوقت الذي يحدث فيه الفعل كما ظهر، وليس المراد به الحال المصطلح عليها في النحو.

ومن العجائب ما وقع لبعضهم^(١) في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وإعماله فيها.

(١) «بعضهم» هو القطب، وذكر ذلك في شرحه على «المفتاح».



وَلَعَمْرِي إِنَّ هَذِهِ فَرِيَّةٌ مَا فِيهَا مِرْيَةٌ^(١)؛ إذ لم يُنقل عن أحد من النحاة امتناع
مثل: (سيجيء زيدٌ راكباً) و (سأضرب زيداً وهو بين يدي الأمير). كيف وقد
قال الله تعالى: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠] و ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ
لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾^(٢) مَهْطِعِينَ [إبراهيم: ٤٢-٤٣]، وفي الحماسة قول
الشاعر:

سَأَغْسِلُ عَنِّي الْعَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَيَّ قَضَاءَ اللَّهِ مَا كَانَ جَالِباً
وأما هذه أكثر من أن تحصى.

وأعجب من هذا أن بعض الناس لما سمع قول النحاة: «إنه يجب تجريد
صدر الجملة الحالية عن عَلم الاستقبال» لتنافي الحال والاستقبال بحسب
الظاهر، على ما سنذكره^(٢)، حتى لا يجوز (يأتيني زيد سيركب) أو (لن يركب)،
فهم منه أنه يجب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال حتى لا
يصح تقييد مثل: (هل تضرب) و (ستضرب) و (لن تضرب) بالحال، وأورد
هذا المقال دليلاً على ما ادّعاه، ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه لبيان
امتناع تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال.

ولأجل كون (هل) مقصورةً على طلب التصديق، وعدم مجيئها لغير
التصديق كما ذُكر فيما سبق، وكونها تخصّص المضارع بالاستقبال؛ كان لها
مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر - و (ما) موصولة، و (كونه) مبتدأ خبره
(أظهر) و (زمانياً) خبر الكون، أي بالشيء الذي زمانيته أظهر - كالفعل، فإنَّ

(١) الفرية - بالكسر - الكذبة، والمرية: الشك، وفي تسمية ما نقل عن القطب فرية تسامح؛ فإن
الإفراء هو تعمد الكذب، وليس فيما قاله القطب شيء من ذلك.

(٢) سيجيء ذلك في مبحث الحال من باب (الفصل والوصل).

الزمان جزءً من مفهومه، بخلاف الاسم، فإنه إن دلَّ على الزمان كاسم الفاعل فإنها يدل عليه بالالتزام، أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر^(١)، وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلا أن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجَّهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال، لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء.

ولأن لـ (هل) مزيد اختصاصٍ بالفعل كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠] أدلُّ على طلب الشكر من (هل تشكرون)، ومن (هل أنتم تشكرون) مع أنه مؤكد بالتكرير؛ لأن (أنتم) فاعل فعل محذوف، وإنما كان الأول أدلُّ لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت المستقر^(٢) أدلُّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله كما في (هل تشكرون)، وفي (هل أنتم تشكرون)؛ لأن (هل) في (هل تشكرون) وفي (هل أنتم تشكرون) على أصلها، لكونها داخلة على الفعل تحقيقاً في الأول وتقديراً في الثاني، و (هل أنتم شاكرون) أدلُّ على طلب الشكر من (أفأنتم شاكرون) أيضاً، وإن كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية؛ لأن (هل) أدعى للفعل من الهمزة، فتركُ الفعل مع (هل) أدلُّ على كمال العناية بحصول ما سيتجدد، ولأن (هل) أدعى للفعل من الهمزة لا يحسنُ (هل زيد منطلق؟) إلا من البليغ؛ لأنه الذي يقصِدُ

(١) لأنها إذا خصصته بالاستقبال صار لها فيه تأثير يوجب اختصاصها به، وإذا كان لها تأثير في المضارع - وهو أخص من مطلق الفعل - صار لها تأثير في مطلق الفعل ضرورة.

(٢) «ما يتجدد» هو الفعل الذي لـ (هل) مزيد اختصاص به، و«الثابت المستقر» هو الاسم الذي جعل قالباً للمعنى المراد وهو طلب الشكر؛ إذ وضع هذا المعنى في قالب الجملة الاسمية والمبتدأ فيها اسم والخبر فيها مفرد.

به الدلالة على الثبوت، وإبراز ما سيوجد في معرض الموجود.
ثم اعلم أن (هل) قسمان: بسيطة، ومركبة، فأما البسيطة فهي التي يُطلبُ بها وجودُ الشيء أو لا وجوده، كقولنا: (هل الحركة موجودة أو لا موجودة؟)، وأما المركبة فهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء أو لا وجوده له، كقولنا: (هل الحركة دائمة أو لا دائمة؟)، فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها، وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود، وفي الأولى شيء واحد، فكانت مُركبة بالنسبة إلى الأولى، وهي بسيطة بالنسبة إليها.

والباقية من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها لطلب التصوُّر فقط، وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصوُّر شيء آخر غير الذي يُطلبُ تصوُّره بغيره من الألفاظ.

قيل: فيُطلب بـ(ما) أحد أمرين: الأول: شُرح الاسم، كقولنا: (ما العنقاء؟) طالباً أن يُشرَحَ هذا الاسم ويُبين مفهومه، فيجيب بإيراد لفظ أشهر^(١)، والثاني: ماهية المسمى -أي: حقيقته التي هو بها هو- كقولنا: (ما الحركة؟) أي: ما حقيقة مسمى هذا اللفظ؟ فيجيب بإيراد ذاتياته.

وتقع (هل) البسيطة في الترتيب الطبيعي بين (ما) التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية، نعني أن مُقتضى الترتيب الطبيعي أن يُطلب أولاً شُرح الاسم بـ(ما)، ثم يطلب بعد ذلك وجود المفهوم في نفسه، ثم يطلب بعد هذين بيان الماهية والحقيقة؛ فتقول أولاً: (ما العنقاء؟) طالباً شُرح هذا الاسم، ثم تقول: (هل هي موجودة؟)، فإذا عرفت أنها موجودة قلت: (ما هي؟) و (ما حقيقتها؟).

(١) هذا هو الذي تعرفه في علم المنطق باسم (التعريف اللفظي).

وإنما كان الأمر على هذا الترتيب لأن مَنْ لا يعرف مفهوم اللفظ يستحيل منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، وَمَنْ لا يعرف أنه موجود يستحيل منه أن يطلب بيان حقيقته وماهيته؛ إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له، والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تُفهم من الحد بالتفصيل غير قليل، فإنَّ كُلَّ من خُوطب باسمٍ فَهَمَ فهماً ما، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم، إذا كان عالماً باللغة، وأما الحدُّ فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق، فالموجودات لها حقائق ومفهومات؛ فلها حدود حقيقية واسمية، وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات، فلا حدود لها إلا بحسب الاسم؛ لأنَّ الحدَّ بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يُعرَف أنَّ الذات موجودة، حتى إنَّ ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يُبرهنُ عليها في أثناء التعاليم إنما هي حدود اسمية، ثم إذا برهنَ عليها وأثبتَّ وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية، وجميع ذلك مذكور في كتاب «الشفاء» لابن سينا.

ويطلب بـ(مَنْ) الأمر الذي يعرضُ لذي العلم فيفيد تشخيصه وتعيينه، كقولنا: (مَنْ في الدار؟) فيجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه.

وقال «السكاكي»: يُسأل بـ(ما) عن الجنس أو الوصف، فأما السؤال بها عن الجنس فكما تقول: (ما عندك؟) أي: أيُّ أجناس الأشياءِ عندك، وجوابه: (كتابٌ) ونحوه، ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة، نحو: (ما الكلمة؟) أي: أيُّ أجناس الألفاظ هي؟ وجوابه: (لفظٌ مفردٌ موضوعٌ)، وأما السؤال بها عن الوصف فكما تقول: (ما زيد؟)، وجوابه: (الكريم) ونحوه، ويسأل بـ(مَنْ) عن الجنس من ذوي العلم، تقول: (مَنْ جبريل؟) أي: أَبْسَرُّ هو أم مَلَكٌ أم جِنِّي؟ وذلك كما قال فرعون: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَتُوسَى﴾ [طه: ٤٩] أي:

من أي جنس هو؟.

وفيه نظر؛ إذ لا نُسلّم أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يَصِحُّ في جواب (من جبريل؟) أن يقال: (مَلَك) بل جوابه (مَلَك يأتي بالوحي من عند الله وكذا وكذا) مما يفيد تَشْخُصَهُ.

وَيُسأل بـ(أَيُّ) عما يُمَيِّز أحد المتشاركين في أمرٍ يعمُّهما، وهو مضمون ما أضيفَ إليه (أَيُّ)، نحو: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: ٧٣] أي: أنحن أم أصحابُ محمد عليه السلام، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين قائلين لهذا القول، ومثل الكون من أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين.

ويسأل بـ(كَمْ) عن العدد، نحو: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُم مِّنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: ٢١١] أي: كم آية آتيناهم: أعشرين أم ثلاثين؟ فـ﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ ميمز ﴿كَمْ﴾^(١) بزيادة من، لما وَقَعَ من الفصل بفعلٍ متعدٍّ بين (كم) ومميزها، فـ﴿كَمْ﴾ ههنا للسؤال عن العدد، ولكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ.

ويسأل بـ(كَيْفَ) عن الحال، نحو: (كيف زيد؟) أي: أصحيح أم سقيم؟ وبـ(أَيْنَ) عن المكان، نحو: (أين زيد؟) وجوابه: (في البيت) ونحوه. وبـ(مَتَى) عن الزمان، ماضياً كان الزمان أو مستقبلاً، نحو: (متى تحضر؟) وجوابه: (اليوم) أو (غداً)، ونحو (متى حضرت؟) وجوابه: (أمس).

وبـ(أَيَّانَ) عن الزمان المستقبل خاصةً، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النازعات: ٤٢] قيل: ويستعمل (أَيَّانَ) في موضع التفتيح دون غيره،

(١) أما (كم) نفسها فهي في محل نصب مفعول ثانٍ لآتينَا، ومفعوله الأول الضمير المتصل.

مثل: ﴿يَسْتَلْ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ٦].

و(أَنَّى) تُسْتَعْمَلُ تارةً بمعنى (كيف)، ويجب أن يكون بعدها فعلٌ، نحو: ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونحو: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] أي: على أيِّ حال ومن أيِّ شِقِّ أردتم، بعد أن يكون المأْتِي موضعَ الحرث، ولم يجيء (أَنَّى زيدٌ) بمعنى كيف هو.

وَتُسْتَعْمَلُ (أَنَّى) تارةً أخرى بمعنى (من أين) نحو: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: من أين لك هذا الرزق الآتي كلَّ يوم.

وقولنا: «تُستعمل» إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون (أَنَّى) مشتركاً بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقةً وفي الآخر مجازاً، ويحتمل أن يكون معناه (أين) إلا أنه في الاستعمال يكون مع (من)، ظاهرةً كما في قوله:

* مِنْ أَيْنَ عِشْرُونَ لَنَا مِنْ أَنَّى *

أو مقدّرة، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] أي: من أين، على ما ذكره بعض النحاة.

خروج الاستفهام عن حقيقته:

ثم إنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الاستفهامية كثيراً ما تستعمل - مجازاً -^(١) في غير الاستفهام مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن.

ومما يستعمل فيه الاستفهام: الاستبطاء، نحو (كم دَعَوْتُكَ؟)^(٢).

(١) هو حينئذ مجاز مرسل.

(٢) فهم «الطبيي» أن الاستبطاء خاص بـ(كم)، وليس هذا الفهم بصحيح، فقد مثل «الخطيب» في «الإيضاح» للاستبطاء بقوله تعالى: ﴿مَنْ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ومثل له غيره بقولك لغلामك: (هل أنت منطلق) تريد أن تقول له: لقد انطلق الناس فما وقوفك؟.

ومن ذلك: التعجّب، نحو: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠]؛ لأنّه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه، فلمّا لم يبصره في مكانه تعجّب من حال نفسه في عدم إبصاره إياه، ولا يخفى أنّه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه، وقول صاحب «الكشاف»: «نظر سليمان إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال: ما لي لا أراه؟ على معنى أنّه لا يراه وهو حاضر لساترٍ أو غير ذلك، ثم لاح له أنّه غائب، فأضرب عن ذلك وأخذ يقول: (أهو غائب؟) كأنه يسأل عن صحة ما لاح له». وهذا الكلام من صاحب «الكشاف» يدل على أن الاستفهام على حقيقته.

ومن ذلك: التنبيه على الضلال نحو: ﴿فَإِنَّ تَذَهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦].
ومنه: الوعيد، كقولك لمن يسيء الأدب: (ألم أؤدّب فلاناً) إذا علّم المخاطب ذلك، وهو أنك أدّبت فلاناً، فإنه إذا كان عالماً بذلك فهم من هذه العبارة معنى الوعيد والتخويف، ولم يحملها على السؤال.
ومنه: التقرير، أي: حمّل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه، بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمّل المخاطب على الإقرار به^(١)، كما مرّ في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة، تقول: (أضربتَ زيداً؟) في تقريره بالفعل، وتقول: (أأنت ضربتَ زيداً؟) في تقريره بالفاعل، وتقول: (أزيداً ضربتَ) في تقريره بالمفعول، وعلى هذا القياس، وقد يقال: التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت؛ فيقال: (أضربتَ زيداً؟) بمعنى أنك ضربته البتّة.
ومنه: الإنكار، بالشرط المذكور في التقرير، أي: بإيلاء المنكر الهمزة،

(١) إنما خصصنا الهمزة بالذكر في هذين الموضعين من بين سائر الأدوات لأن غير الهمزة - وإن كان يجيء للتقرير والإنكار - لا تجري فيه هذه التفاصيل، ولا يكثر كثرة الهمزة.

كالفعل في قول امرئ القيس:

أَيْقُتْلُنِي وَالْمَشْرِقِي مَضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرُقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ
والفاعل في قوله تعالى: ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢]،
والمفعول في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَخْخَذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام: ١٤] و﴿أَغَيَّرَ اللَّهُ
تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠].

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]
أي: الله كاف له؛ لأن إنكار النفي نفي له، ونفي النفي إثبات، وهذا المعنى مراد
من قال: الهمزة فيه للتقرير، أي: لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي،
وهو (الله كافٍ) لا بالنفي، وهو (ليس الله بكاف)، فالتقرير لا يجب أن يكون
بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم إثباتاً
أو نفياً، وعليه قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ
اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، فالهمزة فيه للتقرير، أي: بما يعرفه عيسى عليه السلام من
هذا الحكم، لا بأنه قد قال ذلك، فافهم.

ولإنكار الفعل صورة أخرى، وهي نحو: (أزیداً ضربت أم عمرأ) لمن
يُرَدُّ الضرب بينهما من غير أن يعتقد تعلُّقه بغيرهما، فإذا أنكرت تعلُّقه بهما فقد
نفیته عن أصله؛ لأنه لا بد له من محل يتعلَّق به.

وقد يرد الإنكار للتوبيخ في الماضي أو في المستقبل، فإن كان في الماضي
فمعناه حينئذ: ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان، نحو: (أَعْصَيْتَ
رَبَّكَ؟) فإن العصيان وقع لكنّه مُنْكَرٌ، وما يقال إنه للتقرير فمعناه التحقيق
والتثبيت؛ وإن كان في المستقبل فمعناه حينئذ لا ينبغي أن يحدث ويتحقَّقَ

مضمون ما دخلت عليه الهمزة نحو: (أتعصي ربك؟) يعني: لا ينبغي أن يتحقق العصيان.

وقد يرد الإنكار للتكذيب في الماضي فيكون بمعنى (لم يكن)، نحو: ﴿أَفَأَصْفَكَ رَبُّكُمْ بِالْبَينِ﴾ [الإسراء: ٤٠] أي: لم يفعل ذلك، أو في المستقبل فيكون بمعنى (لا يكون)، نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [هود: ٢٨] أي: أنزلناكم تلك الهداية أو الحجّة، بمعنى أنكرهم على قبولها ونقّسهم على الاهتداء والحال أنكم لها كارهون، يعني: لا يكون منّا هذا الإلزام.

ومما يستعمل فيه الاستفهام: التهكم، نحو: ﴿أَصَلَوْتَك تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود: ٨٧]، وذلك أن شعباً عليه السلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأوه يُصَلِّي تضحكوا، فقصدوا بقولهم: (أصلاتك تأمرك) الهُزء والسخرية، لا حقيقة الاستفهام.

ومنه: التحقير، نحو: (مَنْ هذا؟) استحقاراً بشأنه مع أنك تعرفه، وخرّجوا عليه قوله تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، وقول الشاعر:

وَمَنْ أَنْتُمْ؟ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ وَرِيحُكُمْ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ
ومنه: التهويل، كقراءة ابن عباس - رضي الله عنه - ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (مَنْ فِرْعَوْنُ) [الدخان: ٣٠] بلفظ الاستفهام ورفع فرعون على أنه مبتدأ، ومن الاستفهامية خبره، أو بالعكس، على اختلاف الرأيين، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا، وهو ظاهر، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلاً بقوله «مَنْ فرعون» أي: هل تعرفون مَنْ هُوَ

في فَرْطِ عُنُوهِ وَشِدَّةِ شَكِيمَتِهِ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِعَذَابٍ يَكُونُ الْمَعَذَّبُ بِهِ مِثْلَهُ؟ وَلِهَذَا قَالَ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيًّا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الدخان: ٣١] زيادةً لتعريف حاله وتهويل عذابه.

ومنه: الاستبعاد، نحو: ﴿أَنِّي لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ [الدخان: ١٣] بقرينة قوله تعالى: ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُّسِينٌ﴾ ١٣ ﴿ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ [الدخان: ١٣-١٤] أي: كيف يتذكّرون ويتعظّون ويؤفّون بما وعدوه من الإيوان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخُل في وجوب الإدّكار من كشف الدخان، وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره، فلم يذكّروا، وأعرضوا عنه.

الأمر:

ومن أنواع الطلب: الأمر، وهو: طلب فعلٍ غير كَفٍّ على جهة الاستعلاء. ولا خلاف بين أحد من العلماء في أن صيغة الأمر وردت في كلام العرب مستعملةً في معانٍ كثيرة، ولكنهم اختلفوا في أي المعاني يكون استعمال الصيغة فيه حقيقة.

والأظهر أن صيغته موضوعة لطلب الفعل استعلاءً، أي: على طريق طلبِ العلوّ وعدّ الأمر نفسه عاليًا، سواء أكان عاليًا في الحقيقة ونفس الأمر أم لا، لتبادر الفهم عند سماع الصيغة إلى ذلك المعنى، أعني الطلب استعلاءً، والتبادر إلى الذهن من أقوى أمارات الحقيقة.

وصيغته: كلُّ ما دلَّ على طلبِ فعلٍ غير كَفٍّ على طريق الاستعلاء، سواء أكان الدالُّ اسمًا، نحو: (رويداً بكرا)، أم فعلاً مضارعاً مقروناً باللام، نحو:



(ليخْضُرَ زيد)، أم كانت فعلاً غير مقترن باللام، نحو: (أكرم خالداً).

وقد تستعمل صيغة الأمر لغير طلب الفعل استعلاءً.

فهما تستعمل فيه غير ما ذكر: الإباحة، نحو: (جالس الحسن أو ابن سيرين) فيجوز له أن يجالس أحدهما، أو كليهما، وأن لا يجالس أحداً منهما أصلاً.

ومنه: التهديد، أي: التخويف، وهو أعم من الإنذار؛ لأنه إبلاغٌ مع التخويف، وفي «الصحاح»: الإنذارُ تخويفٌ مع دعوة، نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠]؛ لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عملٍ شأواً.

ومنه: التعجيز، نحو: ﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله، لكون الإتيان بسورة من مثله محالاً. والظرف - أعني قوله تعالى: ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾ - إما أن يتعلق بـ ﴿فَأَتُوا﴾، ويكون الضمير لعبدنا، وإما أن يتعلق بمحذوف صفة لـ (سورة)، ويكون الضمير لما نزلنا أو لعبدنا.

فإن قلت: لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لـ (ما نزلنا)؟

قلت: لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة، بشهادة الذوق؛ إذ التعجيز إنما يكون عن المأتي به، فكأن مثل القرآن ثابت، لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة، بخلاف ما إذا كان وصفاً للسورة، فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف.

فإن قلت: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي به منه.

قلنا: احتمالٌ عقلي لا يسبق إلى الفهم، ولا يوجد له مساعٍ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم، فلا اعتداد به، ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته.

ومما تستعمل فيه الصيغة: التسخير، نحو: ﴿كُونُوا قِرْدَةً خَاسِئِينَ﴾

[البقرة: ٦٥].

ومنه: الإهانة، نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠] إذ ليس الغرض أن يُطلب منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم على ذلك.

والفرق بين التسخير والإهانة: أنَّ في التسخير يحصلُ الفعل - أعني صيرورتهم قردة - وفي الإهانة لا يحصل؛ إذ المقصود قلة المبالاة بهم.

ومنه: التسوية، نحو: ﴿فَأَصْبِرُوا أَوْ لَا تَصِرُوا﴾ [الطور: ١٦].

والفرق بين الإباحة والتسوية: أنَّ في الإباحة كأنَّ المخاطَبَ توهم أنَّ الفعل محظورٌ عليه، فأذن له في الفعل، مع عدم الحرج في الترك، وفي التسوية كأنَّه توهم أنَّ أحد الطرفين من الفعل والترك أنفعُ له راجحٌ بالنسبة إليه، فدفع ذلك وسَوَّى بينهما.

ومما تستعمل فيه الصيغة: التمني، نحو قول امرئ القيس:

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بَصُحِّحْ، وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمَثَلِ
إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه، لكنَّه يتمنى ذلك تخلُّصاً مما عَرَّضَ له في الليل من تباريح الجوى، ولاستطالته تلك الليلة كأنَّه لا طماعة له في انجلائها، فلهذا يُحمل على التمني دون الترجي.

ومنه: الدعاء: أي الطلب على سبيل التضرع، نحو: (ربِّ اغفر لي).

ومنه: الالتماس، كقولك لمن يساويك رتبة: (افعل) بدون الاستعلاء

والتضرع.

فإن قيل: أيُّ حاجة إلى قولكم؟ «بدون الاستعلاء»، مع قولكم «لمن



يساويك رتبة».

قلت: قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلوّ، فيجوز أن يتحقّق من المُساوي، بل من الأدنى أيضاً.

قال «السكاكي»: من حقّ الأمرِ الفور؛ لأنه الظاهر من الطلب عند الإنصاف كما في الاستفهام والنداء، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول، دون الجمع بين الأمرين وإرادة التراخي، فإن المولى إذا قال لعبده: (قُمْ)، ثم قال له قبل أن يقوم: (اضطجع حتى المساء) يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع، مع تراخي أحدهما.

وفيه نظر؛ لأنّا لا نُسلم أن الصيغة تفيد ذلك عند خُلُوّ المقام عن القرائن، وإذا كانت تُفيده عند القرينة الدالة على هذا المعنى لم يصح أنها موضوعة له.

النهْي:

ومن أنواع الطلب: النهْي، وهو: طلبُ الكَفِّ عن الفعل استعلاءً، وله حرف واحد وهو (لا) الجازمة في نحو قولك: (لا تفعل)، وهو كالأمر في الاستعلاء؛ لأنه المتبادر إلى الفهم.

وقد اختلفوا في أن مقتضى النهي هو كَفُّ النفس عن الفعل، وذلك يكون بالاشتغال بأحد أضداده، أو هو ترك الفعل، وهو نفس أن لا تفعل، ومحل استقصاء ذلك علم أصول الفقه، فلا نشتغل به هنا.

وقد تستعمل صيغة النهي في غير طلبِ الكَفِّ عن الفعل، أو في غير طلب الترك -على المذهبين اللذين بيّناهما-.

ومما تستعمل فيه الصيغة غير ما ذكر: التهديد، كقولك لعبدٍ لا يمثل
أمرك: (لا تمثل أمري).

ومنه: الدعاء والالتماس، وهو ظاهر.

تقدير الشرط بعد الإنشاء:

هذه الأربعة -نعني: التمني، الاستفهام، والأمر، والنهي- يجوز تقديرُ
الشرط بعدها، وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بأن المضمرة مع الشرط.
كقولك في التمني: (ليت لي مالاً أنفقَه) -أي: إن أرزقه أنفقَه-.
وفي الاستفهام: (أين بيتك أرزك) -أي: إن تُعرّفنيه أرزك-.
وفي الأمر: (أكرمني أكرمك) -أي: إن تُكرمني أكرمك-.
وفي النهي: (لا تشمتني يكن خيراً لك) -أي: إن لا تشمتني يكن خيراً
لك-.

وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصوداً
لمتكلم: إما لذاته، أو لغيره؛ لتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا معنى
الشرط، فإذا ذكرت الطلبَ وذكرت بعده ما يصلح توقُّفه على المطلوب غلب
على ظن المخاطب كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده، لالنفسه، فيكون
إذاً معنى الشرط في الطلب مع ذلك الشيء ظاهراً، فناسَبَ تقديرُ الشرط.

وأما العَرَضُ^(١) كقولك: (ألا تنزلُ عندنا تُصب خيراً) -أي: إن تنزل
تُصب خيراً- فمولَّدٌ من الاستفهام، وليس شيئاً آخر برأسه؛ لأن الهمزة فيه

(١) هذا الكلام قد جيء به لدفع اعتراض يتوهم مما سبق من الكلام، وحاصله: أن النحاة قد
جعلوا الأشياء التي يقدر حرف الشرط بعدها خمسة أشياء، وقد جعلتها هنا أربعة، فنقصت
منها العرض.

للاستفهام دخلت على فعلٍ منفيٍّ، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلاً، وتولّد عنه بمعونة قرينة الحال عَرُضُ النزول على المخاطب وطلبه منه.

ويموز تقدير الشرط في غير هذه المواضع لقرينة تدلّ عليه، نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۚ قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩] أي: إن أرادوا أولياء بحق، فالله هو الولي الذي يجب أن يتولّى ويُعتَقَدَ أنه الولي والسيد.

وقيل: لا شك أن قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ إنكارٌ وتوبيخٌ، بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذ من دونه أولياء، وحيث يترتب عليه قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ من غير تقدير شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يُعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة.

وفيه نظر، إذ ليس كل ما فيه معنى الشيء يكون حكمه حكم ذلك الشيء، والطبع المستقيم شاهدٌ صدقٍ على صحّة قولنا: (لا تضرب زيداً فهو أخوك) بخلاف (أتضربُ زيداً فهو أخوك) استفهام إنكارٍ، فإنه لا يصحُّ إلا بالواو الحالية.

النداء:

ومن أنواع الطلب: النداء، وهو طلب الإقبال بحرفٍ نائبٍ مَنَابٍ (أدعو) لفظاً أو تقديرًا.

وقد تُستعمل صيغةُ النداء في غير طلب الإقبال.

ومما استعملت فيه صيغةُ النداء غير طلب الإقبال: الإغراء، كما في قولك لمن أقبل يتظلم: (يا مظلوم) قصداً إلى إغرائه وحثّه على زيادة التظلم وبثّ

الشكوى؛ لأن الإقبال حاصل.

ومنه: الاختصاص، كما في قولهم: (أنا أفعلُ كذا أيها الرجل)، فقولنا: (أيها الرجل) أصله: تخصيصُ المنادي بطلب إقباله عليك، ثم جعل مجرداً عن طلب الإقبال، ونُقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه؛ إذ ليس المراد بأيٍّ ووصفه المخاطب، بل ما دلَّ عليه ضمير المتكلم، فأَيُّها: مضموم، والرجل: مرفوع، والمجموع في محل النصب على أنه حال، ولهذا كان معناه: أنا أفعلُ كذا مختصاً من بين الرجال.

وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة، نحو: (يا الله).

وفي التعجب، نحو: (يا للماء).

وفي التحسر والتوجع، كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا، وما أشبه ذلك.

وقوع الخبر موقع الإنشاء:

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء، ولذلك أربعة أسباب:

أولها: قصدُ التفاؤل بلفظ الماضي دلالةً على أنه كأنه وَقَعَ، نحو: (وَقَفَّكَ الله للتقوى).

وثانيها: إظهارُ الحرص على وقوعه، كما مرَّ في بحث الشرط من أن الطالب إذا عَظُمَت رغبته في شيء يُكثِّر تصوُّره إياه، فربما يَحْيِلُ إليه حاصلاً، نحو: (رزقني الله لقاءك).

والدعاء بصيغة الماضي من البليغ - كقوله: (رَحِمَهُ اللهُ) - يحتمل التفاؤل وإظهارَ الحرص؛ وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات.



وثالثها: التأدب بالاحتراز عن صورة ما يدلُّ على الاستعلاء، كقول العبدِ المولى: (يَنْظُرُ المولى إِلَى ساعةٍ) دون (انْظُرْ)؛ لأنه في صورة الأمر، وإن قُصد به الدعاء أو الشفاعة.

ورابعها: حمل المخاطب على المطلوب، بأن يكون المخاطب ممن لا يُحِبُّ أن يكذِّب الطالب -أي: ينسب إليه الكذب- كقولك لصاحبك الذي لا يُحِبُّ تكذيبك: (تأتيني غداً) مقام (أتيني) تحمله بالطفِّ وجهه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر، لكون كلامك في صورة الخبر.

أحوال الإنشاء كأحوال الخبر غالباً:

واعلم أن الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة، نعني أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقصر، فَلْيَعْتَبِرْ ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء الخبر الناظر بنور البصيرة في لطائف الكلام، مثلاً: الكلام الإنشائي أيضاً إما مؤكد أو غير مؤكد، والمسند إليه فيه إما محذوف أو مذكور، إلى غير ذلك، والله سبحانه أعلى وأعلم.

تمرينات

التمرين الأول:

يَبَيِّنُ مَا فِي الْأَدْوَاتِ الْآتِيَةِ مِنَ التَّمَنِّيِّ أَوْ التَّرَجُّيِّ، وَيَبَيِّنُ مَا اسْتَعْمَلَ مِنْهَا عَلَى وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ، وَمَا اسْتَعْمَلَ مِنْهَا عَلَى غَيْرِ وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ، مَعَ بَيَانِ السَّرِّ فِي ذَلِكَ:

١ - قال الله تعالى:

أ- ﴿فَلَوْ أَنَّ لِلنَّاسِ فِكْرًا مِمَّا فُتِحُوا فِيهِ لَأَرَادُوا أَنَّ الشَّيْءَ لَآتٍ بِهِمْ وَلَئِنْ كَانُوا إِلَّا لَفِي سَوَإٍ مِمَّا يَحْكُمُ اللَّهُ يُخَوِّفُ لِمَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢].

ب- ﴿فَهَلْ إِلَى خُرُوجٍ مِّن سَبِيلٍ﴾ [غافر: ١١].

ج- ﴿يَهْتَمُّنَ ابْنُ لِي صَرَحًا لَعَلَّيْ أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ ۝٣٦﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧].

د- ﴿يَلَيْتَنِیْ أَخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٧].

هـ- ﴿وَمَا يَذْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب: ٦٣].

و- ﴿هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِّن سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤٤].

٢ - وقال ابن زريق:

عَلَّ اللَّيَالِي الَّتِي أَضْنَتْ بِفُرْقَتِنَا جِسْمِي سَتَجْمَعُنِي يَوْمًا وَتَجْمَعُهُ

٣ - وقال الشاعر:

لَعَلَّ عَثْبَكَ مَحْمُودٌ عَوَاقِبُهُ قُرْبًا صَحَّتِ الْأَجْسَامُ بِالْعِلَلِ

٤ - وقال عمارة اليميني:

لَيْتَ الْكَوَاكِبَ تَذْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عَقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلْمِي

٥- وقال شاعر الحماسة قُرَيْط بن أَنَيْف أحد بني العنبر:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَدُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا

٦- وقال الشاعر:

فَلَيْتَ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكَ عَامِرٌ وَبَيْنِي وَبَيْنَ الْعَالَمِينَ خَرَابٌ
وَلَيْتَكَ تَصِفُو وَالْحَيَاةَ مَرِيرَةً وَلَيْتَكَ تَرْضَى وَالْأَنَامُ غَضَابُ

٧- وقال جرير:

وَلَّى الشَّبَابَ حَمِيدَةً أَيَّامُهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ يُشْتَرَى أَوْ يَرْجَعُ

التمرين الثاني:

يَبَيِّنُ الْأَدَوَاتِ الَّتِي تَفِيدُ التَّمَنِّيَّ أَوْ التَّرَجِّيَّ فِي كُلِّ مَثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوَى إِلَيَّ رُكْنٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ٨٠].

ب- ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

ج- ﴿يَلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾ [القصاص: ٧٩].

[٧٩].

(٢) وقال ذو الرمة:

أَمْنَرِلْتَنِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلْ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

لَحَى اللَّهُ ذِي الدُّنْيَا مَنَاخًا لِرَاكِبٍ فَكُلُّ بَعِيدٍ لَهُمْ فِيهَا مَعْدَبُ

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَقُولُ قَصِيدَةً فَلَا أَشْتَكِي فِيهَا وَلَا أَتَعْتَبُ

(٤) وقال أيضاً يرثي أخت سيف الدولة:

فليت طالعة الشَّمْسَيْنِ غائبةً وليت غائبةَ الشَّمْسَيْنِ لم تَغِبْ

(٥) وقال أيضاً:

فَلَيْتَ هَوَى الْأَجْبَةِ كَانَ عَذْلًا فَحَمَلْ كُلَّ قَلْبٍ مَا أَطَاقَا

(٦) وقال مهلهل بن ربيعة:

فَلَوْ نُشِرَ الْمَقَابِرُ عَنْ كُلِّبٍ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ

(٧) وقال الشاعر:

فَلَيْتَكَ إِذْ لَمْ تَزَرْعَ حَقَّ أَبَوَيَّ فَعَلْتَ كَمَا الْجَارُ الْمُجَاوِرُ يَفْعَلُ

(٨) وقال عروة بن حزام العذري:

فِيَا لَيْتَ كُلِّ اثْنَيْنِ بَيْنَهُمَا هَوَى مِنْ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ يَلْتَقِيَانِ
فَيَقْضِي حَبِيبٌ مِنْ حَبِيبٍ لُبَانَةً وَيُرْعَاهُمَا رَبِّي فَلَا يُرِيَانِ

(٩) وقال الشاعر:

لَيْتَ الْمُلُوكَ عَلَى الْأَقْدَارِ مُعْطِيَةً فَلَمْ يَكُنْ لَدُنِّيْ عِنْدَهُمْ طَمَعُ

(١٠) وقال صريع الغواني:

وَاهَا لِأَيَّامِ الصَّبَا وَزَمَانِهِ لَوْ كَانَ أَسْعَفَ بِالْمُقَامِ قَلِيلًا

التمرين الثالث:

ماذا يراد بالاستفهام في كل مثال من الأمثلة الآتية:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿الْمَرْئِيكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَيْتَ فِينَا مِنْ عُمَرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨].

- ب- ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمُونًا فَاحْيَاكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨].
- ج- ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر: ٣٦].
- د- ﴿ وَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِطَٰغُوتِنَا يٰٓأَبْرٰهِيْمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٢].
- هـ- ﴿ أَصَلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتَّزِكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِيْ ءَمُوْلِنَا مَا نَشَآؤُا ﴾ [هود: ٨٧].
- و- ﴿ يٰٓأَيُّهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيْمِ ﴾ [الانفطار: ٦].
- ز- ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٦].
- ح- ﴿ هَلْ أَذْكَرُ عَلَىٰ تَجَرُّقِ نَجِيحِكُمْ مِّنْ عَذَابِ إِلِيْمٍ ﴾ [الصف: ١٠].
- ط- ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [البقرة: ٢٤٥].
- ي- ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ [النساء: ٣٩].
- ك- ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ الْوَاعِظِيْنَ ﴾ [الشعراء: ١٣٦].
- ل- ﴿ أَبَشِّرْهُنَا بِوَحْدَةٍ نَّنْبَعُهُ ﴾ [القمر: ٢٤].
- م- ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۖ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۖ ۝٢ الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ۖ ۝٣
- [الشرح: ١ - ٣].

(٢) وقال أبو العتاهية:

تَذَكَّرُ أَمِينََ اللَّهِ حَقِّي وَحُرْمَتِي وَمَا كُنْتَ تُؤَلِّبُنِي لَعَلَّكَ تَذَكَّرُ
فَمَنْ لِي بِالْعَيْنِ الَّتِي كُنْتَ مَرَّةً إِلَيَّ بِهَا فِي سَالِفِ الْعَصْرِ تَنْظُرُ

(٣) وقال أبو تمام:

أَلْبَسُ هُجَرَ الْقَوْلِ مِنْ لَوْ هَجَوْتُهُ إِذَا لَهَجَانِي عَنْهُ مَعْرُوفُهُ عِنْدِي

(٤) وقال أبو الطيب المتنبي:

يَفْنَى الكلام ولا يحيطُ بفضلكمُ أُحِيطُ ما يفنى بما لا ينفدُ

(٥) وقال أيضاً:

ومالكٌ تُعْنَى بالأسِنَّةِ والقَنَا وجَدُّك طَعَّانٌ بغيرِ سَنانٍ

(٦) وقال أيضاً:

وما انتفاعُ أخِي الدنيا بناظرِهِ إذا استوتَ عنده الأنوارُ والظلمُ

التمرين الرابع:

يَبَيِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ أَدَاةَ الْاسْتِفْهَامِ، وَالْمَعْنَى الَّذِي يَرَادُ مِنْهَا:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ب- ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ٦].

ج- ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠].

د- ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١].

هـ- ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤].

و- ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧].

ز- ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

ح- ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢].

ط- ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].

ي- ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤].



(٢) وقال جرير:

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بُطُون رَاحٍ

(٣) وقال امرؤ القيس:

أَيَقْتُلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقٍ كَأَنْيَابِ أَغْوَالٍ

(٤) وقال أبو ذؤيب الهذلي:

أَمِنْ الْمَمُونِ وَرِيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرِ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَفْجَعُ

(٥) وقال الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ فُذَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

(٦) وقال الشاعر:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكَا أَمْوِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعُ

(٧) وقال البحرري:

إِذَا مَحَاسِنِي اللَّائِي أَتَيْتُهُ بِهَا عُدَّتْ ذُنُوبًا، فَقُلْ لِي كَيْفَ أَعْتَذِرُ؟

التمرين الخامس:

يَبِّنْ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ صِيغَةَ الْأَمْرِ، وَالْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنْهَا:

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

أ- ﴿يَبْحِثِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مريم: ١٢].

ب- ﴿وَنَادَوْا بِمَلِكٍ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

ج- ﴿عُفِّرْنَاكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

د- ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: ٥٠].

- هـ- ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ﴾ [الملك: ١٣].
 و- ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].
 ز- ﴿رَبِّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٠].
 ح- ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ﴾ [الملك: ١٥].
 ط- ﴿قُلْ تَمَتَّعُوا فَإِنَّ مَصِيرَكُمْ إِلَى النَّارِ﴾ [إبراهيم: ٣٠].
 ي- ﴿قُلْ هَآتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

(٢) وقال عليه الصلاة والسلام:

«إِذَا لَمْ تَسْتَخْ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

(٣) وقال الفرزدق:

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعنا يا جريراً المجامعُ

(٤) وقال أبو العلاء المعري:

سِرْ إِنْ اسْطَعْتَ فِي الْهَوَاءِ رُويَداً لا اختيالاً على رفات العباد

(٥) وقال امرؤ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقط اللوى بين الدخول فحوملٍ

(٦) وقال أيضاً:

ألا أيها الليل الطويلُ ألا انجلي بصُبحٍ وما الإصباحُ منك بأمثلٍ

(٧) وقال حاتم:

أرِني جِوَاداً مات هُزْلاً لَعَلَّني أرى ما تَرَيْنَ أو بخيلاً تُحَلِّداً



(٨) وقال قَطْرِيُّ بن الفجاءة:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ

(٩) وقال أبو العلاء المعري:

فِيَا مَوْتَ زُرْ إِنِّ الْحَيَاةَ رَخِيصَةٌ وَيَا نَفْسَ جِدِّي إِنِّ دَهْرَكَ هَازِلٌ

التمرين السادس:

يَبِّنْ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ صِيغَةَ الْأَمْرِ، وَالْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنْهَا:

(١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

أ- ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩].

ب- ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥].

ج- ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۖ ﴿٣٥﴾ وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥ - ٢٦].

د- ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [النمل: ١٩].

هـ- ﴿وَاغْفِرْ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۖ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ

الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

(٢) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أ- «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً».

ب- «اتق المحارم، تكن أعبد الناس».

ج- «لا عبَ وَلَدَكَ سَبْعاً، ثُمَّ أَدَّبَهُ سَبْعاً».

(٣) وقال أبو العلاء المعري:

أَرَى الْعَنْقَاءَ تَكْبِرُ أَنْ تُصَادَا فَعَانِذَ مَنْ تَطِيقُ لَهُ عَنَادَا

(٤) وقال أبو نُوَاس:

فَأَمْضِ لَا تَمْنُنْ عَلَيَّ يَدَا مَنَّكَ الْمَعْرُوفَ مِنْ كَدَرِهِ

(٥) وقال أبو الطيب المتنبي:

أَقْلَّ أَشْيَاقًا أَيُّهَا الْقَلْبُ رُبَّمَا رَأَيْتَكَ تُضْفِي الْوُدَّ مَنْ لَيْسَ جَازِيَا

(٦) وقال أبو العلاء المعري:

أَبْنَاتِ الْهَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْ عِذْ نَ قَلِيلَ الْعِزَاءِ بِالْإِسْعَادِ

(٧) وقال عنتره بن شداد العبسي:

يَا دَارَ عَبَلَةٍ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي وَعِمْي صَبَاحًا دَارَ عَبَلَةٍ وَاسْلَمِي

(٨) وقال أبو العتاهية:

وَاخْفُضْ جَنَاحَكَ إِنْ مُنِخْتَ إِمَارَةً وَارْغَبْ بِنَفْسِكَ عَنْ رَدَى اللَّذَاتِ

(٩) وقال بشار بن برد:

فَعِشْ وَاحِدًا أَوْ صِلْ أَخَاكَ فَإِنَّهُ مُقَارِفُ ذَنْبٍ مَرَّةً وَمُجَانِبُهُ

التمرين السابع:

يبيِّن في كل مثال من الأمثلة الآتية صيغة النهي، والمعنى المراد منها:

(١) قال الله تعالى:

أ- ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ب- ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [الأعراف: ٥٦].

ج- ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى﴾ [النور: ٢٢].

د- ﴿لَا تَعْتَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦].

هـ- ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ [آل عمران: ١١٨].

- و- ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن دَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].
 ز- ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٦٩].
 ح- ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّنْهُمْ﴾ [طه: ١٣١].
 ط- ﴿لَا تَسْأَلُوا عَن أَشْيَاءَ إِن بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].
 ي- ﴿لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

(٢) وقال محمد حافظ إبراهيم:

لا تيأسوا أن تستردّوا مجدكم فلربّ مغلوبٍ هوى ثم ارتقى

(٣) وقال أبو الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلقي وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

(٤) وقال أبو نواس:

يا ناقُ لا تسأمي أو تبُلغي ملكا تقبيلُ راحته والركن سيّان

متى تحطّي إليه الرحل سالمة تستجمعي الخلق في ثمال إنسان

(٥) وقال أبو العلاء المعري:

لا تحلفنّ على صدق ولا كذب فما يُفيدُك إلا المائم الحليفُ

(٦) وقال أيضاً:

ولا تجلس إلى أهل الدّنيا فإن خلائق السفهاء تُعدي

(٧) وقال الطغرائي:

لا تَطْمَحَنَّ إِلَى المراتب قبل أن تتكامل الأدوات والأسبابُ

(٨) وقال العزّي:

ولا تُثْقِلَا جِدي بِمَنَّةِ جاهِلٍ أرواح بها مثل الحمامِ مُطَوِّقَا

(٩) وقال المتنبي:

لا تحسب المجد ثمراً أنت أكلُهُ لن تبُلُغَ المجد حتى تَلْعَقَ الصبرا

التمرين الثامن:

يَبَيِّنُ فِي كُلِّ مِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنَ النَّدَاءِ:

(١) قال الله تعالى:

حكاية عن فرعون وقد دعاه موسى عليه السلام إلى الإيمان بالله: ﴿إِنِّي

لَأَظُنُّكَ يَمُوسَى مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١].

(٢) وقال سَوَّار بن الْمُضَرَّب:

يا أيها القلب هل تَنْهَاكَ موعِظَةٌ أو يُخَدِّثُنْ لَكَ طَوْلُ الدهر نسيانَا

(٣) وقال أبو الطيب المتنبي:

يا صائِدَ الجَحْفَلِ المَرْهُوبِ جَائِبُهُ إِنَّ اللِّبْوَثَ تَصِيدُ النَّاسَ أُخْدَانَا

(٤) وقال الأحوص:

يا دار عاتكة النّي أْتَغْزَلُ حَذَرَ الْعِدَى وَبِكَ الْفَوَادُ مُوَكَّلُ

إِنِّي لَأَمْنُحُكَ الصَّدُودَ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ



(٥) وقال المهلهل بن ربيعة:

دَعَوْتُكَ يَا كَلِيبُ فَلَمْ تُجِبْنِي وَكَيْفَ يَجِيبُنِي الْبَلَدُ الْقَفَارُ

(٦) وقال أبو الطيب المتنبي:

يَا أَعْدَلَ النَّاسِ إِلَّا فِي مُعَامَلَتِي فَيْكَ الْخِصَامُ وَأَنْتَ الْخِصْمُ وَالْحَكْمُ
أُعِذْهَا نَظَرَاتٍ مِنْكَ صَادِقَةً أَنْ تَحْسِبَ الشَّحْمَ فِيمَنْ شَحْمُهُ وَرَمَ

(٧) وقال الشاعر:

أَعْدَاءُ مَا لِلْعَيْشِ بَعْدَكَ لَذَّةٌ وَلَا لَخَلِيلٍ بَهْجَةٌ بِخَلِيلٍ

(٨) وقال أبو العتاهية:

أَيُّهَا مَنْ يَوْمُ طَوْلِ الْحَيَاةِ وَطَوَّلُ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ خَطَرُ
إِذَا مَا كَبُرَتْ وَبَانَ الشَّبَابُ فَلَا خَيْرَ فِي الْعَيْشِ بَعْدَ الْكِبَرِ

(٩) وقال حارثة بن بدر يرثي زياداً ابن أبيه:

أَبَا الْمَغِيرَةِ، وَالدُّنْيَا مُفْجَعَةٌ وَإِنَّ مَنْ غَرَّتِ الدُّنْيَا لِمَغْرُورُ

(١٠) وقال أبو العلاء المعري:

فَوَاعِجِبَا كَمْ يَدْعِي الْفَضْلَ نَاقِصٌ وَوَأَسْفَا كَمْ يُظْهِرُ النَّقْصَ فَاضِلٌ

والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على خيرته من خلقه أجمعين،
وعلى آله وصحبه ومن سلك طريقه من المؤمنين، وعلى زوجاته الطاهرات
أمهات المؤمنين.





فهرس الجزء الثاني

الموضوع	صفحة
أحوال المسند	٥
دواعي ترك المسند	٥
دواعي ذكر المسند	٨
دواعي أفراد المسند	٩
دواعي الإتيان به فعلاً	١٠
دواعي الإتيان به اسماً	١١
دواعي تقييده بمفعول أو حال أو نحو هذين	١٢
دواعي ترك التقييد	١٢
دواعي تقييد الفعل بالشرط	١٣
النظر في إن وإذا ولو	١٤
التغليب وفنونه	١٧
عود إلى الكلام على أداة الشرط	١٧
دواعي تنكير المسند	٢٤
دواعي تخصيصه	٢٥

- دواعي ترك تخصيصه..... ٢٥
- تمرينات..... ٢٦
- دواعي تعريف المسند..... ٣٦
- دواعي المجيء به جملة..... ٣٨
- دواعي المجيء به ظرفاً..... ٤٠
- دواعي تأخير ه..... ٤٠
- دواعي تقديمه..... ٤٠
- أكثر الأحوال التي سبق ذكرها يجري في غير المسند والمسند إليه..... ٤٢
- تمرينات..... ٤٤
- أحوال متعلقات الفعل..... ٥٠
- ارتباط الفعل بالفاعل والمفعول..... ٥٠
- دواعي حذف المفعول..... ٥٣
- دواعي تقديم المفعول ونحوه على الفعل..... ٥٧
- دواعي تقديم بعض المعمولات على بعض..... ٦٠
- تمرينات..... ٦٢
- القصر..... ٧٥
- معنى القصر..... ٧٥
- ينقسم إلى حقيقي وإضافي..... ٧٥



- ينقسم إلى قصر صفة على موصوف وقصر موصوف على صفة..... ٧٥
- يقل وجود قصر الموصوف على الصفة قصرًا حقيقياً..... ٧٦
- ينقسم إلى قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين..... ٧٧
- بيان المخاطب بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة..... ٧٨
- شرط قصر الموصوف على الصفة بأنواعه..... ٨٠
- أشهر طرق القصر أربعة..... ٨١
- الأول: العطف..... ٨١
- الثاني: النفي والاستثناء..... ٨٢
- الثالث: إنها..... ٨٣
- أدلة إفادة إنها القصر..... ٨٣
- الرابع: التقديم..... ٨٦
- وجوه الاختلاف بين طرق القصر..... ٨٦
- مزية (إنها) على العطف..... ٩١
- أحسن مواقع إنها..... ٩١
- يقع القصر بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره..... ٩١
- موقع المقصور والمقصور عليه من الكلام..... ٩٢
- تمرينات..... ٩٥
- الإنشاء..... ١٠٤

- تعريفه ١٠٤
- تقسيمه إلى طلب وغيره ١٠٤
- أنواع الطلب ١٠٥
- التمني، وأداته ١٠٥
- الاستفهام ١٠٧
- أدواته ١٠٧
- الهمزة، والمسؤول عنه بها ١٠٧
- الكلام على هل ١٠٨
- ما يطلب بمن ١١٤
- ما يطلب بأي وبكم ١١٥
- ما يطلب بكيف، وبأين، وبمتى، وبأيان، وبأنى ١١٥
- خروج الاستفهام عن حقيقته ١١٦
- من صور إنكار الفعل ١١٨
- مما يستعمل الاستفهام فيه ١١٩
- الأمر: حقيقته، وصيغته، ومعانيه ١٢٠
- النهي، وخلاف العلماء في مقتضاه ١٢٣
- النداء ١٢٥
- وقوع الخبر موقع الإنشاء ١٢٦



أحوال الإنشاء كأحوال الخبر غالباً.....	١٢٧
تمرينات.....	١٢٨
فهرس الكتاب.....	١٤١



قد تمَّ الجزء الثاني من شرح العلامة سعد الدين التفتازاني المسمى (مختصر المعاني) بعد تنقيحه وتهذيبه وتيسير عباراته للفهم القريب وإضافة تمرينات وتطبيقات تُعين على إيضاحه، والحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه وأزكى تحياته على خيرته من خلقه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان.